مقدمة إلى

الضرائب



إيــمون بــاتــلـر



تليجرام
هنا
سور الأزبكية

مقدمة إلى الضرائب

تأليف

إيمون باتلر

ترجمة

عبد المعين السباعي

مراجعة

أحمد رضا

قائمة المحتويات

عن المؤلف

يتولى إيمون باتلر إدارة معهد آدم سميث، أحد أبرز المراكز الفكرية للسياسات. يحمل باتلر شهادات في الاقتصاد وعلم النفس، وشهادة دكتوراه في الفلسفة وشهادة دكتوراه فخرية في الآداب. في سبعينيات القرن العشرين، عمل باتلر في واشنطن لصالح مجلس النواب الأمريكي، ودرّس الفلسفة في كلية هلزديل، ميشيغان، قبل أن يعود إلى المملكة المتحدة ويشارك في تأسيس معهد آدم سميث. فاز باتلر بميدالية الحرية من مؤسسة الحريات في وادي فورج، وبجائزة الريادة الحرة الوطنية في المملكة المتحدة، وبجائزة الإنجاز العُمري في معهد هايك؛ فاز فِلمه *أسرار الماغنا كارتا*، بجائزة في مهرجان أنثم للأفلام، وفاز كتابه *أسس المجتمع الحر* بجائزة فيشر.

تشمل كتب إيمون الأخرى مقدمات إلى علماء الاقتصاد البارزين آدم سميث وميلتون فريدمان وفردريك هايك ولودفيج غون ميزس. نشر إيمون كذلك مقدمات إلى الليبرالية الكلاسيكية، والخيار العام، والرأسمالية، والديمقراطية، والتجارة، والتفاوت الاقتصادي، والمدرسة النمساوية في الاقتصاد، والمفكرين الليبراليين الكبار، كما ألف *ثروة الأمم المكثَّف*، و*أفضل كتاب عن السوق*. شارك باتلر في كتابة *أربعون قرنًا من ضوابط الأجور والأسعار*، وسلسلة من الكتب عن معدل الذكاء (IQ). للمؤلف إسهامات كثيرة في وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة وعلى الإنترنت.

مقدمة المترجم

يسعدني تقديم كتاب مقدمة إلى الضرائب إلى القارئ العربي. ألّف الكتابَ الاقتصاديّ البريطاني إيمون باتلر، ونشره معهد الشؤون الاقتصادية في يونيو 2024. يعرِض الكتاب مفهوم الضرائب وتاريخه والحجج الداعمة والناقدة لها بالمُطلَق، أي دون استغراق في نظام ضريبي لدولة معينة أو حقبة محددة. كان هذا الكتاب جديرًا بالترجمة لأسباب عديدة، أولها عوَز المكتبة العربية إلى هذه الفئة من الكتب، سواءٌ من حيث الموضوع نفسه أو من حيثُ الآراء المطروحة فيه. ثانيًا، كان الكتاب موجَّهًا إلى القارئ العامّ، ولذلك خلا من الاصطلاحات الاقتصادية المتخصصة، وكان عرضُه مبسَّطًا دون أن ينقص تبسيطه من غناه الفكري والعلمي. ثالثًا، يكاد يكون العقل العربي الجمعي في غفلةٍ تامّة عن الآراء المطروحة في الكتاب رغم أهميتها في الفكر الاقتصادي العالمي، وهو ما قد يكون سببًا في بعض الاتجاهات العامّة الخاطئة بين الجمهور العربي (كالرأي في ضريبة الميراث، أو في الدعم الحكومي، أو غير ذلك من السياسات المالية الحكومية).

تصدُر هذه الترجمة عن بيت الحكمة 2.0 وهو أحد مشاريع مؤسسة أفكار بلا حدود Ideas Beyond Borders (IBB). يهدف مشروع بيت الحكمة إلى نشر المعارف في مجالات متعددة وبلغات متعددة، منها العربية والكردية والباشتوية والفارسية. اتفاقًا مع شعار المؤسسة التي انبثق منها «نُتيح غيرَ المُتاح»، يُطلِق بيت الحكمة منشوراته بالمجان، ويتُيح تحميلها مباشرة من موقعه الإلكتروني. أصدر فريق بيت الحكمة مواد تثقيفية كثيرةً في مجال الوعي الاقتصادي والحرية الاقتصادية، في سبيل تعريف الفرد العربي بالمدارس الفكرية الكبرى في مجال الاقتصاد، وبأعلامها ومؤسسيها، ولا سيما أصحاب الاتجاه الليبرالي الكلاسيكي. في هذا السياق، أسهَم بيت الحكمة في المكتبة العربية إسهامات متعددة، منها: مدخل إلى الليبرالية الكلاسيكية لمؤلفه إيمون باتلر، ومدخل إلى لودفيغ فون ميزس للمؤلف نفسه وأعمال أخرى.

بالإضافة إلى القيمة التي يقدمها الكتاب للقارئ الفرد في موضوع الضرائب –وهو من أبجديات الوعي الاقتصادي في العصر الحديث– يقدِّم الكتاب اقتراحات وحلولاً اقتصادية يستفيد منها صنّاع القرار، ليتجنّبوا بعض الأخطاء التي وقعت فيها الدول المتطورة، في الوقت الذي تحاول فيه كثير من الدول العربية مواكبة تلك الدول في أنظمتها المالية والضريبية. في هذا الصدد، يرتّب الكتاب بعض الضرائب من حيثُ ضررها على النشاط الاقتصادي، ويبيّن موضع العبء لكل ضريبة منها، كما يناقش مسائل التضخم –وهو أخفى الضرائب، إذ يأخذ القيمة من نقودك وهي في جيبك– والسياسة النقدية، ومواضع الإنفاق الحكومي، وحجم الدين الحكومي، والمبادئ المرشدة لأي إصلاح ضريبي.

في رأيي، كان من أهمّ ما أضاءه الكتاب موضوع أثر الضرائب وعبئها، ففي حين تعلو أصوات الناشطين حول العالم داعيةً إلى إثقال الأغنياء بالضرائب، يبيّن التحليل الاقتصادي أن كثيرًا من هذه الضرائب المفروضة على الأغنياء ينتهي بها الحال مؤثِّرةً على الطبقات الأفقر تأثيرًا سلبيًّا، إما بصورة نقص فرص العمل، أو بصورة قلّة الترقيات، أو بصور أخرى كثيرة يبيّنها الكتاب. قد يبدو إثقال كاهل الأغنياء بالضرائب الثقيلة في ظاهره دعمًا للفقراء وانتصارًا للكادحين، وقد يؤيده الناس على هذا الأساس، دون علمٍ بأن هؤلاء الفقراء والكادحين قد يكونون أكبر المتضررين منه، والأمثلة على ذلك كثيرة. لهذا السبب وغيره أرى أن الوعي الاقتصادي مطلب ملحّ جدًّا لدى الإنسان المعاصر، ولا سيما أن المواد المقروءة المتاحة كثيرًا ما تُغفله أو تضيّع القارئ في تفاصيله دون منحه رؤية عامّة للموضوع ليفهم أصوله قبل الخوض في فروعه.

واجهتُ في خضم ترجمتي للكتاب بضعَ تحدّيات، سأبيّنها هنا وأبيّن طريقة معالجتي لها، حتى يكون القارئ على بيّنة من أمره إذا استعصى عليه أمر في الكتاب. أوّلًا، يبدو أن الجمهور الإنجليزي آلَف من الجمهور العربي بكثير من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية، وهو ما يجعل ذكر كثير من المصطلحات في الكتاب مفهومًا وغير جارحٍ لبساطته، لكن القارئ العربي أقل ألفةً بكثير من هذه المفاهيم، لذلك كان الحفاظ على بساطة السرد وخلوّه من الاصطلاحات الاقتصادية تحدّيًا في الترجمة. حرصت في هذا على اختيار أقرب الترجمات إلى البساطة، كما

أرفقت في ذيل الكتاب فهرسًا للمصطلحات الاقتصادية المستعملة مرفقةً بترجماتها المختارة في الكتاب.

من التحديات كذلك مخالفة الاصطلاحات العربية المألوفة للاصطلاحات الأكاديمية المستخدمة في كتب الاقتصاد، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ترجمة كلمة Money التي يبدرُ إلى الذهن أولًا ترجمتها بكلمة مال، لكن المصطلح الاقتصادي المستعمل هو النقد (وللأمر أسباب معتبرة)، وهو المصطلح الذي اخترته. حاولتُ في ترجمتي أن أتبع السلاسة في الأسلوب ما استطعت، وحرصت في الوقت نفسه على تبيين التفاصيل والنقاط الدقيقة التي قد تظلمها الترجمة أحيانًا، والحُكمُ للقارئ.

أخيرًا، أرجو أن تكون هذه الترجمة مُغنِية للمكتبة العربية، وخطوةً باتجاه مزيد من الوعي الاقتصادي العربي، وبابًا لإصلاح الأنظمة الضريبية حتى يُتاح الازدهار ويحصل الرفاه في عالمنا العربي وحول العالم.

عبد المعين السباعي

11/7/2024

مقدمة الكتاب

دور هذا الكتاب

هذا الكتاب ليس خاصًّا بأي نظام ضريبي محدد، بل هو عن *الفكرة* العامة للضرائب. يشرح الكتاب مفهوم الضريبة، وسبب وجوده وتاريخه، وأهدافه ومقاصده، وأثره على الأفراد وعلى الاقتصاد، ونتائجه الاجتماعية والأخلاقية، ومن يدفع الضريبة وما منافعها وما مضارها، وكيف نجعل عملها أفضل.

هذا الكتاب خالٍ من الاصطلاحات الاختصاصية. فهو موجه إلى القرّاء العاديين الذين يريدون فهم دور الضرائب في المجتمع والحجج المختلفة في هذا المجال، وإلى طلاب المدارس والجامعات الذين يريدون نظرة أوسع عن الضرائب مما تقدمه مقرراتهم الدراسية.

لماذا هذا الكتاب مهم

تعتبر المقررات الدراسية ضحلة جدًّا في الحديث عن مفهوم الضرائب. فهذه الكتب تنظر إلى الضرائب بوصفها أداة لإدارة الاقتصاد أو إعادة توزيع الموارد أو تغيير سلوك الناس (كحثّهم على تقليل التلوث) لا غير. لكن هذه النظرة لا تعبر عن القصة كاملةً.

في كتابه الصادر عام 1776 *ثروة الأمم*، صاغ عالم الاقتصاد الإسكتلندي الرائد آدم سميث (1723–90) مبادئ السياسة الضريبية الصالحة: العدالة، واليقين، والسهولة، والكفاءة – وهي مُثُل لها قبول واسع اليوم (باتلر 2007). لكن لسوء الحظ، فإن أنظمة الضرائب اليوم مقصّرة في جانب *العدالة*، إذ تتحيّز لأغراض سياسية ويكون عبؤها الأكبر على الأقل غنًى. ينبغي أن يعني *اليقين* معرفة الناس بوضوح كم يدفعون في الضرائب، لكن تعقيد كثير من أنظمة الضرائب يجعل الأمر مستحيلاً. و*السهولة* هي تسهيل دفع الضرائب، لكن تعقيد الضرائب مرة

أخرى يُجبر الناس على توظيف خبراء ذوي أجور عالية لإرشادهم. أما *الكفاءة* فتعني أن تكون الضرائب سهلة الجمع وألّا تفسد أو تكبح التجارة، لكن بعض الضرائب تؤدي حتمًا إلى أذى اقتصادي أكبر من العائدات التي تحصّلها.

على رغم نقاط التقصير هذه، تُعامل الكتب الدراسية الضرائب على أنها مسلَّمات. تصوّر هذه الكتب الضرائب على أنها مصدر ضروري لتمويل إدارة الخدمات الحكومية الضرورية والنافعة. وتعرض التفاصيل الضريبية من حيثُ من يدفعها ومن يتأثر بها. لكنها لا تشرح كيف تنشأ الضرائب وكيف تلغى، ولا كيف تؤثر السياسة فيها، ولا ما تعنيه للناس حقًّا. قلّما سألت هذه الكتب عن كون ضرر الضرائب أكبر من نفعها، أو عن أكثر الضرائب نفعًا أو أكثرها ضررًا، أو عن وجود طرائق أخرى لتمويل الخدمات العامة. لا تطرح هذه الكتب أي أسئلة عن أخلاقيات فرض الضرائب وإنفاقها.

يأخذ هذا الكتاب نظرة أوسع، فيسأل هذه الأسئلة وأسئلة كثيرة أخرى، حتى نضع مفهوم الضريبة ومنافعه في سياقه الاقتصادي والإنساني. ينتصر هذا الكتاب للرأي القائل بأن الضرائب كثيرًا ما تخفق في تحقيق أهدافها، ويستطلع المبادئ التي يمكن أن تعرّف نظامًا ضريبيًّا أفضل وأبسط، ويعرض الطرائق الأخرى التي يمكن استخدامها لتمويل الخدمات العامة مع تقليل الضرائب.

1 تاريخ الضرائب

اشتهرت عبارة رجل الدولة الأمريكي بنجامن فرانكلن (1706–90)[1] أنه «في هذه الدنيا، لا وجود لليقين إلا في الموت والضرائب» (ولو أن عباقرة العصر الحديث ينتقدون كون اليقينَين بالترتيب الخاطئ). لا شك أن الضرائب رافقتنا منذ زمن بعيد.

العالم القديم والقرون الوسطى

اتجهت الحكومات عبر التاريخ إلى فرض الضرائب لتمويل السلع والخدمات التي تقدمها إلى الناس (أو للحفاظ على نمط حياة حكامها على نحو يبيّن ويعظّم مكانتهم). وعلى مر معظم هذا التاريخ، تمحورت الضرائب حول الصناعة الرئيسة، الزراعة: إنتاج الأساسيات التي نحتاج إليها لنأكل ونشرب.[2]

مصر. بين خمسة آلاف عام وألفي عام قبل اليوم، وظّف فراعنة مصر آلاف الكتّاب لتقدير المحاصيل لأهداف ضريبية. كانت الضرائب مفروضة على الحبوب والمواشي والخمور وغيرها من المنتجات، وكانت عقوبة التهرب شديدة. احتكر الفراعنة زيت الطبخ وفرضوا عليه ضرائب: كانت الشرطة تدخل بيوت الناس وتعاقب كل من يحاول التهرب من الثمن بإعادة استعمال الزيت.

الصين. كان اقتصاد إمبراطورية الصين اقتصادًا زراعيًّا آخر، وعلى هذا الأساس رُتّبت ضرائبه. كان يُؤخذ من المسؤولين المحليين مقادير متصاعدة من العائدات – لكن طريقة أخذها كانت عائدة لهم. كانت مصادر العائدات الرئيسة هي الأرض والثمَر، لكن في بعض الأزمنة فُرضت

1. بنجامن فرانكلن (1789)، في رسالة إلى جان بابتست لو روي.
2. لقراءة المزيد عن الأنظمة الضريبية، راجع صامويل بلانكسون، موجز *تاريخ الضرائب (A Brief History of Taxation)*، الصادر عن براكتيكال بوكس.

ضرائب على الملح والصناعات الحرفية والمعادن الثمينة والشاي والتبغ وغيرها من المنتجات. وفّرت هذه الضرائب التمويل للجيش والأعمال العامة (مثل السور العظيم) ولتكاليف الإمبراطورية الأخرى.

اليونان. كان جزء كبير من جباية الضرائب في اليونان القديمة والكلاسيكية (700–323 قبل الميلاد)، يُولَّى لـ«حصَدة الضرائب» الذين يناقصون على عقود الدولة لجباية الضرائب. فُرضت الضرائب على المنتجات، ومنها زيت الزيتون ذو الأهمية العظمى، وعلى التجارة (شمل ذلك رسومًا جمركية عالية على استيراد الزيت، بهدف حماية المنتجين المحليين). كان على الأجانب القاطنين في اليونان كذلك ضريبة شخصية، وفي أوقات الأزمات، كانت الضرائب تؤخذ مباشرة من المواطنين الأغنى.[3]

الهند. قبل عام 300 قبل الميلاد، فرضت الهند كذلك ضرائب على الزراعة والتجارة، وعلى حرَف متنوعة. فُرضت الضرائب على الأرض والكحول والملح والتعدين وغيره من الأنشطة. كما في اليونان، كانت الضرائب والقروض تُفرَض للتعامل مع الطوارئ.

روما. فرضت الجمهورية الرومانية (509–27 قبل الميلاد) ضرائب جمركية على التجارة الخارجية، وضريبة ثروة على الأرض والأملاك. قد تعود الكلمة الإنجليزية tax (أي ضريبة) إلى الكلمة الرومانية *taxare*، أي «تقدير القيمة». كان عمل جباة الضرائب فعالًا، لكن يتخلله فساد كبير، وهو ما جعل النظام غير محبوب بين الناس. بعد ذلك، فرض الإمبراطور أوغسطس (63 قبل الميلاد–14 للميلاد) ضرائب ثروة وضرائب شخصية على كل البالغين. ومن الفرائد المثيرة

3. كيري كولاسا سيكياريدي، «كيف دفع فاحشو الثراء الضرائب في اليونان القديمة»، *غريك ريبورتر*، 23 أغسطس 2022 (https://greekreporter.com/2022/08/23/how-rich-greeks-once-paid-taxes-back-in-ancient-times/).

للاهتمام في الإمبراطورية بعد ذلك وجود ضريبة على الأبوال المجموعة من المراحيض العامة – إذ كانت مصدرًا مهمًّا للنشادر اللازم لتنظيف وتبييض الأنسجة الصوفية.

إنجلترا. من الضرائب المثيرة للاهتمام أيضًا الضريبة الدانيّة Dane-geld في إنجلترا الأنجلوسكسونية (991–1016)، كانت هذه الضريبة مفروضة لتقديم الحماية من غارات الفايكنغ، ومنعهم من نهب الأراضي والأملاك. لكن الغارات استمرت: بعبارة شاعر جاء بعد ذلك بكثير، «عندما تدفع إليه الضريبة الدانية، لن تتخلص من هجمات الدانيين».[4] ولا يبدو أن التخلص من الضريبة كان سهلًا: عندما أُخمِد تهديد الفايكنغ أخيرًا، استمر الملوك في فرض الضريبة.

كان للسادة المحليين كذلك أن يفرضوا ضرائب – تُذكَر أسطورة (لا شك أنها غير صحيحة أو مضخَّمة) عن الكونتيسة الأنجلوسكسونية في القرن الحادي عشر، السيدة غوديفا، تقول إنها ركبت الحصان عارية في شوارع كوفنتري لتحتج على الضرائب القمعية التي فرضها زوجها على المستأجرين. لكن حكام إنجلترا الجدد بعد غزو النورمان لإنجلترا عام 1066، كانوا أقرب إلى الانتظام؛ كانوا يقدرون ويسجلون إمكانات الضرائب في البلد في *كتاب يوم الهلاك* وكانوا يفرضون الضرائب على الأراضي الخصبة والمواشي والمزارع وغيرها.

فُرضت الضرائب الفردية أو الشخصية في إنجلترا منذ عام 1275. في عام 1381، نُسبت ثورة الفلاحين إلى كون الضريبة الفردية أربعة بنسات على كل فرد. لم يكن هذا أول رد على الضرائب غير العادلة. بعد أن استغل الحاكم النورماني الملك جون (1166–1216) دافعي الضرائب ليمول حروبه الخارجية، كتب البارونات اعتراضاتهم على حكمه التعسفي في الوثيقة العظمى

---

4. [4]*دينغلد*، روديارد كيبلينغ، 1911.

ماغنا كارتا (1215)، (باتلر 2015). ولم تكن هذه آخر انتفاضة، فقد أدى فرض الضرائب التعسفي تحت حكم تشارلز الأول (1600–49) إلى إشعال حروب أهلية، ثم إلى إعدام تشارلز.

ما بعد الثورة الصناعية

المملكة المتحدة. أحدثت الثورة الصناعية، التي بدأت حوالي 1760 في بريطانيا العظمى، ثورة في طرائق فرض الضرائب أيضًا. بدأ توازن الضرائب يبتعد عن الأرض والماشية والثمَر إلى الشركات والمصنوعات والتوظيف والدخل.

في فترة 1789–1831، جعلت الضريبة على شحم الشموع الضوء الصناعي غاليًا، وهو ما أدى إلى نشأة التعبير: «اللعبة لا تساوي الشمعة». وكان من أسباب تراجع شعبية اليمين القديم في أوائل القرن التاسع عشر الضريبة التي فُرضت عام 1795 على المساحيق العطرية التي كان الناس ينثرونها عليهم.

تعود *ضرائب الدخل* إلى الأزمنة القديمة، لكن نسختها الحديثة ترجع إلى عام 1799، عندما فرض رئيس الوزراء البريطاني ويليام بت (1759–1806) ضريبة دخل لتمويل الحرب ضد نابليون (1769–1821). اعتمدت هذه الضريبة على الاقتطاع من كل دخل سنوي يتجاوز 60£، على سلَّم فئوي، من 1% إلى 10% على الدخل الذي يبلغ أو يتجاوز 200£. قُبلت الضريبة بالعموم بوصفها ثمن النصر– لكن المندوب البرلماني اشتكى من عدد أعضاء البرلمان الذين صرّحوا بدخلهم على أنه 59£! (فيليبس 1967).

في 1816، مع انتهاء تهديد نابليون، أُلغيت ضريبة الدخل، وحُرقت السجلات. لكن في 1842، أعاد رئيس الوزراء روبرت بيل (1788–1850) إحياء الضريبة؛ وكان الادعاء أنها إجراء «مؤقت»، لكن بريطانيا لم تخلُ من ضريبة دخل منذ ذلك الوقت. اقترح رئيس الوزراء ويليام

غلادستون (1809–98) إلغاء الضريبة، لكن خططه أُلغيت بفعل تكاليف حرب القرم في 1853–6.

جاء القرن العشرون بنسَب ضريبية أعلى على عائدات الاستثمار، وبضريبة ضخمة على الأعلى دخلًا (تُجبى مباشرة من أصحاب العمل حسب نموذج «ادفع وأنت تكسب»)، وأنواع جديدة من الضرائب على أرباح الشركات وأرباح رؤوس المال. جاءت الأعوام الأولى من القرن العشرين كذلك بضرائب «خفية» على السفر بالجو، وعلى صناديق التقاعد وغيرها من الاستثمارات.

الولايات المتحدة. منذ ستينيات القرن السابع عشر، فرضت بريطانيا إجراءات متعددة لمنع مستوطنيها الأمريكيين من التجارة مع البلدان الأخرى، أو لفرض ضرائب على صادراتهم إذا صدّروا. فرضت القوة الاستعمارية ضرائب على الدبس والحديد والملح والكحول والسكر والورق والرصاص والزجاج والطلاء وحتى القبعات في أمريكا. فرض قانون الختم (1765) رسمًا على الوثائق الرسمية والصحف وألعاب الورق والنرد وغيرها. سببت الضرائب على الشاي نشأة حزب الشاي في بوسطن (1773)، وفي ثلاثة أعوام، أعلن المستوطنون استقلالهم وحملوا السلاح على بريطانيا (ونجحوا).

في أعوام الحرب الأهلية الأمريكية، جاهدت حكومة الاتحاد لجمع المال، ففرضت ضرائب على مزيد من السلع، منها الرفاهيات كالقمار والتبغ والكحول، إلى جانب الخدمات الاحترافية وبراءات الاختراع والأختام والصناعات وأرباح الشركات. بعد الحرب، بقيت كثير من الرسوم الجمركية والضرائب. أُلغيت ضريبة الدخل في 1872، لكنها عادت في 1894– لتعود المحكمة العليا وتلغيها لمخالفتها للدستور بعد عام. لكنها لم تمت. في أوائل العقد الأول من القرن العشرين، عادت ضريبة الدخل بصيغة مختلفة، ورُفعت جدًّا لتمويل الحرب العالمية الأولى (1914–18).

بعد الحرب، ازداد الضغط لتخفيف الضرائب، وفي عشرينيات القرن العشرين، قلّص الرئيس كالفن كولدج (1872–1933) نسبة ضريبة الدخل. أدّى هذا –وفاجأ بعض المراقبين– إلى *ازدياد* المقدار الذي يدفعه أصحاب الدخول الأعلى، بسبب زوال آثار التثبيط التي تتركها الضرائب العالية. في العقود التالية، أدت الحرب العالمية الثانية (1939–45) والحرب الكورية (1950–3) وحرب فيتنام (1955–75) إلى رفع الضرائب. بحلول أوائل العقد السادس من القرن العشرين، عاد الضغط لتقليص الضرائب، وعندما قلّص الرئيس جون إف. كينيدي نسب ضرائب الدخل العليا، ازداد مقدار إسهام أصحاب الدخل الأعلى، كما حصل في حكم كولدج. حدث الأثر نفسه بعد تقليص النسب الضريبية الأعلى في حكم رونالد ريغان (1911–2004) بعد 1980 وجورج دبليو بوش (1946–) في 2001–03 (غريكو 2004).

بعض الدروس من التاريخ

يدل السجل التاريخي على عبقرية الحكومات في إيجاد أشياء جديدة لتفرض عليها ضرائب – الأرض والماشية والملح وزيت الزيتون والشاي والتبغ والشمع ومساحيق العطر والصابون والدخل والربح والبول والطلاء والسفر الجوي والأختام وألعاب الورق والقبعات وغيرها. في 1705، فرض الإمبراطور الروسي بطرس الأكبر ضريبة على اللحى. لكن هذه الضريبة لم يرَد منها جمع المال: بل كانت جزءًا من خطته لقلب روسيا إلى قوة أوروبية رائدة، إذ أراد أن يقلد الرجال الروس موضة الحلاقة النظيفة في أوروبا الغربية. كانت هذه الضريبة مثالًا مبكرًا عن الضرائب المصممة لتغيير سلوك الناس.[5]

5. [5]للاطلاع على نخبة من أغرب الضرائب في التاريخ، راجع إليوت كيك، «خمس من أغرب الضرائب في التاريخ»، *حلف دافعي الضرائب (المملكة المتحدة)*، 21 مايو 2022 (https://www.taxpayersalliance.com/five_of_the_strangest_taxes_in_history).

ويبدو كذلك أن الضرائب يمكن أن تبقى مفروضة حتى بعد مرور أزمنة على زوال تبريرها الأصلي، لقد استمرت الضريبة الدانية بعد زوال التهديد الداني، واستمرت ضريبة الدخل بعد نابليون، واستمرت ضرائب «طوارئ» كثيرة أخرى بعد زوال الطارئ. في عام 1902، فرض القيصر فيلهلم الثاني (1859–1941) في ألمانيا ضريبة على الشمبانيا لتمويل القوات البحرية لإمبراطوريته. ومع أن الأسطول الإمبراطوري أُغرق في 1919، لم تزل ضريبة الشمبانيا موجودة، ولم تزل تعود بملايين اليوروهات على الحكومة. كذلك في عام 1936، فرضت ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة ضريبة على الكحول لجمع الأموال لإعادة إعمار جونستاون، التي كانت الفيضانات قد دمرتها. أُعيد إعمار جونستاون، ولكن الضريبة لم تزل موجودة (وأصبحت الآن 18%).[6]

الضرائب اليوم

حجم متزايد. اليوم، أشد أنظمة الضرائب تفصيلاً هي الموجودة في الدول المتقدمة اقتصاديًّا. وفي هذه البلدان، نما مقدار الضرائب المفروضة نموًّا كبيرًا على مر القرن المنصرم.

يرجع هذا جزئيًّا إلى أن معظم هذه البلدان اليوم يملك أنظمة رعاية اجتماعية كبيرة ومكلفة تغطي التأمين الاجتماعي والصحي والإسكان والتعليم. مع شيخوخة الشعب وازدياد الأعمار المتوقعة، أصبحت هذه البرامج أكثر كلفة لأنها تخدم الآن مزيدًا من الناس لمدّة أطول وتلبّي احتياجاتهم التي تزداد تعقيدًا.

لكن للضرائب أهدافًا كثيرة غير تمويل خدمات الحكومة. تشمل هذه الأهداف إعادة توزيع الدخل، وتحفيز الصناعات، وبناء البنى التحتية، وتغيير سلوك الناس. وكلما أرادت الحكومة

---

6. جويل شانون، «كان المفروض أن تكون ضريبة با المخفية مؤقتة–في 1936»، *يورك ديلي ريكورد*، 12 أبريل 2017 (https://eu.ydr.com/story/news/2017/04/12/pas-18-hidden-tax-supposed-temporary-1936/100343742/).

جمع المزيد من المال لهذه الأهداف، اتسع بحثها عن مصادر الضرائب وازداد ذكاءً. لسوء الحظ، يمكن أن يؤدي هذا إلى تعقيدات تضيف عبئًا جديدًا على دافعي الضرائب.

بضع ضرائب كبيرة. تجني معظم الحكومات معظم دخلها من بضع ضرائب كبيرة جدًّا، أهمها الدخل والمبيعات والضمان الاجتماعي (في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مثلًا، تشكل هذه الضرائب الثلاثة ثلاثة أخماس عائدات الحكومة). أما الضرائب على الشركات ورؤوس الأموال والملكية فتكون عادةً التالية في الحجم، وأما بقية الضرائب فتعود بالجزء الأصغر من الدخل الحكومي.[7]

فرص وحدود. لكن التنمية الاقتصادية تزيد فرص الضرائب. تأتي هذه التنمية بتنوع أكبر في الصناعات والعمليات والمصنوعات والأبنية والمهن والخدمات والمعاملات التي يمكن فرض الضرائب عليها، بالمقارنة مع الاقتصادات الزراعية. تأتي التنمية أيضًا بمزيد من الثروة، وبالعموم تؤدي إلى توزع للثروة والدخل أقرب إلى المساواة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2011)، وتوسع نطاق الضرائب: ببساطة، صار عدد الذين يمكن فرض الضرائب عليهم أكثر.

في ثمانينيات القرن العشرين، كانت خدمة العائدات الداخلية أكبر موظِّف في الولايات المتحدة، وكانت الضرائب أكبر تكاليف كثير من البيوت. لكن عندها بدأ دافعو الضرائب في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان يثورون. ردًّا على ذلك، خفّضت عدة حكومات في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته معدلات الضرائب الكلية. ومع هذا فحتى القادة الملتزمون بتقليص الضرائب مثل رونالد ريغان في الولايات المتحدة ومارغريت تاتشر (1925–2013) في المملكة المتحدة، لم يستطيعوا بسهولة تقليص حاجة حكوماتهم إلى المال.

[7] انظر مثلًا ماثيو كيب، «إحصائيات الضرائب: نظرة عامة»، *مكتبة مجلس العموم*، 2023.

ضرائب جديدة. سريعًا ما وجدت الحكومة طرقًا مبتكرة لملء الفجوة، بفرض الضرائب على التقنيات الجديدة والضرائب «الخفية» التي كانت أقل وضوحًا للدافعين. لجأت الحكومة كذلك لجوءًا أكبر بكثير إلى الاقتراض – وهو عمليًّا تحميل الأجيال المستقبلية تكاليف أنشطة الحكومة اليوم.

لم تكن هذه فكرة حديثة.[8] في القرون الوسطى، استدانت حكومات البندقية وجَنَوَا من البنوك الحديثة. في 1692، جعلت الحكومة البريطانية عائدات ضريبة الكحول ضمانًا على قرض بمليون جنيه إسترليني. استدان وزراء المالية الفرنسيون منذ القرن السابع عشر. واستدانت حكومة أمريكا لتمول حربها الثورية ضد بريطانيا. وبدأ دين كندا في أيام تحالفها في 1867. أصدرت الحكومة اليابانية سندات ديون في 1870. مع هذا، فقد كانت استدانة الحكومات صغيرة نسبيًّا، إلا في أزمنة الحرب. ثم، منذ أوائل القرن الواحد والعشرين، مع تزايد تكلفة الرعاية الاجتماعية والتقاعد وغيرهما من الخدمات الحكومية، ومع الانهيار المالي والجائحة، ارتفعت الاستدانة ارتفاعًا معتبرًا. وضع هذا الموقف الحكومات أمام تحدٍّ كبير لإيجاد عائدات ضريبية جديدة توازن دفاترهم – ولفعل ذلك دون خنق التعافي الاقتصادي.

---

[8] انظر جون فتزغيرلاد دو، وجون أندرسون كاي (بلا تاريخ) تطور الدين الحكومي. في «النقد: النظرية والتاريخ»، *بريتانيكا*. (https://www.britannica.com/money/government-budget/Evolution-of-government-borrowing).

2 أنواع الضرائب

الضرائب المباشرة

تصنَّف الضرائب عمومًا إلى ضرائب *مباشرة* وضرائب *غير مباشرة*.

الضريبة المباشرة هي ضريبة يدفعها الفرد أو المؤسسة (كالشركات مثلًا) مباشرة إلى السلطات الضريبية. من أمثلتها: ضرائب الدخل وأرباح الأسهم وأرباح رؤوس المال والأراضي والأملاك والتركة والثروة. لا تمرَّر هذه الضرائب إلى أطراف أخرى: الدفع مسؤولية الشخص أو المؤسسة ذات العلاقة.

الضرائب النسبية والتقدمية. بالعموم، الضرائب المباشرة مصممة على نحو يعكس قدرة دافع الضريبة على الدفع. فكِبار الكسبة مثلًا يدفعون ضريبة دخل أكبر من أصحاب الدخل الأصغر.

يصدق هذا الأمر على الضرائب *النسبية* (أو «المسطحة») التي يدفع فيها كل فرد (أو كل فرد يكسب فوق «العتبة» الدنيا) *النسبة الهامشية* نفسها (أي نسبة الضريبة نفسها على كل دولار يكتسبه). في هذا النوع، يدفع صغار الكسبة وكبارهم مثلًا 10% على كل دولار إضافي («هامشي») يكتسبونه. لكن حتى مع كون *النسبة* متساوية بين الفئتين، يدفع كبار الكسبة *إجماليًّا* أكبر في الضريبة، ببساطة لأنهم يدفعون 10% من مقدار *أكبر* من الدولارات.

لكن كثيرًا من الولايات تفرض ضرائب *تقدمية* على الدخل. يعني هذا أن دافع الضريبة كلما ازداد دخله، ازدادت *النسبة الهامشية* الضريبية التي يدفعها على كل دولار إضافي يكسبه. هكذا، قد يدفع صاحب الدخل المنخفض 10% من كل دولار يكتسبه فوق العتبة؛ ويدفع صاحب الدخل المتوسط 20% مثلًا؛ ويدفع صاحب الدخل العالي 30% على كل دولار إضافي يكتسبه. في

الأنظمة *التقدمية* مثل هذا النظام، يدفع كبار الكسبة ضرائب أكثر بكثير. في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مثلًا، يدفع أعلى 1% من دافعي الضرائب دخلًا أكثر من ثُلث العائدات الضريبية الوطنية (ديلستر وآخرون. 2022).[9]

إقامة الضرائب على القدرة على الدفع واحدة من المبادئ الأساسية في معظم أنظمة الضرائب. لكن نقاد النسب التقدمية الضريبية يقولون إن النظام التقدمي يقلّص الدافع للعمل لدى كبار الكسبة، وهو ما يكبت النشاط الاقتصادي والازدهار العام، وهو ما قد يؤدي إلى تشجيع التجنّب والتهرّب الضريبي بعدم الإنتاج.

الضريبة بحسب الدخل أكثر الأدوات المبتكرة فعالية للحصول على الإسهام العادل من أقدَر الناس على دفعه ولتجنب وضع أعباء ثقيلة على جمهور شعبنا. رئيس الولايات المتحدة فرانكلن دي. روزفلت (1882–1945).

من الضرائب المباشرة الأخرى *ضريبة الشركات* التي تفرض على أرباح الشركات. يمكن أن تُحتسب *ضرائب الملكية* على قيمة الأرض أو الأبنية (أو على قيمتها التأجيرية). يدفع الوارثون *ضرائب الميراث* على تركة الشخص الفقيد. وقد تُفرض *ضرائب هدية* على نقل الثروة إلى أشخاص آخرين في حياة المالك.

الضرائب المباشرة مسطحة النسبة. لكن بعض الضرائب المباشرة *ليست* قائمة على قدرة الناس على الدفع. *رُخص المركبات*، مثلًا، تُحتسب بنسبة ثابتة، أو تحتسب بناءً على حجم المركبة، وليس على ثروة المالك أو دخله.

---

[9] إيريكا يورك «ملخص آخر بيانات ضريبة الدخل الفدرالية، تحديث 2023»، *مؤسسة الضريبة*، 26 يناير 2023 (https://taxfoundation.org/data/all/federal/summary-latest-federal-income-tax-data-2023-update) وإسحاق ديلستر وآخرون، انظر في «المراجع» في نهاية هذه الورقة.

من الأمثلة الأخرى المثيرة للاهتمام *الضريبة الشخصية*، وهي ضريبة تُفرض على كل فرد. ومع أن هذه الطريقة منطقية لتمويل الخدمات التي يستفيد منها الجميع بالتساوي (مثل جمع القمامة)، فإن الضرائب الشخصية لم تكن محبوبة بين الناس (تذكر ثورة الفلاحين) بسبب وضعها عبئًا نسبيًّا أكبر على الأفقر.

الضرائب غير المباشرة

لا تُفرض الضرائب غير *المباشرة* على شخص أو مؤسسة. بل يحوّلها إلى السلطات شخص أو مؤسسة، لكنها تمرَّر بعد ذلك ليدفعها آخرون، عادةً بصورة أسعار أعلى. من أمثلة هذه الضرائب: *رسوم الإنتاج* على الوقود والكحول والتبغ، *والتعرفة الجمركية* على البضائع المستوردة. يدفع المنتجون والتجار والبائعون هذه الضرائب حتى قبل أن تصل السلع إلى المستهلك. لكنها تُمَرَّر إلى المستهلكين جزئيًّا أو كلّيًّا، في أسعار السلع التي يشترونها. كذلك ضريبة *المبيعات* تُؤخذ ويدفعها البائع عند بيع السلعة، لكن الذي يدفعها في النهاية هو المستهلك.

(ومع أن أرباب العمل يقتطعون أحيانًا إسهامات الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل من أجر الموظَّفين مباشرة، فإن هذه الضرائب تبقى ضرائب *مباشرة* لأنها ضرائب على الموظف الفرد، وإن كان الموظِّف هو الذي يجمعها ويدفعها للسلطات بدافع السهولة).

الأنواع. *ضرائب الاستهلاك* هي ضرائب غير مباشرة قد تأخذ شكل ضريبة سلع وخدمات، أو ضريبة منتجات استهلاكية، أو ضريبة قيمة مضافة، تُدفع عن المنتج في كل مرحلة من مراحل إنتاجه. *ضرائب المبيعات* هي مثال آخر. قد تُفرض هذه الضرائب نسبةً مسطحة على سعر ما يشتريه المستهلك، وإن كانت ضرائب «الرفاهيات» (مثل الوجبات الجاهزة التي تستهلك في مطعم) عادةً أعلى من ضرائب «الأساسيات» (مثل الطعام النيء المشترى من البقالية).

تكون *ضرائب المبيعات* بالعموم ضرائب *بحسب القيمة*. أي تكون نسبة معينة من *سعر* السلع والخدمات. كلما كان المنتج أغلى، كانت الضريبة أعلى. من أشكال ضرائب الاستهلاك أيضًا *رسوم الإنتاج* لكن هذه الضرائب ضرائب *مخصصة*: أي إنها تدفَع عن كل وحدة كمية من السلعة أو الخدمة المعينة، وليس بحسب السعر. لذلك فإن ضريبة الإنتاج لزجاجة الجعة هي نفسها، سواءٌ أكانت أفضل زجاجة من شاتو موتون روتشيلد أو كانت خلطة بقالية رخيصة.

الأهداف. للضرائب غير المباشرة أهداف كثيرة غير جمع العائدات. *رسوم الإنتاج* مثلًا، تستعمَل لرفع سعر السلع (ومن ثم خفض الطلب عليها) التي تعتبرَ ضارّة – ضارّة على الفرد (مثل الكحول والتبغ والقمار، لوجود احتمال الإدمان فيها)، أو على الآخرين (مثل الوقود الأحفوري، بسبب أثره البيئي).

الحجم. تشكل الضرائب غير المباشرة نسبة كبيرة من إجمالي عائدات الضرائب التي تجمعها حكومات كثير من البلدان. في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تشكل هذه الضرائب نحو ثلث العائدات الضريبية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2022). هذه النسبة في ازدياد، جزئيًّا بسبب كون الاقتصاديين اليوم يرون ضرائب الاستهلاك أقل ضررًا من ضرائب الدخل وضرائب الشركات.

الطبيعة الرجعية. لكن النقاد يقولون إن الضرائب غير المباشرة رجعية. تشكل الضرائب *المتخصصة* مثل *رسوم الإنتاج* نسبة أعلى من سعر المنتجات الرخيصة التي تشتريها الأسر الفقيرة بالمقارنة مع المنتجات الغالية التي يشتريها الأغنياء. و*التعرفة الجمركية* كذلك، ترفع سعر السلعة المستوردة على كل مستهلك، بغض النظر عن قدرته المادية. بالإضافة إلى هذا، فإن من أهم أهداف التعرفة الجمركية السلع الأساسية مثل الغذاء واللباس: تشكل هذه الأساسيات جزءًا

أكبر من ميزانيات الأسر الفقيرة، لذلك يكون عبء هذه الضريبة أثقل على أقل الناس قدرة على تحمله.

ترفع الضريبة على المبيعات والسلع والخدمات والقيمة المضافة أسعار الغذاء واللباس والوقود والنقل وغيرها من الأساسيات، فيكون ثقلها الأكبر على الأسر الفقيرة. لذلك تقسَّم كثير من ضرائب الاستهلاك على فئات مختلفة (كما ذُكر، على «الأساسيات» أو «الرفاهيات») لتخفيف هذا الأثر الرجعي. لكن هذا الأمر لسوء الحظ، يزيد تعقيد الضريبة، ويجعلها أقرب إلى الاعتباطية وأصعب على الفرض. في المملكة المتحدة مثلًا، ضريبة القيمة المضافة على ألبسة الأطفال صفر، وتحدد ألبسة الأطفال بحسب مقاس اللباس، وهو ما يعني أن الراشدين أصحاب الأحجام الصغيرة يستطيعون شراء اللباس بلا ضريبة، أما الأسر التي أطفالها كبار الحجم فلا بد من أن تدفع الضريبة. وقد واجهت حكومة المملكة المتحدة استهزاءً عندما عُرف أن الفطيرة الباردة المشتراة من متجر (مصنَّفة على أنها «أساسية») لا تحمل أي ضريبة، لكن الفطيرة المسخنة التي تؤخذ من مطاعم الوجبات الجاهزة (مصنفة على أنها «رفاهية») تحمل ضريبة.[10]

الطبيعة الخفية. يشتكي النقاد أيضًا من كون الضرائب غير المباشرة صعبة الرؤية بالنسبة لدافعي الضريبة. الذي يشتري سيارة مستوردة مثلًا –وحتى البائع الذي اشتراها منه– لا يكون واعيًا على الأرجح بمقدار الضريبة التي دفعها في التعرفة الجمركية ورسوم الإنتاج. قد لا تذكر المتاجر حتى ضريبة المبيعات على فواتيرها. ويقول النقاد إن من أهم مبادئ الضرائب أن تكون معروفة وشفافة.

[10] بن كوِن «موجز تاريخ ضريبة الأكل الجاهز»، *ذا غارديان*، 29 مايو 2012 (https://www.theguardian.com/politics/2012/may/29/pasty-tax-brief-history).

احتمال التسييس. يمكن للضرائب المباشرة وغير المباشرة أن تستعمَل لتفضيل صناعات أو أنشطة محددة على غيرها. لكن الأشيَع أن تستخدَم الضرائب غير المباشرة لهذا الهدف لأن طبيعتها الأقل وضوحًا تساعد على إخفاء المعاملة التفضيلية.

لذلك إذا أرادت الحكومة مثلًا تعزيز العمالة، فقد تقلل نسب الضرائب على المنتجات التي تحتاج إلى عمالة كبيرة (مثل الزراعة والتموين والخدمات)، وترفع الضرائب على المنتجات التي تحتاج إلى رأس مال كبير، مثل السيارات والاتصالات والطاقة. لكن النقاد يشيرون إلى أن هذا الأمر يشوّش العمل الطبيعي للاقتصاد، ويسحب الموارد إلى قطاعات قد تقدم قيمة أقل للمستهلكين. الأسوأ من هذا أن الضريبة يمكن استخدامها سياسيًّا لمساعدة أنصار الحكومة: إذا كان للحكومة قاعدة قوية في المناطق الريفية مثلًا، فقد تقرر أن تخفض الضرائب على الصناعات الريفية لمصلحة ناخبيها في الريف.

ضرائب نقل الملكية

ضريبة *نقل الملكية* هي ضريبة تفرض على نقل ملكية أو حق من شخص أو منظمة إلى شخص أو منظمة. بمعنًى من المعاني، ضريبة المبيعات هي ضريبة نقل ملكية، لأن أي بيع لأي سلعة هو نقل لملكيتها. لكن بالعموم، يقتصر استخدام المصطلح على نقل الملكية المسجلة رسميًّا والمصرَّح عنها بطريقة ما، مثل الأبنية أو الحصص أو السندات. من أمثله هذه الضرائب *رسوم الختم* على نقل ملكية الأراضي والرهون، و*ضرائب الميراث* التي تدفَع على نقل ملكية تركة الشخص بعد موته، و*ضرائب الهدية* على نقل الملكية إلى الأصدقاء أو العائلة أثناء الحياة. تعتمد نسبة هذا النوع من الضرائب على قيمة الملكية ونوعها.

مباشرة أم غير مباشرة؟ هل ينبغي اعتبار ضرائب نقل الملكية مباشرة أم غير مباشرة؟ الأمر محل خلاف. في قضية *نولتن ومور* (1900)، استمعت المحكمة العليا للولايات المتحدة إلى قضية

جادل فيها دافع الضريبة بأن ضريبة التركة هي ضريبة مباشرة على الوارثين، وليست ضريبة غير مباشرة على التركة. (كانت الضريبة مدرَّجة، لذلك فإن حسابها على أساس إجمالي التركة سيؤدي إلى ضريبة أكبر من حسابها على أنها ضريبة على المقادير الأصغر التي يرثها كل وارث). حكمت المحكمة بأن ضريبة التركة ضريبة غير مباشرة على *نقل* الملكية وليس على *الملكية* نفسها.

ضرائب توبين. يناصر بعض الناس ضرائب نقل الملكية ليس فقط على تبادل السلع المادية بل وعلى المعاملات المالية أيضًا – *ضريبة المعاملات المالية*. اعتقد الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز (1883–1946) أن هذه الضريبة ستخفف فقاعات المضاربة (مثل وول ستريت في عشرينيات القرن العشرين) بجعل بيع الأصول وشرائها أكثر كلفة. واحتج بأن هذا سيثبط شراء وبيع الأحجام الكبيرة على أمل تحقيق أرباح على المدى القصير، أما البيع والشراء الذي يهدف إلى تحقيق قيمة على المدى الطويل فلن يتأثر بهذه الضريبة (بورمان 2016).

في عام 1972، اقترح الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل جيمس توبين (1918–2002) ضريبة مشابهة (سُمّيت ضريبة توبين بعد ذلك) على تحويل العملات، بهدف حماية نظام «بريتون وودز» الذي تأسس عام 1944 لتثبيت معدلات التحويل، حمايته من هجمات المضاربة على العملات الضعيفة.[11] هذا الهدف اليوم زائد ولا حاجة إليه، لأن معدلات التحويل العائمة اليوم تتكيف تلقائيًّا مع واقع السوق. لكن حديثًا روج الاتحاد الأوروبي لضريبة معاملات مالية في أرجاء أوروبا على كل المعاملات المالية، لجمع العائدات لصالح الهيئة الأوروبية وتقليص الاعتماد على الحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[12]

---

[11] جاء اقتراح توبين في جيمس توبين (يوليو–أكتوبر 1978) اقتراح لإصلاح نقدي عالمي. *مجلة الاقتصاد الشرقية* 4(3–4): 153–9.

[12] للاطلاع على نقد اقتراحات الاتحاد الأوروبي، انظر تيم وورستول (2011) الحجة ضد ضريبة المعاملات المالية. لندن: معهد الشؤون الاقتصادية.

النقاد. لكل شكل من ضرائب نقل الملكية المذكورة نقّاده. يشتكي بعض النقاد من أن *ضريبة الميراث* مثلًا، تُثقل كاهل الناس في أسوأ الأوقات – بعد موت صديق مقرب أو قريب. يرى هؤلاء النقاد أن الضريبة مخالفة للغريزة الإنسانية الطبيعية التي تدفع الإنسان إلى إعالة أسرته. يلاحظ النقاد أيضًا أن الناس يفعلون كل ما في وسعهم لتجنب هذه الضريبة – فيقيمون صناديق معقدة أو يبدلون بأصولهم أصولًا ضريبتها أقل وإن كانت أقل إنتاجية. يرى النقاد أن الناس إن استطاعوا الاستثمار بحرية بدلًا من الاضطرار إلى هذه الإجراءات، فإن هذا سيعود بالنفع الأكبر عليهم وعلى الاقتصاد الأوسع.[13]

ويمضي النقاد بالقول إن الضرائب على *نقل الأملاك والأراضي* تجعل الانتقال أكثر كلفة. وعليه فإن المسنّين الذين تركت عائلاتهم المنزل، سيبقون في بيوتهم الكبيرة جدًّا عليهم، بدلًا من اختيار بيت أصغر وإخلاء المساحة لأسرة أخرى تحتاج إليها. هذه العطالة في السوق تحبس الناس في بيوت بعيدة عن أماكن عملهم، وتزيد مدد السفر وتكاليفه والتلوث الناجم عنه. كما أن الضريبة تشجع التهرب – على سبيل المثال، يوافق البائعون على سعر أقل للأملاك ذات الضريبة، فيما يطلبون أسعارًا مضخمة على الأدوات والأثاث وتزيينات الحدائق وغيرها من السلع التي ليس عليها ضريبة.[14]

الرهن

الضريبة المرهونة هي ضريبة عائداتها مخصصة لهدف معين، ولا ترجع إلى الخزائن العامة للحكومة. بعض *رسوم الترخيص* المذكورة من أمثلة الضرائب المرهونة. من الأمثلة التاريخية *مال السفن*، وهي ضريبة فُرضت على المرافئ الإنجليزية في القرن السابع عشر، واستخدمت لتمويل

---

13 على سبيل المثال، باري بريسول ميلنز (1995) إرادات حرة: ميراث دون ضريبة. لندن: معهد آدم سميث.

14 للاطلاع على الأذى الذي تسببه ضرائب الملكية، انظر بن ساوثوود (2017) وراء نداء الواجب: لماذا ينبغي لنا أن نلغي رسوم الختم وضرائب الأراضي. لندن: معهد آدم سميث.

القوة البحرية البريطانية. من الأمثلة الحديثة أيضًا ضرائب الضمان الاجتماعي، التي تستخدم لتقديم خدمات مثل رواتب التقاعد والرعاية الصحية؛ وضرائب الوقود والمركبات التي تستخدم لصيانة الطرق؛ وضرائب المطار التي تستخدم لصيانة مرافق المطار.

يمكن *لدرجة* الرهن أن تكون قوية أو ضعيفة. *الرهن القوي* هو عندما تخصص العائدات كلها للخدمة المسمّاة *وحدها*، أو عندما تكون هذه الخدمة قائمة بالكامل على الضريبة. يناسب الرهن القوي خدمات الضمان الاجتماعي للرعاية الصحية أو الرواتب التقاعدية، حيث تعود معظم الفائدة على الفرد الذي يدفع. أما *الرهن الضعيف* فهو عندما لا تخصص العائدات كلها للخدمة المسماة، أو عندما يكون للخدمة طرق تمويل أخرى. يناسب الرهن الضعيف الخدمات التي يستفيد منها الناس بالعموم، مثل التعليم.

النقد. للضرائب المرهونة فوائد واضحة. إذا عرف الناس أن أموالهم التي يدفعونها تذهب حتمًا للخدمة المسماة، ولن تستخدم لأهداف أخرى، فستجذب الضرائب المرهونة مزيدًا من الدعم الشعبي والثقة بالمقارنة مع الضرائب العامة.

لكن هل يمكن أن يتأكد الناس فعلًا؟ على سبيل المثال، قد لا تكون ضرائب الضمان الاجتماعي مخصصة لأهداف الضمان الاجتماعي، بل قد تكون في الواقع غير مختلفة عن ضرائب الدخل التي تذهب إلى خزائن الحكومة العامة. لكن قد يخدم السياسيين أن يدعوا أن أموال الضريبتين منفصلة حتى تبدو ضريبة الدخل أصغر. هنا أيضًا سؤال ما يحصل عليه الناس مقابل ضريبتهم المرهونة. هل تُنفَق أموال هذه الضريبة إنفاقًا *واسعًا* (في حالة التعليم مثلًا، على الحضانات والمدارس والجامعات وتعليم الكبار)، أم إنفاقًا *ضيّقًا* (على تمويل المدارس فقط مثلًا)؟

بالعموم، نتوقع من الناس أن يدعموا الرهن *القوي والضعيف*، حيث تنفَق العائدات *على الخدمة المحددة فقط*. لكن ليس من الواضح إن كان الأمر هكذا فعلًا.

من الانتقادات الأخرى أن الإنفاق العام على أي خدمة محددة يجب أن يتحدد بحسب *الحاجة* إليها، وليس بحسب مقدار المال الذي يمكن جمعه منها. كذلك فإن كثيرًا من الضرائب تجمع عائدات أكثر عندما تكون التجارة في توسع والأجور في صعود، لكن الحاجة إلى الضمان الاجتماعي إنما تكون في فترات الركود الاقتصادي وصعود البطالة.

وقد لا توافق عائدات الضرائب الحاجة أو تكاليف سدها بالعموم. ضرائب السيارات مثلًا قد ترتفع فتبلغ أضعاف نفقات صيانة الطرقات، أو أن تبرَّر بالأذى البيئي.[15] ولا نتوقع كذلك من ضرائب التبغ أن تنفق فقط على معالجة المشكلات الصحية لدى المدخنين. ترتفع هذه الضرائب أكثر بكثير من الحاجة إلى هذه الخدمات. قد يحب بعض السياسيين القول إن هذه الضرائب مرهونة بقسمها الأكبر، لكن مصلحتهم الحقيقية هي في أن يكون إنفاق العائدات حرًّا قدر الإمكان.

---

[15] انظر مثلًا كريس إبس «ربع ضريبة السيارات فقط يُدفَع على الطرق»، *أوتو إكسبرس*، 29 أكتوبر 2014 (https://www.autoexpress.co.uk/car-news/consumer-news/89224/only-a-quarter-of-car-tax-is-spent-on-roads).

3 الأهداف والمشكلات

الهدف الأول من فرض الضرائب هو جمع العائدات لتمويل الخدمات التي تقدمها الحكومة، مثل الدفاع ونظام العدل والطرق والتعليم والرعاية الاجتماعية والتقاعد والرعاية الصحية. لكن الضرائب تستخدم لأهداف أخرى أيضًا. على سبيل المثال، قد تحاول الحكومة فرض قوانين على الاقتصاد لتخفيف دورات الازدهار والركود بفرض الضرائب في فترات الصعود وتقليصها في فترات الهبوط. أو قد تحاول تقليص التفاوت برفع الضرائب على الأغنياء وتقليصها على الفقراء. قد تود الحكومة أيضًا تقليص الطلب على المنتجات الضارة مثل الكحول والتبغ والوقود المحتوي على الرصاص برفع الضرائب عليها.

لكن أحيانًا، تستعمل الحكومات الضرائب لأهداف أقل نبالة. على سبيل المثال، قد تُوجّه الضرائب لمصلحة أو مضرّة مجموعات معينة (مثل المـُلّاك) بهدف إفادة داعمي الحزب الحاكم. أو قد تستعمل لإفادة المنتجين المحليين بفرض الضرائب على المستوردات منخفضة السعر. قد تفرَض الضرائب على المجموعات الناجحة من باب الحسد، أو على الأقليات الدينية أو العرقية من باب الكراهية.

لماذا الضرائب؟

إن الواجب الأول لكل حكومة، الواجب الذي من أجله تجمع المال من الضرائب، هو إقامة السلام والأمان: أي حماية مواطنيها من العداوة من الخارج والإجرام من الداخل، حتى تكون الحياة والحرية ممكنتين.[16] يقتضي هذا ردّ التهديد أو استعمال القوة من القوى الأجنبية، وحماية

---

[16] انظر مثلًا توماس هوبز (1651) اللفياثان.

المواطنين من التخويف والخداع والاحتيال والعنف من أقرانهم المواطنين. هذه المهمة ليست مهمة صغيرة ولا رخيصة، إذ تحتاج إلى بناء مؤسسات كبيرة.

على سبيل المثال، إقامة السلام والأمان تقتضي وجود دفاع وطني، وأنظمة للأمن والشرطة والعدل. يقتضي هذا وجود جيش يستطيع الرد الفعال حقًّا على أي هجوم. وتقتضي وجود خدمة شرطة تستطيع ردع الجريمة والتحقيق فيها وملاحقة المجرمين إن حدثت. وتقتضي وجود نظام للمحاكم والعقوبات.

قد يقتضي الأمر كذلك وجود نظام تشريعي لفرض عمل كل هذه الوكالات للصالح العام وعدم فسادها. لا بد كذلك من وجود مؤسسة مثل البرلمان، تقرر ما هي الأفعال العدوانية أو الإجرامية؛ وكيف تعمل أنظمة الدفاع والشرطة والعدل؛ وما هي العقوبات المناسبة للجرائم. وربما تدعو الحاجة إلى وجود خدمة مدنية تقوم على كل هذه الوظائف. لا بد لكل هذا من تمويل، لتقوم الحكومة بهذه الوظيفة الوحيدة الأساسية.

مشكلة المنتفع المجاني. يرى معظم الناس المنفعة من وجود الدفاع والأمن: لكن هل كان الجميع ليدفع ثمن هذه الخدمات طوعًا؟ ما دام عدد كاف من الناس يدفعون ما يكفي لضمان حماية البلد والمجتمع، فإن البقية يستطيعون التمتع بمنافع هذه الحماية حتى لو لم يدفعوا شيئًا. في هذه الظروف، قد يصعب حَمل *أي أحد* على الدفع، لعلمه بأنه قادر على الانتفاع المجاني مما يدفعه الآخرون الذين يدفعون.

الحل المعتاد لهذه المشكلة هو إجبار الجميع على الدفع لهذه الخدمات، تحت تهديد معاقبة الذين لا يتعاونون. بعبارة أخرى، الحل هو فرض ضريبة على المواطنين.

ليس هذا الخيار مريحًا تمامًا. إن استخدام العنف ضد المواطنين هو بالضبط ما وُجدت الحكومة لتقليصه. وقد يحمل بعض الناس اعتراضات أخلاقية على كون أموالهم تُنفَق على الأسلحة مثلًا،

أو على فرض قوانين يرونها غير عادلة، أو على حبس الناس. مع هذا، يبقى الاتفاق واسعًا على أن فرض الضرائب، على الأقل لأهداف الحماية الأساسية هذه، مسوَّغ.

نطاق الخدمات؟

محل الجدل الأكبر هو سؤال ما هي المؤسسات والخدمات الضرورية، التي لا يمكن تمويلها بطرق أخرى، لذلك يجب تمويلها بالضرائب.

الحدود غير واضحة. حتى آدم سميث، الناقد للحكومة الكبيرة، كان يعتقد أن من أدوار الحكومة أن تقدم البنية التحتية للبلاد مثل الجسور والمرافئ. احتجّ سميث بأن هذه البنى التحتية ضرورية للتجارة التي تغني المجتمع، وإن كانت لا توفر أي ربح للفرد إذا وفّرها. اعتقد سميث كذلك بأن من أدوار الدولة أن توفر المدارس وتعليم الكبار، لأن هذه الأشياء ضرورية لثقافة العمال وأسرهم ولصحتهم العقلية (باتلر 2007).

لكن يبدو أن هذا الأمر ليس له حدود منطقية. *البنى التحتية*، على سبيل المثال، يمكن أن تمدَّد لتشمل توفير النقل والمرافق. *التعليم* يمكن أن يتسع أكثر من المدارس العادية ليشمل توفير الدولة للكليات وبرامج تعليم الكبار والتعليم الحرفي. *الرعاية الصحية* يمكن أن تستخدم لتبرير تقديم الحكومة للأطباء والمشافي، بل والنوادي الصحية وحتى نوادي الرقص. يمكن القول إن هذه الخدمات والسلع كلها تساعد على تعزيز الأداء الاقتصادي للبلاد. لكن النقاد يتساءلون، هل يجب أن توفّر الحكومات *كل* هذه الخدمات، بالاعتماد على الضرائب؟

المرافق العامة. تقدم الحكومات كذلك المرافق العامة، مثل المنتزهات المحلية والوطنية، والمنارات ومصابيح الطرق. تصنّف هذه المرافق على أنها عامة إذ يصعب منع أي أحد من الانتفاع منها، ويمكن لكثير من الناس التمتع بها في الوقت نفسه. الحجة هنا هي أنه لولا الضرائب لما وجدت

هذه الأشياء، لأن الناس يمكن ببساطة أن ينتفعوا مجانًا دون الدفع، ولن يرغب أي منتِج في الاستثمار فيها.

لكن القوائم المعيارية لما يصنَّف على أنه «مرافق عامة» تبدو مبالغًا فيها. كثيرًا ما يمكن لهذه المرافق أن تموَّل أو تُدفَع تكاليفها دون الحاجة إلى الضرائب. حتى المنارات – التي كثيرًا ما تُذكر على أنها المثال الأوضح على المرافق العامة لأن ضوءها التحذيري متاح لأي مركبة عابرة، حتى لو لم تدفع – يعود أصلها إلى البحّارين الذين يشعلون النيران للإعلان عن خدماتهم الملاحية؛ لمدة طويلة، موّلت هذه المنارات الرسومُ التي تدفعها السفن التي تتوقف في المرافئ القريبة.[17]

المنتزهات الوطنية كذلك، يمكن تمويلها بالبيع المحدود لحقوق استكشاف المعادن، أو برسوم ركن السيارات والاستخدام وبيع الأطعمة والأشربة والتذكارات والنباتات وغيرها.[18] توفر المجمعات التجارية للمستهلكين مرافق عامة مثل الضوء والتدفئة والأمان والمقاعد والمراحيض، ولا يدفع النزلاء التجاريون ثمن هذه الخدمات واحدة واحدة مباشرة بل يدفعون ثمنها كلها في «حزمة» واحدة. تحافظ مجموعات المتطوعين على نظافة المنتزهات والشواطئ وغيرها من المرافق. تتيح التقنيات الحديثة كذلك لمقدمي الخدمات إقصاء المنتفعين المجانيين – مثل الأكبال المعمّاة وإشارات الأقمار الصناعية، أو تمييز أصحاب المركبات الذين يستعملون الطرق المكتظّة وفرض رسم عليهم.

---

[17] انظر فنسنت غيلوسو «لم تبرر المنارة يومًا تدخل الحكومة»، مدونة *معهد آدم سميث* 10 يونيو 2019 (https://www.adamsmith.org/blog/the-lighthouse-never-justified-state-intervention-1).

[18] للاطلاع على طرق مبتكرة لتمويل ما يفترض أنه مصالح عامة، انظر روبرت تايلور (1992) السوق في البيئة. لندن: معهد آدم سميث.

في النهاية، حتى مع كون الضرائب فعلًا طريقة واضحة لتمويل كثير من السلع والخدمات، وحتى مع كونها ربما ضرورية، فإن الاحتمالات الأخرى كثيرة وينبغي النظر فيها، لكنها كثيرًا ما تُهمَل.

الضرائب للاستثمار العام

كما لاحظ آدم سميث، قد لا يكون من مصلحة الأفراد الخاصين تمويل بعض الاستثمارات المادية (البنى التحتية مثلًا، الاتصالات والنقل والأبنية) أو الاستثمارات البشرية (التعليم والمهارات والمعارف والبحث والتطوير مثلًا) – رغم أن الاستثمار في هذه الأشياء ينفع المجتمع كله. ومن ثم يبدو أن الاستثمار الذي تقوده الحكومة في هذه المشاريع مهم وضروري ولا بد منه.

مع هذا، فإن الاستثمار بقيادة الحكومة له مشكلاته. يقول النقاد إن هذا النوع من الاستثمار «يزاحم» الاستثمار الخاص بامتصاص قدر كبير من رأس المال المتاح، وإن الاستثمار العام، بقيادة السياسيين والموظفين الحكوميين، أقل إنتاجية من الاستثمار الخاص بقيادة رائدي الأعمال الذين يركزون على القيمة.

استثمار أم إنفاق؟ من المشكلات الأخرى سعَة مصطلح «الاستثمار العام». يعرّف علماء الاقتصاد *الاستثمار* بأنه استعمال الموارد لشراء أو إنشاء سلَع تنتِج بدورها سلعًا أو خدمات أخرى إنتاجًا أسرع أو أفضل أو أرخص، أو تنتج عائدات مالية. إذن عندما ينفق المصنِّعون مالًا على الآلات، أو عندما يذهب الناس إلى المدارس الليلية للحصول على مؤهلات تؤهلهم لأعمال أفضل، أو يشترون سندات ليوفروا لأنفسهم دخلًا بعد التقاعد، فهذه استثمارات.

في القطاع العام، إنفاق المال على طريق سريع جديد أو على مرفأ جديد يسرّع نقل الناس والسلع، أو على إنشاء ماسحات جوازات سفر سريعة تعالج الوصول معالجة أسرع، أو على بناء كتل علمية جديدة في المدارس، هذه كلها استثمارات.

أما *الإنفاق*، فهو استخدام الموارد من أجل التمتّع *اليوم*، لا على أمل تمتّع *في المستقبل*. وفي الحقيقة، فإن القدر الأكبر من نفقات الحكومة في الدول المتقدمة هو إنفاق يومي على الفوائد الحالية، مثل نفقات الرعاية الاجتماعية والتقاعد والرعاية الصحية والإسكان والنقل وجمع النفايات. قد تحمل بعض هذه الخدمات بعض الفوائد المستقبلية، لكنها موجهة لمنفعتنا اليوم. قد يسميها السياسيون «استثمارًا» لأن الاستثمار يبدو أحقّ بأموال دافعي الضرائب، لكن هذا لا يجعلها في الحقيقة أكثر شرعية في تبرير فرض الضرائب.

إدارة الاقتصاد الكلي

يعتقد معظم الاقتصاديين أن للضرائب ونفقات الحكومة دورًا رئيسًا في دفع اقتصاد البلاد باتجاه العمالة الكاملة، والأسعار المستقرة، والنمو الاقتصادي واجتناب دورات الازدهار والركود. يرى هؤلاء الاقتصاديون أن على الحكومات أن توسع إنفاقها أو تقلص الضرائب لتنعش الاقتصاد إذا تعثّر، أو أن عليها أن تخفض الإنفاق وترفع الضرائب لتحارب صعود التضخم. لعب هذا المنهج، المسمّى منهج *إدارة الطلب* دورًا مهمًّا في الحياة الاقتصادية لكثير من الدول منذ الحرب العالمية الثانية.

لكن لهذا المنهج نقّاده أيضًا. يقول بعض النقاد إن بعض العوامل الأخرى، مثل مقادير النقد الصادرة من المصرف المركزي، لها دور أكبر من آثار تغيير الضرائب.[19] يلاحظ آخرون أن اتخاذ القرار في الحكومة كثيرًا ما يكون غير عقلاني: على سبيل المثال، يقبل السياسيون بسعادة زيادة الإنفاق الحكومي في أوقات الأزمة لكنهم يترددون كثيرًا في تقليصه في أوقات الازدهار،

---

[19] أصحاب المدرسة النقدية Monetarists مثل ميلتون فريدمان (1912–2006). انظر إيمون باتلر (2011) *ميلتون فريدمان: دليل مختصر لأفكار وآثار اقتصادي السوق الحر*. هاريمان إكونوميكس إسنشالز.

وكثير منهم يفضل تقليص الضرائب على رفعها.[20] لذلك فإن نظرية إدارة الطلب تغلب عليها السياسة العملية. كما يعتقد بعض المراقبين أن هذا الواقع السياسي يفسر مقدار التضخم والبطالة والتوسع الحكومي وصعود الدين في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية.[21]

إعادة توزيع الدخل

من الأهداف الشائعة الأخرى لفرض الضرائب *تعزيز المساواة الاقتصادية* بإزاحة مزيد من العبء ليحمله الذين هم أقدر على حمله.[22] يُرى فرض الضرائب على الناس الأغنى عادلًا أكثر من فرضها على غيرهم لأن المال أقل قيمةً عند الذي يملك كثيرًا منه، بالمقارنة مع الفقراء جدًّا (وهو مثال عن مبدأ «المنفعة الهامشية المتقلصة»)، لذلك فلن يتأثر الأغنياء كثيرًا بخسارة المال في الضرائب. من هنا أقامت عدة بلدان أنظمة ضريبية «تقدمية» يدفع فيها أصحاب الدخل الأعلى نسبًا أعلى في الضرائب من أصحاب الدخل الأدنى.

مشكلات. لكن استعمال الضرائب لهذا الهدف له صعوباته (باتلر 2022a). أولًا، يمكن أن تكون إحصائيات التفاوت الاقتصادي التي تنبني عليها سياسات إعادة التوزيع مضللة. إن صورةً عن المجتمع في وقت ما قد تُظهر تفاوتًا كبيرًا في الدخل والثروة مثلًا، لكن كثيرًا من هذا التفاوت قد يرجع إلى أن الناس الأكبر سنًّا، أصحاب الخبرات والمهارات الأكبر، يجنون أكثر ممن هم أصغر سنًّا – حتى لو كانت المقادير الإجمالية التي يجنونها في أعمارهم متساوية تمامًا. ثانيًا، قد يجني بعض الناس، مثل لاعبي كرة القدم أو نجوم الموسيقا، مقادير كبيرة من المال، لكن حياتهم المهنية تكون أقصر. على مدى العمر كاملًا، مرة أخرى، قد لا يكون الفرق بينهم

---

[20] مثل اقتصاديي مدرسة الخيار العام مثل جيمس بوكانان (1919–2013). انظر إيمون باتلر (2012) مدخل إلى نظرية الخيار العام. معهد الشؤون الاقتصادية.

[21] مثل اقتصاديي المدرسة النمساوية مثل فردريش أوغست هايك (1899–1992). انظر إيمون باتلر (2012) *فردريش هايك: أفكار وآثار الاقتصادي اللبرتاري*. هاريمان إكونوميكس إسنشالز.

[22] للاطلاع على رواية أكمل، راجع إيمون باتلر (2021) *مقدمة إلى التجارة والعولمة*. معهد الشؤون الاقتصادية.

وبين الآخرين كبيرًا. ثالثًا، قد يجني بعض الناس كثيرًا من المال في أعمال خطيرة وبغيضة فيما يجني آخرون مقدارًا أقل لكن في أعمال سهلة وممتعة: المساواة لا تقتصر على المال وحده. وإن المساواة في المجتمع أكبر مما يظهر، لأن كثيرًا من المرافق العامة –مثل المنتزهات والمساحات المفتوحة والطرق والمدارس والشرطة وأشياء كثيرة أخرى– متاحة للجميع.

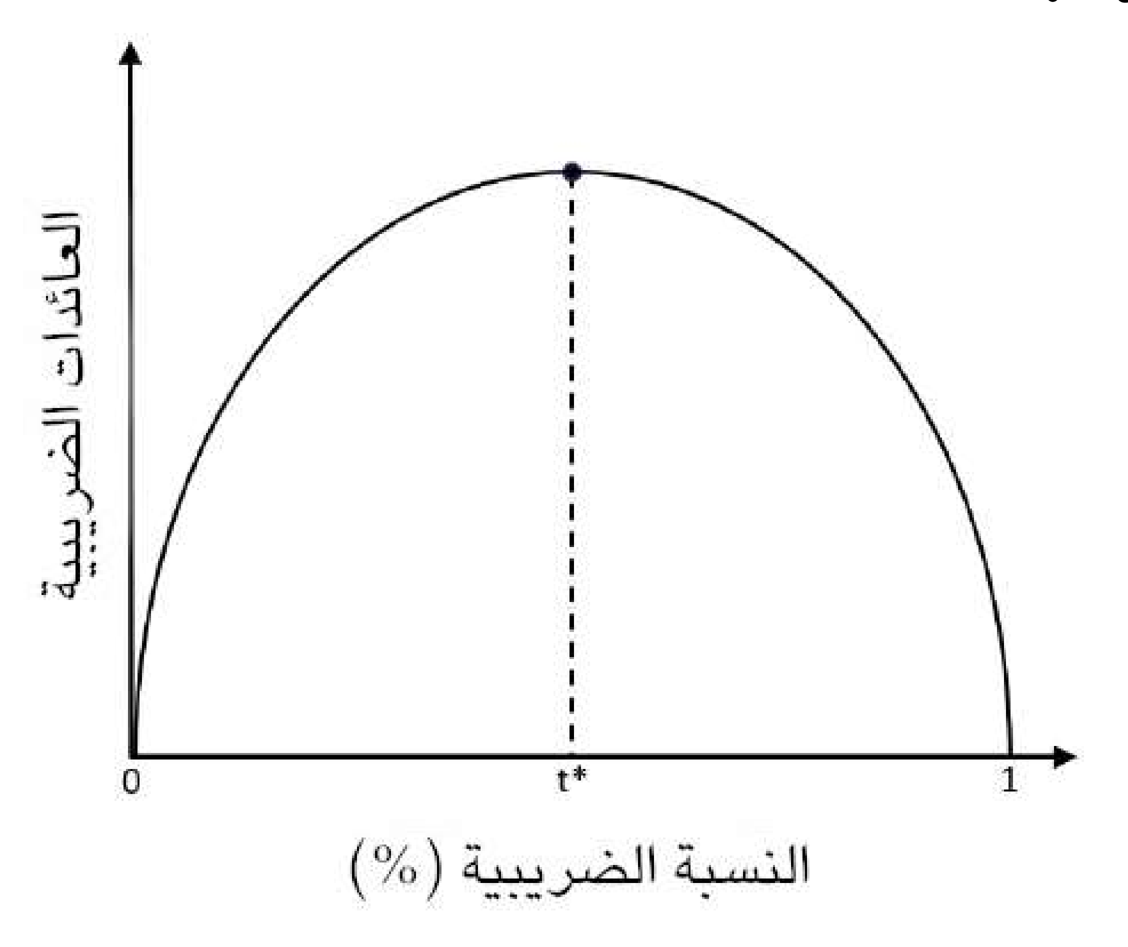
إن في استعمال الضرائب للتأثير على مجموعات من الناس دون غيرها مخاوف سياسية وأخلاقية وعملية. يفتح هذا الأمر الضرائب على سياسات الحسَد، إذ تُفرض مزيد من الضرائب على المجموعات الناجحة لمجرد أن الآخرين يحسدون نجاحهم. قد يحرّف الحزب الحاكم الضرائب لتزيد على داعمي المعارضة. وقد تستطيع مجموعات المصالح القوية الحصول على معاملة ضريبية خاصة لا يحصل الآخرون عليها. تعامل الضرائب التقدمية الناس معاملة مختلفة، خلافًا لمبدأ المساواة أمام القانون. وعمليًّا، الضرائب التقدمية سريعًا ما تصبح معقدة جدًّا، إذ يضغط دافعو النسب العالية باتجاه الإعفاءات والاستثناءات. (هذا التعقيد هو سبب من الأسباب التي دفعت كثيرًا من البلدان إلى إزالة الضرائب التقدمية وإقامة أنظمة ضريبية «ثابتة» يدفع فيها الجميع النسبة نفسها) .[23]

خطأ، أم حسد؟ من الافتراضات الشائعة أن نسبة الضريبة كلما ارتفعت، جاءت بمزيد من العائدات على الحكومة. لكن في عام 1974 رسم عالم الاقتصاد الأمريكي آرثر لافر «منحنى لافر» المحدب، الذي يُظهر أن الأرقام ترتفع حتى تبلغ نقطة معينة، لكنها تتراجع من بعدها. الأسباب وراء هذا عديدة. أمام نسب الضرائب العالية جدًّا، يقرر الناس أن يعملوا أقل ويرتاحوا أكثر، أو يقررون أن يتقاعدوا مبكرًا، أو أن ينتقلوا بأنفسهم أو بأعمالهم إلى الخارج («هجرة العقول»)، أو أن يوظّفوا محاسبين مرتفعي الأجور ليجدوا طرقًا للالتفاف على الضريبة.

---

[23] للاطلاع على خلفية الضرائب الثابتة، راجع «ضريبة مسطحة» في TaxEDU، *مؤسسة الضريبة*، دون تاريخ (https://taxfoundation.org/taxedu/glossary/flat-tax/).

منحنى لافر



لكننا كثيرًا ما نجد أن نسب الضرائب، ولا سيما على فئة الدخل الأعلى، قريبة جدًّا من نقطة العائدات الأعلى على منحنى لافر. يبدأ هنا أصحاب الدخل الأعلى في الإسهام بمقدار *أقل* في عائدات الضرائب بالمقارنة مع ما كانوا يسهمون به سابقًا، أما خفض نسب الضرائب، كما ذُكر في الفصل الأول، فيجعلهم يسهمون بحصة *أكبر*. لماذا إذن يفرض المشرعون هذه النسب العالية، علمًا أن هدف الضريبة الرئيسي هو رفع عائدات الحكومة بأقل تكلفة ممكنة على الحياة الاقتصادية؟

الاحتمالات كثيرة. ربما يخفق صناع السياسات في فهم حجة لافر تمامًا. أو لعلهم لا يرون سوى الزيادة الفورية في العائدات التي تأتي بعد رفع الضريبة، ويعجزون عن رؤية الانحدار التدريجي في العائدات عندما يغير الناس تدريجيًّا سلوكهم بسبب رفع الضريبة. ربما يتخيلون

أن تجنب الضريبة سيكون أصعب مما هو في الواقع. أو لعلهم يفهمون حجة لافر لكن يتخيلون أن النسبة التي تحقق أعظم قدر من العائدات أعلى من مكانها الواقعي. أو لعلهم يتمنون ببساطة أن يجاروا حسد العوام لأصحاب الدخل العالي. مهما يكن السبب، فمن الواضح أن الضرائب لا تفرَض دائمًا على نحو عقلاني أو قائم على الدليل.

معالجة الآثار الخارجية السلبية

من الأهداف الأخرى للضرائب محاربة *الآثار الخارجية السلبية* مثل الآثار على تلوث الماء والهواء في الأنظمة الحيوية، أو التأخرات والإعاقات التي يسببها اكتظاظ الطرق، أو تكاليف الرعاية الصحية العامة للاستهلاك الزائد للكحول والتبغ والسكر. بفرض الضرائب على هذه المنتجات، يمكننا أن نجعل منتجي هذه الآثار السلبية يدفعون «التكلفة الاجتماعية» التي يحمّلونها للآخرين كاملةً. تسمّى هذه الضرائب ضرائب بيغوفية، نسبةً للاقتصادي البريطاني آرثر بيغو (1877–1959). تأخذ هذه الضرائب أشكالًا عديدة، مثل رسوم اكتظاظ الطرق ورسوم الوقود، والضرائب على الانبعاثات أو ضرائب الكربون، أو رسوم الكحول والتبغ أو ضرائب السكر.

الضرائب البيغوفية أفضل في معالجة الآثار الخارجية السلبية من معظم البدائل. الخيارات *القضائية*، مثل مقاضاة الملوّثين، بطيئة ومكلفة، ولا تحدث إلا بعد إلحاق الأذى. أما *التشريعات* فكثير ما تكون ثقيلة – مثل أن منع بعض الانبعاثات الضارة منعًا تامًّا سيكون قاسيًا على الصناعات التي لا تملك خيارًا آخر، أو التي لا تُصدر إلا مقادير معقولة من التلوث. أما *الحدود العليا* على التلوث فلا تشكّل دافعًا عند الذين يصدرون مقادير أقل من هذه الحدود لتقليص انبعاثاتهم أكثر. بالمقابل، فإن الضريبة على الانبعاثات تدفع الجميع في جميع الصناعات إلى تقليص انبعاثاتهم متى استطاعوا.

يفضل الاقتصاديون الضرائب البيغوفية لسببين آخرين. أولًا، كما ذكرتُ سابقًا، إذا كانت هذه الضرائب ذات بنية مناسبة، فهي ترفع تكلفة الآثار الخارجية للشخص أو الشركة (مثل التلوث الهوائي الناجم عن أنشطتها) حتى تبلغ التكاليف (مثل أمراض الرئة) التي تفرضها على الآخرين. ثانيًا، إذا كان على الأفراد والشركات أن تدفع للتلوث الذي تسببه، فسيثبطهم هذا عن التلويث، وهو ما يؤدي إلى تحسن عام في البيئة والرفاهية الاجتماعية. أما الحكومات فتجد في هذه الضرائب مصدرًا نافعًا للعائدات.

لكن الضرائب البيغوفية تواجه مشكلات نظرية وعملية. قال الاقتصادي البريطاني رونالد هاري كوس (1910–2013) إن العامل الأساسي في مشكلات التلوث وما شابهها هو *تكاليف المعاملة* –أي صعوبة أو سهولة الوصول إلى اتفاق بين الملوِّثين والمتأثرين بالتلوث– وقد تكون الضرائب خيارًا غير فعال (كوس 1960). كذلك فإن في هذا النوع من الضرائب مشكلات معرفية وحسابية وجدها عالم الاقتصاد النمساوي لودفيج فون ميزس (1881–1973)، (باتلر 2010). إن من الصعب جدًّا تحديد التكاليف الاجتماعية، ومن ثم المقدار الصحيح للضريبة. تختلف التقديرات مثلًا في حجم أثر انبعاثات الكربون على المناخ. إن وضع ضريبة بيغوفية على نحو غير صحيح قد يكون ضرره أكبر من نفعه.

إدارة التجارة

من استعمالات الضرائب الأخرى السياسة التجارية. تفرض معظم الدول ضرائب جمركية على السلع المستوردة، عادةً لتحمي منتجيها المحليين من المنافسين الأجانب. أحيانًا، يكون هدف الحكومة جعل البلد مكتفيًا بنفسه، أو منح صناعاته الداخلية وقتًا لتنمو بما يكفي لتنافس المنتِجين الأرخص في الخارج (حجة «الصناعة الشابة»). قد تعتقد هذه الحكومات أن الآخرين يُدخِلون سلعًا رخيصة إلى درجة غير عادلة، أو سلعًا أسعارها أدنى من تكلفتها («تنفيق

Dumping»)، وقد تظن أن السبب الأهم هو تقويض المنتجين المحليين في البلد المستورد وتعزيز سيادة المصدِّرين في السوق. قد تعترض الدول كذلك على الاستيراد من البلدان التي لا تشاركها عمالتها العالية أو معاييرها البيئية أو الغذائية. كما قد تقلق من أنها تنفق في الشراء من هذه البلدان أكثر مما تنفق البلدان في الشراء منها («الفجوة التجارية»).

حجة الصناعات الشابة كانت دافعًا بارزًا للسياسة التجارية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. فرضت الدول النامية تعرفات جمركية على السلع المستوردة وأنشأت صناعاتها الخاصة، فصنّعت الصلب والسيارات والأجهزة الوطنية وحتى الإلكترونيات والطائرات. لكن النتائج كانت محبطة. كثيرًا ما تفقد هذه الصناعات أي أفضلية بالمقارنة مع المنتجين الآخرين، وبسبب كونها معزولة عن آثار التنافس العالمي، تكون منتجاتها عادة غالية ورديئة الجودة.

للتعرفات الجمركية مساوئ أخرى أيضًا. إن الحواجز التجارية للبلد تجعل سكان هذا البلد أسوأ حالًا لأن السلع المستوردة التي يريدها هؤلاء السكان (والتي يحتاج إليها المنتِجون من أجل عمليات الإنتاج) تصبح أغلى سعرًا أو مفقودة تمامًا في السوق. قد لا تكون البدائل المنتَجة محليًّا موجودة، أو قد تكون رديئة أو مقصّرة في الجودة. بالإضافة إلى ذلك، إن احتمال الحصول على حماية من المستوردات الأجنبية يؤدي إلى ضغط الصناعات الوطنية الأخرى بالاتجاه نفسه، مما يقيّد التنافس أكثر في الأسواق الأخرى. تتطلب الأنظمة الجمركية أيضًا بيروقراطية مكلفة لإدارتها. لكل هذه الأسباب، يتفق علماء الاقتصاد اليوم أن التعرفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية خطأ، مهما كانت المنافع المؤقتة التي تجرّها على بعض المنتِجين (باتلر 2021).

لماذا يختلف الناس بشأن الضرائب

إن في مسألة الضرائب اختلافًا كبيرًا – لا سيما بشأن المستوى العام للضرائب وكيف يمكن أن نجده ومن أين. يرجع كثير من الاختلاف إلى الاعتقادات المختلفة بشأن طبيعة الحكومة وفعاليتها.

بالنسبة لبعض الناس، الحكومة مؤسسة خيّرة بالإجمال، تسعى إلى زيادة رفاهية المجتمع، وتعكس في قراراتها وتمثّل التفضيلات الجمعية للمجتمع. يرى هؤلاء أن الضرائب إذا حسُن تصميمها وكانت في المستوى الصحيح، فهي قوة باتجاه الخير – وسيلة ضرورية لتمويل الخدمات العامة والاستثمار العام، ولها أهداف نافعة أخرى مثل معالجة التفاوت والتذبذبات الاقتصادية. هكذا يعتقد هؤلاء أنه يجب منح الحرية للحكومات لتقرر المستوى الإجمالي للضرائب وطريقة جبايتها، لتقرر مثلًا أيّ الأنشطة يجب فرض الضرائب عليها أكثر من غيرها.

لكن الفريق الآخر أقل تفاؤلًا. يرى هؤلاء الحكومة، في أفضل الأحوال، على أنها خرقاء ولا تمثل المجتمع، وعلى أنها وحش بيروقراطي تُعميه دوافع سيئة وتُعجزه عن تقديم ما يحتاج الناس إليه على نحو رخيص أو فعال. وفي أسوأ الأحوال، قد يرى هؤلاء في الحكومة نخبة مهتمة بنفسها من السياسيين الفاسدين والمسؤولين الكسالى الذين يدعون أنهم يخدمون المصلحة العامة لكنهم في الحقيقة لا يسعون إلا إلى مصلحتهم. بالدليل، يجادل هؤلاء بأن السياسات الضريبية كثيرًا ما تكون قصيرة النظر، وغير منطقية، ومؤدية إلى نتائج عكسية، كما يمكن أن تكون سببًا لأذى اجتماعي واقتصادي كبير.

ليس غريبًا إذن أن هؤلاء النقاد يسعون إلى فرض قيود على كيفية وكمية الضرائب التي يمكن أن تفرضها الحكومة علينا. لنعرف صوابهم من خطأهم، يجدر بنا أن ننظر إلى واقع إخفاق الضرائب والآثار (غير المتوقعة عادةً) الاقتصادية والاجتماعية لها.

4 الأثر والعبء

أثر الضريبة هو تأثيرها على الشخص الذي تُجبى منه (على سبيل المثال، هل سيقل سفر الناس بالطائرات إذا فُرضت ضريبة على الرحلات الجوية). وهو مختلف عن عبء الضريبة، وهو من يدفع الضريبة في النهاية (على سبيل المثال، المشترون من المتجر هم الذين في النهاية يدفعون ضريبة المبيعات التي تُجبى من البائع، لأن البائع يضيف هذه الضريبة إلى سعر المنتجات التي يشتريها المستهلكون).

أثر الضرائب

فللنظر أولًا إلى الأثر. تصمَّم بعض الضرائب عمدًا لإحداث أثر في سلوك الذين يواجهونها. كما ذُكر، ضرائب الكحول أو التبغ أو انبعاثات المركبات مصمَّمة جزئيًّا لتثبيط الناس عن الشرب أو التدخين أو التلويث من خلال جعل هذه الأنشطة مكلفة.

عندما تُفرَض ضريبة على شيء ما، تزداد تكلفة إنتاجه أو استهلاكه. لذلك تنقص المقادير المنتَجة أو المستهلَكة منه. على سبيل المثال، ترفع الضريبة على الرصاص في وقود المركبات، وهي ضريبة تهدف إلى خفض التلوث في انبعاثات المركبات، أسعار الوقود المحتوي على الرصاص، وهو ما يدفع أصحاب المركبات إلى طلب مقادير أقل من الوقود المحتوي على الرصاص، ومقادير أكبر من الوقود الخالي من الرصاص، كما يدفع المنتجين إلى الإنتاج بحسب هذا الطلب. يمكن لهذه الضرائب أن تكون فعالة جدًّا، لأنها تفرض ضغطًا في الاقتصاد كله يدفع الجميع إلى استعمال أو إنتاج مقدار أقل من المادة الملوثة: أدت الضريبة على المواد الكيميائية المستنزفة للأوزون في الولايات المتحدة في عهد الرئيس جورج هربرت ووكر بوش (1924–2018) مثلًا، إلى انخفاض بمقدار 38% في استخدامها (هانسون وسندالو 2006).

لكن أثر الضريبة كثيرًا جدًّا ما يكون غير مقصود ولا مرغوب. قد تصمَّم الضريبة لجمع العائدات فقط، فتسبب آثارًا اجتماعية وسياسية لم تكن في نيّة الذي صممها. على سبيل المثال، الضرائب العالية على الاستيراد تجعل التهريب عملاً مربحًا، وهو ما يتطلب من السلطات وقتًا وجهدًا ومالاً لمعالجته من أجل حماية هذه العائدات. أما الضرائب على التبغ أو الكحول، فترفع الدافع لدى العصابات لتوفير أصناف من هذه المنتجات خارج القانون والضريبة – أصناف قد تكون أقل أمنًا بكثير من أصناف الشركات المشروعة – وهو ما يدفع المستهلكين مرة أخرى إلى أيدي المجرمين، الذين قد يكونون جاهزين لاستعمال العنف لحماية تجارتهم الخارجة على القانون.

حتى في داخل الاقتصاد القانوني، تؤدي الضرائب إلى آثار غير متوقعة وغير مرغوبة أحيانًا. إن تكلفة الضريبة على المنتجات المفضلة لمستهلكٍ ما، مثلاً، ليست فقط المقدار الذي يدفعه هذا المستهلك على السلع التي يستهلكها، بل تشمل أيضًا المتعة الضائعة التي كان ليتمتعها بالسلع الإضافية التي كان ليشتريها في عالمٍ خالٍ من هذه الضريبة، لكنه لا يشتريها الآن بسبب السعر الأغلى.

توازن العمل والحياة

لكن الضرائب لا تقتصر على الأشياء «السيئة» التي نريد أن تتقلّص، مثل التلوث. بل تُفرَض الضرائب أيضًا على الأشياء «الحسَنة» مثل العمل المنتِج والمشاريع التجارية. بسبب هذه الضرائب، لسوء الحظ، قد تتقلص هذه الأشياء أيضًا. يعتمد الأمر ودرجته على تفاعل أثَرين.

أثر الاستبدال. إن فرض ضريبة جديدة على الدخل أو رفع ضريبة الدخل مثلاً، يغيّر الطريقة التي يفكّر الناس بها في العمل والراحة. يبقى جهد العاملين على حاله، لكن أجرهم المقطوع يصبح أقل. يقلل هذا الأمر من جاذبية العمل بالنسبة لهم، كما يزيد من جاذبية الراحة. لذلك (وهو ما يُسمّى *أثر الاستبدال*) قد يختار الناس تقليل العمل وزيادة الراحة. قد يقللون عملهم

الإضافي أو يخفضون ساعات عملهم، أو قد ينتقلون إلى عمل بدوام جزئي، أو قد يتخلون عن العمل كله. وإذا بقوا في العمل فقد يصبحون أقل استعدادًا لفعل أي شيءٍ يزيد على الحد الأدنى المتوقَّع منهم. لذا يتقلص مقدار العمل في الاقتصاد، وتقل إنتاجية الشركات، ويُكبَت المُخرَج الاقتصادي.

أثر الدخل. لكن في بعض الحالات، قد يدفع الضغط بالاتجاه الآخر، وهو ما يُعرف باسم *أثر الدخل*. تقلل ضريبة الدخل الأجر المقتطع للعمال، وهو ما قد يدفعهم (ولا سيما الأفقر منهم) إلى مزيد من ساعات العمل للتعويض عن المال الذي يخسرونه في الضريبة.

اتساع الأثر. لا يسهل دائمًا توقع أي الأثرين سيكون أكبر: أثر الاستبدال أم أثر الدخل، لكن بالعموم يكون أثر الاستبدال أقوى: عندما تفرض ضريبة على شيءٍ ما، يقل مقداره في الاقتصاد. قد تتنوع النتيجة بحسب الضريبة وردة فعل الناس عليها. لكن الآثار قد تكون واسعة: كما ذكرت من قبل، قد تؤثر الضرائب على الدخل من العمل على مقدار العمل لدى الناس، ومقدار الإنتاجية في العمل، ومقدار ما يدخرونه، ومقدار ما يستثمرونه، ومقدار ما يُنتجه الاقتصاد، ومكان وكيفية إنتاجه. تؤثر هذه الضرائب في مقدار المال المتاح لتنفقه الحكومة، كما تؤثر في توازن الدخل بين الأغنياء والفقراء، وفي أشياء أخرى.

حجم الآثار. لكن الاقتصاديين والسياسيين يختلفون في مقدار تغيير الناس لسلوكياتهم استجابةً للضرائب. يقول البعض إن الناس يستمرون في حياتهم دون تغيير أي شيء يذكر فيها، سواء ارتفعت الضرائب أم انخفضت. يرى آخرون أن الناس حساسون جدًّا لتغيرات الضرائب، وأن التغييرات في السياسة الضريبة وإن صغُرت يمكن أن تؤدي إلى تغييرات ضخمة –قد لا تكون مرغوبة أو متوقعة– في أنشطة الناس.

في ضوء النقاشات الأخيرة بشأن منحنى لافر، غيرت السلطات الضريبية موقفها تدريجيًّا. في العقود السابقة، تجنبت كثير من السلطات أخذ التغيرات السلوكية بالحسبان عند تصميم السياسات الضريبية. كانوا يفترضون أن رفع نسبة الضريبة مثلًا، سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع العائدات. لكنهم استنتجوا شيئًا فشيئًا أن الناس يغيرون أفعالهم فعلًا استجابةً لرفع نسب الضرائب وخفضها – في حالة رفع ضرائب الدخل، يختار الناس التقاعد المبكر أو تقليل العمل وزيادة الراحة – وهو ما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي. هذه النمذجة «الديناميكية» لأثر الضريبة هي اليوم جزء معهود في سياسة وضع ميزانية الحكومة، في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مثلًا، وفي اقتصادات متطورة أخرى.[24]

آثار أخرى

تفاوت الدخل. لا تكون هذه الآثار دائمًا مقصودة أو مرغوبة. على سبيل المثال، قد تكون ضرائب الدخل التقدمية، التي يدفع فيها أصحاب الدخل الأعلى نسبة أعلى من دخلهم في الضريبة، استراتيجية متعمدة لإحداث المساواة في الأجر المقطوع، وقد تستعمَل عائدات الضريبة في توفير السلع والخدمات (مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم) للفقراء، وهو ما يقلل التفاوت أكثر. لكن بعض الضرائب الأخرى (ولا سيما الضرائب على الطعام والوقود والكحول والتبغ) رجعية. يكون أثر هذه الضرائب أكبر جدًّا على الأسر الفقيرة، لأن تكلفة هذه السلع شاملةً للضريبة، تمتص نسبة أكبر من ميزانية هذه البيوت، بالمقارنة مع الميزانية الأكبر للأسر الأغنى. لذلك تعزز هذه الضرائب التفاوت الاقتصادي من جديد.

[24] للاطلاع على مراجعة للنقاش، انظر مارتن فلدستين (2008) آثار الضرائب على السلوك الاقتصادي. *مجلة الضريبة الوطنية* 51(1): 131–9. انظر كذلك تِل أولاف فيبر، وجونس فوكن، وبندكت هيرمان (2014) الاقتصاد السلوكي والضرائب. الورقة العملية 41. أوراق الضرائب الصادرة عن الهيئة الأوروبية.

قد يصعب إذن على صنّاع السياسات موازنة أهدافهم المختلفة. نحن نريد أن نحافظ على الدوافع للأشياء الصالحة مثل العمل المنتج، لكن من السهل أن نفرض على العمل ضريبة تؤدي إلى مزيد من المساواة في الأجور المقطوعة. ونريد أن نثبّط الأشياء «السيئة» مثل الكحول والتبغ والانبعاثات، لكن من الصعب فرض الضريبة على هذه الأشياء دون إلحاق الأذى بالفقراء أكثر من غيرهم. كما في كل الضرائب، علينا أن نسأل إن كانت الفوائد التي قد تأتي منها تستحق الضرر الذي تسببه.

مشكلات متعاقبة. قد تحمل الضرائب عواقب أخرى غير محمودة. قد تضطر الضرائب أفقر الناس في أفقر البلدان مثلاً إلى التخلي عن بعض الضروريات مثل الغذاء، وهو ما يجعلهم أقل قدرة على العمل والإسهام في الاقتصاد. كذلك إذا كانت الضرائب تثبط العمل والادخار والاستثمار، فإن الانخفاض الناتج في الإنتاج يضرّ الفقراء أكبر ضرر، لأنهم يستفيدون أكثر من غيرهم من القدرة على شراء منتجات أرخص وأفضل، ومن وجود فرص عمل أكثر.

آثار إشكالية أخرى

تكاليف الالتزام. من الآثار الأخرى على دافعي الضرائب، بخلاف ما يدفعونه في الضريبة، تكلفة الالتزام بقوانين الضرائب (مالاً ووقتًا وجهدًا). تشمل هذه التكلفة الوقت والتكلفة اللذين يستهلكهما الفرد أو المؤسسة في دراسة وملء نماذج الضرائب، وتكاليف الحفاظ على سلامة السجلات، وتجهيز وتوفيق البيانات المالية. تشمل هذه التكلفة أيضًا تكلفة الحصول على مساعدة أو استشارة في هذه المسائل، مثل تكاليف توظيف محاسبين ومحامين.

يكون وقع هذه التكاليف صعبًا على الشركات الصغيرة والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، إذ تأخذ نسبة أكبر من وقتهم وطاقتهم ومالهم. كل الشركات ملزمة بالتعامل مع قوانين الضرائب المتنوعة، من ضرائب الدخل والأجور ورأس المال والمبيعات، لكن الشركات الكبيرة قادرة

على إنشاء أقسام مكرسة للالتزام بالقانون مليئة بخبراء الضرائب العارفين بها. أما الشركات الصغيرة جدًّا، فيكون فيها الالتزام بالقانون على عاتق الفرد المالك، الذي قد لا يكون خبيرًا بالمحاسبة الضريبية. قد تثبّط هذه الضرائب التنافس وريادة الأعمال، لأنها تفضّل الشركات الكبيرة الراسخة على الشركات الصغيرة الجديدة.[25]

خسائر الرفاه. ترفع الضرائب عائدات الحكومة اللازمة للإنفاق على الخدمات العامة وعلى توفير البنى التحتية وأجور التقاعد والرعاية الاجتماعية وغيرها من الأهداف المذكورة في الفصل الثالث. لكن عندما تفرض الحكومة ضرائب جديدة أو ترفع الضرائب الحالية، فإن النتائج قد تكون خلافًا للمقصود، وقد تؤدي إلى *خسارة* صافية للمجتمع، لا إلى ربح.

شرح هذه الظاهرة الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال (1842–1924) (مارشال 1890). عند رفع الضرائب على سلع أو خدمات محددة، تأمل الحكومة أن تحصل على مزيد من العائدات، وقد تحقق ذلك فعلًا. لكن الضرائب في الوقت نفسه ترفع تكاليف إنتاج هذه السلع أو الخدمات، وهو ما يرفع أسعارها. يؤدي هذا إلى نقص في شراء المستهلكين، ونقص في بيع المنتِجين، لهذه السلع والخدمات. ينقص العرض والطلب عن الحالة المثالية للجميع. يُعرف الفرق بين حجم الإنتاج قبل الضريبة وحجمه بعد الضريبة بـ*خسارة الرفاه* الناجمة عن هذه الضريبة. هي خسارة للمجتمع بالعموم، وليست مجرد خسارة مالية، بل هي أيضًا خسارة للمتعة الضائعة التي كان ليتمتعها الأفراد بشرائهم مزيدًا من المنتجات التي يريدونها في غياب الضريبة.

قد تتوسع هذه الخسائر على المدى الطويل. فبتقليل عائدات المنتجين من استثمارهم وجهدهم وريادتهم، تخفض الضريبة دافعهم للاستثمار والعمل والمخاطرة الريادية، فتؤدي إلى تباطؤ

---

[25] للاطلاع على أثر الضرائب على إنشاء الأعمال، انظر إيمون باتلر (2020) *مدخل إلى ريادة الأعمال*، معهد الشؤون الاقتصادية.

النمو والإنتاجية. هكذا يتشجع المنتجون على محاولة تجنب الضريبة، وقد يوجهون استثماراتهم إلى مشاريع وعمليات أخرى تكون أقل إنتاجية لكن الضرائب فيها أقل.

إذن، حتى لو أدت الضريبة الجديدة إلى رفع عائدات الدولة وأتاحت لها تقديم مزيد من الخدمات الممولة بالضرائب، قد يبقى الناتج منها خسارة صافية للمجتمع ككل، خسارة تمتد إلى المستقبل. بل وإن حقيقة أن إجمالي العائدات من الضرائب قد ينخفض نتيجة تقلص النشاط الاقتصادي تجعل احتمال الخسارة الإجمالية أكبر.

خسائر غير متوقعة. في الحالة المثالية، تصمَّم الضرائب لتأتي بأكبر منفعة بأقل تكلفة. لكن آثار الضرائب المختلفة تتعاقب في أرجاء الاقتصاد وعلى مر السنين، لذلك يصعب تقدير التقلص في الإنتاج.

كما ذُكر أعلاه، الضرائب على الدخل قد تعني اختيار الناس الراحة على العمل، وجعل العمل أقل إنتاجية، وتباطؤ النمو الاقتصادي. أما الضرائب على رؤوس الأموال مثلًا، فقد تنقل المال والأرض والمعدات من الاستعمالات المنتِجة (المفروضة عليها ضريبة) إلى استعمالات أقل إنتاجية (لكن ليس عليها ضريبة). في الوقت نفسه، الضرائب على البيوت المستأجرة، قد تدفع ملّاك البيوت إلى ترك السوق، وتقليل أعداد البيوت المتاحة للإيجار وزيادة تكلفتها، وهو ما قد يفرض على الناس أن يسافروا سفرًا أطول حتى يصلوا إلى أماكن عملهم، أو أن يختاروا أعمالًا أقل إنتاجية في محيط منازلهم. وقد تقلص الضرائب على الاستثمار استعداد الناس لتمويل الشركات الجديدة، ووقد ترفع الضرائب على الشركات المخاطر (الكبيرة أصلًا) في بناء وإنماء شركة جديدة، وهو ما يؤدي إلى فرص عمل أقل، وابتكار أقل، وتقدم أقل (باتلر 2020).

بالنظر إلى تنوع هذه الآثار، وصعوبة قياسها، ليس غريبًا أن تكون معظم الضرائب في النهاية خسارة صافية للمجتمع.

التجنب والتهرب. من الحالات الخاصة لتكلفة الرفاه: الوقت والجهد والذكاء الذي يضعه الناس في *التجنب* أو *التهرب* من الضرائب.

تجنب *الضرائب* هو عندما يستعمل الناس قوانين الضرائب أو الثغرات فيها للتقليل *قانونيًّا* من مقدار الضريبة التي يجب عليهم دفعها – على سبيل المثال، بإنشاء صناديق عائلة لتجنب ضريبة الميراث، أو بقبض الأجور بأشكال ضرائبها أقل، مثل أرباح الأسهم أو المعونات، بدلًا من الرواتب. الحجم الأكبر من هذه التكلفة يدل عليه حجم الصناعات التي تساعد الناس على تجنب الضرائب – محامو الضرائب ومخططو الضرائب وغيرهم كثير.

تاريخ بريطانيا العجيب مع التجنب الضريبي

طال تاريخ بريطانيا مع تجنب الضرائب. في 1660، كان على مواقد النار ضريبة. كانت الفكرة أن تكون الضريبة على المنازل الأكبر، المحتوية على مواقد نار أكثر، أعلى منها على المنازل الأصغر. لكن الناس تجنبوا الضريبة بإغلاق مواقد النار بالطوب. لذلك اتجه انتباه جباة الضرائب إلى المداخن، التي يمكن عدّها من الخارج.

في 1696، فُرضت ضريبة على النوافذ – وهو وسيط آخر لحجم المنزل. في 1797، رفع رئيس الوزراء ويليام بيت الضريبة رفعًا كبيرًا، إذ كان حريصًا على إزاحة عبء الضرائب ليدفعه أقدَر الناس على الدفع، لكن هذا دفع كثيرًا من الناس إلى إغلاق نوافذهم بالطوب لتجنب الضريبة – وقد أدت النتائج الصحية لهذا الأمر إلى إلغاء الضريبة عام 1851.

وقد فُرضت على رفاهية أخرى، هي ورق الجدران المطلي، ضريبة عام 1712. لكن البنّائين تجنبوا هذه الضريبة بتعليق ورق فارغ ثم رسم الأنماط عليه. كذلك في العقد الأول من القرن نفسه، عندما فُرضت ضريبة على الطوب، بدأ البناؤون ببساطة استعمال طوب أكبر، وهو ما

دفع الحكومة إلى الرد بفرض ضريبة أعلى على الطوب الأكبر. ظلّت هذه الضريبة حتى عام 1850.

ولتجنب ضريبة فُرضت عام 1784 على القبعات، صار صنّاع القبعات يسمّون منتجاتهم أسماء أخرى. في عام 1804، ردّت الحكومة بتوسيع الضريبة لتشمل كل أنواع ملبوسات الرأس، لكن الضريبة ألغيت في النهاية عام 1811.

خلافًا لتجنب الضريبة، *التهرب الضريبي* هو عندما يخفي دافع الضريبة أو يبخس دخله أو غيره من الأنشطة ذات الضريبة حتى يدفع مقدارًا أقل من المفروض عليه في القانون، وهو أمر *مخالف للقانون*. قد يكذب المتهربون ببساطة وهم يملؤون نماذج الضرائب، مثلًا. قد يطلب التجار أو المختصون الدفع نقدًا لئلا يصرّحوا عن الفواتير لجباة ضرائب المبيعات والأجور. أما أصحاب التجارات غير القانونية – مثل العمال الجنسيين وتجار المخدرات (في بعض البلدان)، وبائعي المنتجات الزائفة، أو مهربي السلع ذات التعرفات الجمركية العالية، مثل السجائر – فيضطرون إلى التهرب من الضريبة لأنهم لا يستطيعون التصريح عن دخلهم دون كشف أنشطتهم الخارجة عن القانون (لكن من الطريف أن دائرة الإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة تطلب من هؤلاء أن يصرحوا بأنشطتهم ودخلهم).

صنعت ضريبة الدخل كذابين أمريكيين أكثر من الذين صنعهم الغولف. الفكاهي الأمريكي ويل روجرز (1878–1935).

لمّا كانت هذه الأنشطة غير مكشوفة، كان من المستحيل قياس حجم ما يُعرف بالاقتصاد *الخفي* أو اقتصاد *الظل*. حسب بعض التقديرات، يبلغ الحجم المتوسط لهذا الاقتصاد في كل البلدان نحو 30% من الاقتصاد المصرَّح عنه – وأكثر من 60% في بلدان مثل بوليفيا أو زيمبابوي، لكن أقل

من 10% في البلدان ذات نظم الجباية الأكثر فعالية، مثل النمسا وسويسرا والولايات المتحدة (شنايدر وويليامز 2013؛ شنفيلد 1968).

لكن من العواقب الوخيمة للتجنب والتهرب الضريبي أن استجابة السلطات له تكون دائمًا تقريبًا رفع التكاليف على دافعي الضرائب الصادقين وعلى المتجنبين الأذكياء والمتهربين الغشاشين. قد تفرض الحكومات قوانين أشد صرامة على التصريح –لتجعل النظام الضريبي أطول وأشد تعقيدًا، لكن في الوقت نفسه، أصعب فهمًا على دافعي الضرائب– أو قد تبدأ عمليات تحقيق تطفلية على شؤون الناس الضريبية، وتفرض عقوبات شديدة على الذين صرّحوا عن أقل مما يجب أن يصرحوا عنه، حتى لو كان خطأً نزيهًا.

استنتاج. يمكن للضرائب إذن أن تؤدي إلى آثار عميقة وغير متوقعة على البنية الاقتصادية والاجتماعية. يتفق الاقتصاديون على أن أفضل سياسة ضريبية هي السياسة التي تعالج الآثار الخارجية الحقيقية، وتحافظ على الدافع للعمل والادخار والاستثمار، وتعزز الإنتاجية والازدهار، ولا تزيد على أقل تشويش ممكن للحياة الاقتصادية، ولا تضطر الحكومات إلى الوقوع في ديون على المدى الطويل. لكن هذه المُثُل كثيرًا ما تكون بعيدة عن الواقع العملي.

عبء الضريبة: من يدفع؟

الشخص أو المؤسسة التي تُجبى منها الضريبة ليست هي بالضرورة التي تدفعها في النهاية. أصحاب المتاجر إذا ارتفعت ضرائب المبيعات على سلعهم مثلًا، قد يحاولون تمرير العبء الإضافي إلى مستهلكيهم بزيادة الأسعار، بدلًا من امتصاصه بأنفسهم. إذا نجح الأمر، يكون دافع الضريبة في النهاية هو المستهلك، وإن كانت تُجبى من المتجر.

مكان وقوع عبء الضريبة في النهاية (صاحب المتجر أم المستهلكون) هو ما يسمّى عبء الضريبة. يعتمد مدى قدرة الشخص الذي تُجبى منه الضريبة (صاحب المتجر مثلًا) على

تمريرها إلى الآخرين (المستهلكين مثلًا) على ظروف السوق – على أثري الدخل والاستبدال المذكورين سابقًا، وعلى مقدار التنافس بينه وبين البائعين الآخرين، وعلى تقدير الناس للسلع والخدمات التي يقدمها.

مثال

افترض أن الحكومة أرادت فرض ضريبة بعشرة سنتات على الكتب. قد يحاول متجر الكتب الحصول على هذه السنتات العشرة من كل كتاب يبيعه، بدلًا من دفع الضريبة من ماله. لكن رفع السعر بمقدار عشرة سنتات، قد يُبعد العملاء ويثبّط شراءهم لنفس العدد من الكتب من هذا المتجر. قد يختار العملاء مثلًا قراءة الكتب بصيغة إلكترونية، أو استعارة الكتب من المكتبات، أو قراءة المجلات، أو السفر إلى متاجر كتب أرخص، بدلًا من دفع السعر الأعلى. لذا، سيصعب على متجر الكتب تمرير ضريبة السنتات العشرة إلى المستهلكين.

لكن إذا كان المستهلكون يفضلون الكتب على المجلات، ولا يحبون القراءة الإلكترونية، أو لا يستطيعون الوصول إلى مكتبة محلية أو بائع كتب قريب، فقد يستطيع المتجر حالئذ تمرير بعض الضريبة أو كلها حتى إلى المستهلكين بصيغة أسعار أعلى.

كذلك، إذا كان متجر الكتب غير مستعد مطلقًا للبيع بأسعار أرخص – ربما بسبب التنافس الجديد في السوق وكون هوامش الربح بالغة الحد الأدنى اللازم للعيش – فسيحاول تمرير قسم أكبر من الضريبة إلى المستهلكين. لكن إذا كان المتجر لا يبالي بقبول سعر أرخص – ربما لأنه محتكر محلي، وأسعاره أصلًا مرتفعة – فسيدفع هو في النهاية القسم الأكبر من الضريبة.

يعتمد إذن الدافع النهائي للضريبة على عوامل السوق، وعلى استعداد المستهلكين لدفع المزيد – ما يسميه الاقتصاديون *مرونة الطلب*– وعلى استعداد البائعين للقبول بالأقل – *مرونة العرض*.

دروس للحكومات. الدروس المهمة للحكومات، وهي تحاول رفع عائداتها من السلع والخدمات، هي أنه كلما ازداد عدد المستهلكين المستعدين لشراء شيء ما حتى وإن ارتفع سعره (أي كلما قلّت *مرونة* طلبهم)، ازدادت إمكانية أخذ الضرائب منهم. مدخنو التبغ مثلًا، يصعب عليهم عادة ترك التدخين، لذلك فلا خيار كبير أمامهم سوى دفع الأسعار الأعلى، التي يستطيع الباعة المتنافسون تمريرها إليهم كاملةً.

لهذا السبب كانت *ضرائب الإنتاج* تفرَض معظمها على السلع مثل التبغ والكحول والوقود، التي يكون فيها العرض غير مرن ويكون فيها المستهلكون مستعدين للقبول بالأسعار الأعلى. لا تفرض الرسوم عادةً على سلع مثل المجلات أو السجادات أو رقع الشطرنج، لأن الطلب فيها يكون مرنًا، أي إن حاجة المستهلكين إليها غير ماسّة، كما أن بدائلها سهلة.

عبء الضرائب المختلفة

تختلف آثار الضرائب على السلع والخدمات بحسب أنواعها على العبء الضريبي – أي على من يدفعها في النهاية. *رسوم الإنتاج*، مثلًا، تُفرَض على كل وحدة من السلع المبيعة، مهما كانت تكلفتها. أما *ضرائب المبيعات* المعهودة فهي نسبة من *سعر* المنتج. لذلك يدفع فيها الناس مالًا أكثر لدى شرائهم لسلع أغلى سعرًا.

رسوم الإنتاج *رجعية* إذن، لأنها لا تعكس قدرة الناس على الدفع (وربما لأن السلع المفروضة عليها مثل الوقود تمتص قسمًا أكبر من ميزانيات الأسر الفقيرة). أما ضرائب المبيعات، فتضع مزيدًا من العبء على الأسر التي تستطيع شراء السلع الأغلى (سنودون 2018a، 2018b).

يكشف تحليل العلاقة بين الأثر والعبء نتائج أخرى غير متوقعة. على سبيل المثال، ضرائب أماكن العمل مثل ضرائب الأمان الاجتماعي أو التأمين الوطني كثيرًا ما توصف بأن دافعها هو صاحب العمل. لكنها في الحقيقة تؤثر على العمال أيضًا لأنها تجعل توظيفهم أصعب على

أرباب العمل، وربما تفرض على هؤلاء الأخيرين تقليص عدد الموظفين وتوفير ظروف أقل جاذبية. كذلك ضرائب الشركات يفترض أن أصحاب الشركات هم الذين يدفعونها، لكن دراسات عديدة أشارت إلى أن العمال يحملون العبء الأكبر من الضريبة، الذي قد يزيد عن عائداتها.[26] من الأسباب المحتملة أن الضريبة تترك للشركات مقدارًا أقل من المال المتاح للاستثمار في رأس المال المنتج، لذلك لا تزداد إنتاجية العمال، ومن ثم لا تزداد أجورهم.

يختلف الاقتصاديون بشأن هذه الآثار. لكن يبدو من الحكمة أن يُولي المشرعون أكبر قدر من التحليل المتأني وإمعان النظر لاقتراحات فرض الضرائب أو رفعها.

[26] للاطلاع على تكاليف ضرائب الشركات على العمال والمستهلكين، راجع بن ساوثوود (2014) من يدفع ضريبة الشركات. معهد آدم سميث. وراجع أيضًا دييغو زولواغا (2016) لماذا ينبغي إلغاء ضريبة الشركات. معهد الشؤون الاقتصادية.

5 الضرائب والحكومة

الاستثمار من قبل الأفراد والشركات أمر لا بد منه لاستمرار الإنتاجية في المستقبل، ومن ثم للتقدم والنمو الاقتصادي. لكن الضرائب تنقل الموارد من الأفراد والشركات إلى الحكومة، وهو ما يقلص نطاق استثماراتهم. لكن الضرائب في الوقت نفسه تعطي الحكومة القدرة على الاستثمار (والإنفاق) نائبةً عن المجتمع – ولكن بطريقة مختلفة.

بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص

يعتقد بعض الاقتصاديين أن الحكومات تستثمر *أكثر* من القطاع الخاص لأنها لا تحتفظ بنفس المقدار من المدخرات الساكنة، وأن الحكومات قد تستثمر *بفعالية أكبر*، لأنها تبني البنى التحتية وغيرها من المشاريع المفيدة اجتماعيًّا التي لا تدخل في نطاق استثمارات الأفراد والمجموعات الخاصة. يمكن لهذه الاستثمارات الحكومية أن تعزز فعالية الاستثمارات الخاصة أيضًا. يمكن للشركات أن تستثمر في بناء منتجات مبتكرة، لكن الحكومة إذا بنت طرقًا وشبكات سكك حديدية أفضل، فإن المنتجين يستطيعون توزيع قدر أكبر من هذه المنتجات في السوق، على نحو أسرع وأسهل. يشير أنصار هذه الحجة إلى أن كثيرًا من الدول ذات الضرائب العالية (مثل السويد) متطورة وغنية، وأن كثيرًا من الدول ذات الضرائب المنخفضة (مثل ألبانيا وأفغانستان) فقيرة إلى درجة معتبرة.

النقد من جهة العرض. لكن النقاد يتحدون هذه النظرة. يقولون إن أسباب غنى وفقر بعض البلدان كثيرة جدًّا. قد تكون السويد أكثر غنًى ربما لو خفضت من العبء الضريبي فيها. كذلك تلعب فروق الثقة دورًا، قد يكون أهل السويد أشد استعدادًا لدفع الضرائب من الألبانيين لأنهم

يثقون بأن حكومتهم ستنفق أموالهم إنفاقًا جيدًا، في حين أن الألبانيين لا يثقون بذلك. قد يفسر هذا بدوره كون الاقتصاد الموازي في السويد صغيرًا نسبيًّا، رغم المستوى الضريبي العالي.

يقول نقّاد الإنفاق الحكومي إن هذا الإنفاق بعيد كل البعد عن الفعالية. يهدر الإنفاق الحكومي الكثير من الأموال على مشاريع زخرفية أو سياسية منخفضة القيمة، وكثيرًا ما يكون متأخرًا وزائد الميزانية. معظم ما يسميه السياسيون «استثمارًا» ليس في الحقيقة إلا إنفاقًا حاليًّا. ومع الضيق الدائم في المال العام، تميل الحكومات إلى تلبية مطالب الموظفين العامين برفع الأجور، على حساب الصيانة والتجديد، وهو ما يجعل البنى التحتية العامة قديمة متهاوية، والخدمات العامة عائقًا للنموّ.

لهذه الأسباب يناصر اقتصاديو *جهة العرض* الحفاظ على انخفاض الضرائب لتشجيع الاستثمار الخاص والنمو. يعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن الضرائب المنخفضة تعزز النشاط الاقتصادي بزيادة الحافز لدى الناس للعمل والاستثمار، أما انخفاض عائدات الحكومة فيدفعها إلى زيادة فعالية استثماراتها وإنفاقاتها. النتيجة الإجمالية إذن هي تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.[27]

يتنازل أصحاب هذا الرأي فيقولون إن تكيف الناس في جداول أعمالهم وتخطيط استثماراتهم الجديدة قد يستغرق وقتًا فلا تظهر منافع النمو المتصاعد لهذه السياسات إلا بعد مرور سنتين أو ثلاث سنوات. في هذه السنوات، قد تُستنزَف أموال الحكومة، لكن هذا الاستنزاف المؤقت في رأيهم تبرره المنافع الطويلة المدى.

---

[27] للاطلاع على موجز لاقتصاد جهة العرض، راجع جيمس غوارتني «اقتصاد جهة العرض»، *Econlib.org*، 2003 (https://www.econlib.org/library/Enc/SupplySideEconomics.html).

الضرائب والسياسة

كما ذكرتُ سابقًا، للضرائب مقاصد كثيرة غير تمويل الإنفاق الحكومي – مثل تثبيط الأنشطة الضارة، وإنشاء بنى تحتية جديدة، وتعزيز المساواة أو تعزيز بعض الصناعات مثل السياحة. لا يرى كثير من الاقتصاديين بأسًا في هذا، لأنهم يرون أن الحكومة أفضل من القطاع الخاص في توجيه الموارد للصالح الوطني.

قضايا الخيار العام. لكن النقّاد أقل يقينًا. يلاحظ النقاد أن السياسات الضريبية دائمًا تُقَرَّر في بوتقات الجدال السياسي، وأن سياسات الأحزاب قد تكون عاملًا أكبر في السياسات الضريبية من الأدلة الواقعية. قد تكون الانتخابات قريبة، ويكون في قدرة الحزب الحاكم تحسين فرصه بتقليص أكثر الضرائب ظهورًا – ربما بإزاحة الحمل إلى ضرائب أقل ظهورًا أو بالاستدانة لتعويض الفرق. وربما يمكن شراء مجموعات ضغط صاخبة بإتاحة استثناءات للضريبة – حتى وإن كان هذا يجعل النظام الضريبي أشد تعقيدًا على الجميع. قد يجد السياسيون فرصًا في السياسات الضريبية لتفضيل مؤيديهم والتضييق على معارضيهم.[28]

قال جان بابتست كولبرت (1619–83)، وهو وزير الخارجية الأول تحت حكم لويس الرابع ملك فرنسا (1638–1715) في تصريح شهير له: «فن الضرائب هو نتف الوزّة على النحو الذي يأتي بأكبر قدر من الريش وأقل قدر من الضجيج».[29] ومثل هذا الواقع السياسي قد لا يعزز السياسات الضريبية العادلة والعقلانية والشفافة، في رأي النقاد. بل على نقيض ذلك: يسعى

---

[28] للاطلاع على نظرة عامة على انتقادات «الخيار العام» هذه، راجع إيمون باتلر (2012) *مدخل إلى نظرية الخيار العام*. معهد الشؤون الاقتصادية.

[29] منسوبة. تظهر عبارة مشابهة في رسالة من الاقتصادية الفرنسية آن روبرت جاك تورغوت (1727–81) إلى الفيلسوف الإسكتلندي ديفيد هيوم (1711–76): «نحاولُ، كما يُقال، أن ننتف الدجاجة دون أن نجعلها تصرخ». "On cherche, comme on dit, à plumer la poule sans la faire crier..."

السياسيون سعيًا حثيثًا إلى إخفاء العبء الحقيقي لخططهم الضريبية حتى يقللوا معارضتهم. لذا، قد لا تتغير النسب المعلنة لضرائب الدخل، لكن قد تنمحي عتبات الدخل (التي يدفع الناس فوقها الضريبة) بفعل التضخم، أو قد تقيَّد العلاوات والبدلات لكي يدفع مزيد من الناس الضريبة. هذه «الضرائب الخفية» قد لا تكون واضحة، لكن آثارها حقيقية.

إساءة استخدام الضرائب. يسهل على السياسيين جدًّا التلاعب بالسياسات الضريبية. أحيانًا، يستطيع الوزراء تغيير الأحكام الضريبية دون الرجوع حتى إلى السلطة التشريعية، وهو ما يسهل عليهم استعمال الضرائب لأهداف سياسية بدلًا من استعمالها للمصلحة العامة – فيضعون العبء الضريبي على الأقليات ذات الدعم السياسي الضئيل، مثل المصارف أو المضاربين أو الأجانب أو «الأغنياء».

يكون هذا التغيير الضريبي أحيانًا خفيًّا جدًّا. مثلًا، قد يأتي معظم دعم الحزب الحاكم من ملّاك البيوت المسنين الأغنياء، أكثر مما يأتي من المستأجرين الشباب الفقراء، فيغيّر الحزب النظام الضريبي ليفضّل ملكية البيوت على غيرها من أنواع الاستثمار. لكن هذا يزيد الاستثمار في قطاع الإسكان فوق الحد المناسب، ويقلل الاستثمار في العمل الإنتاجي تحت الحد المناسب، فيخفّض النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه الشباب الأفقر.

لا يمكن للحكومة أن توجد دون ضرائب. يجب فرض هذه الضريبة بالضرورة على الناس، والفن العظيم هو فرض الضريبة بدلًا من الاضطهاد. فريدرش العظيم ملك بروسيا (1712–86).

مقارنات عالمية

حسب بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، توجد في أوروبا أعلى الأعباء الضريبية في العالم اليوم، بالاعتماد على نسبة العائدات الضريبية من الناتج الإجمالي الوطني. تزيد الضرائب على 30% من الناتج الإجمالي الوطني في المملكة المتحدة وإسبانيا وبولندا والبرتغال وألمانيا

والنرويج وهولندا واليونان – وأكثر من 40% من الناتج الإجمالي الوطني في النمسا وإيطاليا وفنلندا والسويد وبلجيكا والدنمارك وفرنسا (وهي الأعلى عالميًّا). كل هذه البلدان فيها دول رفاه متسعة ومكلفة وأنظمة ضريبية معقدة ومطولة تستخدمها للحصول على التمويل اللازم من عدة مصادر.

توجد أخفض الضرائب عادة في بلدان الشرق الأوسط وغيرها من البلدان التي تستطيع الاعتماد على إنتاج النفط لتوفير عائداتها. في العراق والمملكة العربية السعودية ونيجيريا وعمان وقطر وبورما والبحرين والإمارات العربية المتحدة، لا تتجاوز عائدات الضرائب 10% من الناتج الإجمالي الوطني.

وتليها في قائمة أخفض البلدان من حيث الضرائب دول الصحراء الجنوبية الإفريقية، مثل غينيا وبوتسوانا والنيجر وزامبيا وغامبيا وملاوي وغانا وكينيا، التي لا تزيد فيها الأعباء الضريبية عن 20% من الناتج الإجمالي الوطني. قد يعكس هذا صغرًا نسبيًّا في *القاعدة الضريبية* (وهو عدد الأفراد أو العمليات أو السلع والخدمات المفروضة عليها ضرائب) في الاقتصادات التي تعتمد على الزراعة اعتمادًا أكبر.

يشيع كون الأعباء الضريبية بين 20 و30% من الناتج الإجمالي الوطني في دول آسيا المطلة على المحيط الهادي مثل النيبال ومنغوليا وبروناي وجزر المالديف وتونغا وفيجي وكوريا الجنوبية. أما دول الأمريكيتين مثل تشيلي والسلفادور والهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وغويانا وجامايكا والولايات المتحدة، فمعظمها في هذا النطاق أيضًا.[30]

[30] راجع «العائدات الضريبية (% من الناتج الإجمالي المحلي)». بيانات البنك الدولي. راجع كذلك تقديرات الناتج الإجمالي المحلي الصادرة عن صندوق النقد الدولي وكتاب الإحصائيات المالية السنوي والبنك الدولي ومؤسسة التعاون الاقتصادي للتنمية. راجع كذلك جيمس روجرز ونيكولاس ماركيز (2021) العبء الضريبي على العمال العالميين: مؤشر مقارن. معهد مولينياري

أول فن تتعلمه حكومة من حكومة: فن تجفيف الأموال من جيوب الشعب. عالم الاقتصاد الإسكتلندي آدم سميث (1723–90).

يوم الحرية الضريبية. طورت مؤسسة الضريبة، وهي مركز أبحاث في الولايات المتحدة، طريقة كاشفةً للتفكير في العبء الضريبي، إذ عبرت عنه بعدد الأيام التي يجب على دافع الضريبة المتوسط أن يعملها حتى يدفع ضرائبه – دون الاقتصار على ضرائب الدخل، بل بالاشتمال على كل الضرائب الاجتماعية وضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج وكل شيء آخر تأخذه الحكومة. تبنّت هذه الفكرة بعد ذلك مجموعات أخرى في عدة بلدان أخرى.[31]

على هذا المقياس، إذا بدأ الشخص المتوسط العمل في الأول من يناير، فإنه سيستمر في العمل لدفع الضرائب فقط حتى أوائل مارس في جنوب إفريقيا، وحتى أبريل في الولايات المتحدة وكندا، وحتى مايو في المملكة المتحدة واليابان وأستراليا وأيرلندا، وحتى يونيو في إسبانيا والبرتغال وهولندا والسويد؛ وحتى يوليو في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والنمسا. بعد ذلك يبدأ دافع الضريبة العمل من أجل نفسه.[32]

يوم تكلفة الحكومة. لكن يوم الحرية الضريبية لا يأخذ بعين الاعتبار أن بعض الحكومات قد تحافظ على نسب ضريبية منخفضة بالاقتراض لتمويل الإنفاق الحالي – وهو ما يرفع العبء المحتمل على أجيال *المستقبل*. بعد جمع هذا العبء، سنّت مؤسسة الضريبية يومًا آخر، هو «يوم تكلفة الحكومة»، وهو متأخر جدًّا عن يوم الحرية الضريبية، بالنظر إلى مستويات الاقتراض

الاقتصادي ومؤسسة أمريكيون من أجل الإصلاح الضريبي. انظر كذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020) 1. عائدات الضرائب. الاتجاهات 2019، إحصائيات العائدات 2020، مكتبة *iLibrary للمنظمة*.

31 على سبيل المثال، مركز المجتمع المدني (الهند)، معهد السوق الحرة الليثواني (ليثوانيا)، معهد آدم سميث (المملكة المتحدة)، معهد ليبرالني (جمهورية التشيك)، والمدرسة النمساوية في الاقتصاد (النمسا).

32 راجع كذلك جيمس روجرز ونيكولاس ماركيز (2021) العبء الضريبي على العمال العالميين: مؤشر مقارن. معهد موليناري الاقتصادي ومؤسسة أمريكيون من أجل الإصلاح الضريبي.

الكبيرة في الدول المتطورة، إذ يكون في يوليو في الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة وإسبانيا والبرتغال، أما في فرنسا والسويد فيكون في آخر أغسطس.

التنافس الضريبي

النظام الضريبي الحسن التصميم هو الذي لا يثبط العمل والاستثمار، بل يشجع ريادة الأعمال المحلية والاستثمار الداخلي، فيعزز النمو الاقتصادي. يجمع هذا النظام العائدات اللازمة لتمويل الخدمات العامة بأقل تشويش ممكن على القرارات الاقتصادية. يجب أن يكون هذا النظام كذلك *حياديًّا* – لا يفضل بعض الأنشطة (مثل الاستهلاك) على غيرها (مثل الاستثمار). ينبغي كذلك أن يكون الالتزام به سهلًا، وأن يكون واضحًا ومتساويًا في تطبيقه (أي دون إعفاء فئات معينة).

على أساس هذه المبادئ، تنشر مؤسسة الضريبة تصنيفات لجاذبية الأنظمة الضريبية في البلدان المختلفة لدافعي الضرائب ومنتجي الثروة – *مؤشر التنافسية الضريبية العالمي* السنوي.[33]

من أهم العوامل في التنافسية الضريبية، حسبما اكتشفت المؤسسة، *الضرائب على رؤوس المال*. رؤوس المال سهلة التنقّل جدًّا، وإذا فُرضت عليها ضريبة عالية، فإن المستثمرين (الأجانب والمحليين) سيبحثون عن مكان آخر يستثمرون فيه. أما العمل فهو أصعب تنقّلًا، لكنه يزداد سهولة مع تناقص تكلفة السفر، لذلك فقد تدفع الضرائب الشخصية العالية كذلك أصحاب المواهب إلى الانتقال إلى مكان آخر («هجرة العقول»). تعتقد المؤسسة أن وعي الحكومات بهذا *التنافس الضريبي* فيما بينها، خفّض النسب الضريبية على الدخل ورأس المال.

---

[33] انظر دانييل بن، وليزا هوغريف «مؤشر التنافسية الضريبية الدولي 2022»، *مؤسسة الضريبة*، 17 أكتوبر 2022 (https://taxfoundation.org/research/all/global/2022-international-tax-competitiveness-index/). انظر كذلك ريتشارد تيثر (2005) *منافع التنافس الضريبي*. معهد الشؤون الاقتصادية.

تصنيفات البلدان. تبني مؤسسة الضريبة تحليلها على 40 متغيراً، منها الضرائب على الشركات (وهي عامل مهم جدًّا) وعلى الدخل والاستهلاك والملكية والأرباح المكتسبة من الخارج. تستنتج المؤسسة أن النظام الضريبي في إستونيا هو أشد الأنظمة الضريبية تنافسية، ويعود ذلك في معظمه إلى أن الضريبة على الشركات البالغة 20٪ لا تفرَض إلا على الأرباح عند توزيعها، وأن ضريبتها على الدخل 20٪ (ولا تشمل الدخل من إيرادات السندات)، وإلى ضريبة قيمة الأرض، وتجنبها لفرض الضريبة مرتين من خلال إعفاء الأرباح التي تربحها الشركات من الخارج.

بعد إستونيا في تصنيفات التنافسية الضريبية نرى دولًا صغيرة أخرى، مثل لاتفيا ونيوزيلندا وسويسرا وجمهورية التشيك ولكسومبورغ وإسرائيل. كذلك بين أصحاب التصنيفات العالية نجد أستراليا والسويد وسلوفاكيا وهولندا وألمانيا. أما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ففي وسط الترتيب تقريبًا.[34]

الأنظمة الفدرالية

يمكن أن يوجد تنافس ضريبي حتى داخل البلد نفسه، بحسب مستوى الحكومة الذي تفرض على أساسه الضرائب المختلفة. بعض الدول، مثل المملكة المتحدة، أنظمتها الضريبية مركزية جدًّا، لا تترك كثيرًا من السلطة للسلطات المحلية أو الإقليمية في فرض أو إلغاء أو تغيير النسب الضريبية. أما دول أخرى، مثل سويسرا والولايات المتحدة إلى درجةٍ ما، فأنظمتها الضريبية أقل مركزية، ويُفرَض قسم كبير من العائدات الضريبية محليًّا –على يد الكانتونات في سويسرا والولايات المفردة في الولايات المتحدة.

تتيح الأنظمة الضريبية المحلية مقياسًا لما يسميه الاقتصاديون «ترتيب تايباوت»، المسمى على اسم الاقتصادي الأمريكي تشارلز مِلز تايباوت (1924–68). إذا اختارت بعض الأقاليم طيفًا

---

[34] المرجع السابق.

أوسع من الخدمات العامة بالمقارنة مع غيرها، فإن تكلفة هذه الخدمات ستظهر في الضرائب المحلية التي تفرضها، وسيختار المواطنون على أساس ذلك المزيج الذي يفضلونه. المستعدون لدفع المزيد من أجل خدمات حكومية أوسع سينتقلون إلى هذه المناطق، أما الذين يفضلون ضرائب أقل وخدمات حكومية أقل، فسينتقلون إلى مناطق أخرى.

(من الجوانب المثيرة للاهتمام في هذا الحال أنه يوفر حلًّا غير سياسي لمشكلة المنتفع المجاني. فالرافضون لتمويل الخدمات لن يُجبروا على دفع تكاليفها. بل يستطيعون ببساطة الهجرة إلى منطقة ذات ضرائب أقل).

لكن هذه الهجرة قد تحتوي طبعًا على عوائق – قد يكون أعضاء الأسرة سعداء في أعمالهم وبيوتهم ومدارسهم وغير مستعدين للانتقال، وفي أماكن مثل سويسرا، قد تكون اللغة عائقًا. تزداد يومًا بعد يوم أعداد الأفراد المتنقلين بسهولة الذين يستطيعون الانتقال استجابةً للضرائب والخدمات – وهو ما تدل عليه الهجرات الحديثة من كاليفورنيا إلى ولايات أقل ضرائب مثل تكساس وفلوريدا.[35]

الملاذات الضريبية

تحرص بعض السلطات على أن تكون أنظمتها الضريبية ذات تنافسية عالية. تدعى هذه المناطق *الأقاليم ذات الضرائب المنخفضة*، ويشيع تسميتها *ملاذات ضريبية*.

[35] انظر مثلًا، سوابنا فينوغوبال راماسوامي «الانتقال من كاليفورنيا إلى تكساس: لماذا يتلهف الكثيرون»، *يو إي إيه توداي*، 4 يوليو 2023 (https://www.usatoday.com/story/money/2023/07/04/california-to-texas-move-rising-/popularity/70374012007/).

الصورة والواقع. اذكر عبارة «ملاذ ضريبي» وسيتخيل معظم الناس صورة لمليارديرات يغسلون أموالهم ويشربون الكوكتيلات على يخوتهم الضخمة تحت شمس الكاريبي وراء شجر النخيل. لكن هل لهذه النظرة الشائعة جانب آخر؟

إن الإقليم منخفض الضرائب مجرد مكان يستطيع أن يحدد سياساته الضريبية بنفسه –حتى لو كان تابعًا لبلد آخر– ويختار أن يجعل بعض ضرائبه (كضرائب الدخل أو الاستثمار أو الشركات أو رؤوس الأموال) منخفضة بما يكفي ليصبح مكانًا جذابًا لأصحاب الثروة أو كبار الكسبة، وكذلك للذين يدخرون حتى يجعلوا استثماراتهم فيه. جزيرة جيرسي مثلًا، تابعة للتاج البريطاني، وتحميها وتمثلها دوليًّا المملكة المتحدة. لكنها تفرض ضريبة 5% على السلع والخدمات بدلًا من ضريبة القيمة المضافة في المملكة المتحدة التي تبلغ 20%، ولا تزيد نسبة ضريبة الدخل فيها عن 20%، وهو تقريبًا نصف ما تبلغه الضريبة نفسها في المملكة المتحدة. وخلافًا للمملكة المتحدة، ليس في جزيرة جيرسي أي ضريبة على أرباح رأس المال أو على الميراث.

في بعض الملاذات الضريبية، مثل جزر الباهاما، تكون الأنظمة الضريبية مفروضة على المواطنين والأجانب، أما في البعض الآخر، فتكون مفروضة على الأجانب فقط – وهو ما يجعل أكبر الملاذات الضريبية ليس جزيرة مدارية، بل مانهاتن الباردة ولندن الماطرة. إن حالة غير مقيم في المملكة المتحدة مثلًا، تتيح للأجانب الأثرياء ألا يدفعوا ضريبة دخل إلا على دخلهم من المملكة المتحدة، ليتمتعوا بمنافع العيش في المملكة المتحدة وهم لا يدفعون إلا قليلًا في الضرائب، لأن معظم دخلهم يأتي من الخارج.[36] أحيانًا، يمكن لغير المقيمين أن يرتبوا شؤونهم على نحو

---

[36] انظر رونن بالان «ما هو غير المقيم؟» مقالة أخبار في *سيتي يونيفيرستي*، 8 أبريل 2022 (https://www.city.ac.uk/news-and-events/news/2022/04/what-is-a-non-dom-an-expert-answers-questions-about-the-tax-status-claimed-by-rishi-sunaks-wife-and-other-wealthy-people).

يعيشون فيه في المملكة المتحدة لكن لا يدفعون أي ضريبة لها مطلقًا. كذلك المصنّعون الذين يستثمرون في الولايات المتحدة قد يمُنَحون حوافز مثل نسب ضريبية منخفضة في ضرائب الشركات، أو إجازات ضريبية، أو بدلات إهلاك سريعة على المحطات والمعدات، أو إعفاءات من رسوم الاستيراد، أو منحًا حكومية، أو قروضًا ممولة، أو ضمانات للقروض، أو شراكات رأسمال مغامر ممولة حكوميًّا، أو تأمينات حكومية برسوم تفضيلية.[37]

انتقادات. يشيع انتقاد الملاذات الضريبية، ولا سيما من الحكومات التي تفرض ضرائب عالية. تريد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلغاء كل الأقاليم المنخفضة الضريبة وإجبار كل البلدان على فرض حدود دنيا متفق عليها من الضرائب.

إن الحجة ضد الأقاليم المنخفضة الضرائب هي أولًا أنها تسهّل التجنب والتهرب الضريبي. تمكّن هذه المناطق الأفراد والشركات من إزاحة أرباحهم وإيراداتهم إزاحةً مختلقة إلى الأقاليم المنخفضة الضرائب، وهو ما يقلّص القاعدة الضريبية وإمكانية جمع العائدات في بلدانهم الأصلية. حجة ثانية هي أن الأقاليم المنخفضة الضرائب تزيد من التفاوت الاقتصادي لأن الأفراد الأثرياء والشركات هم عادةً الذين يستغلون هذه الترتيبات – ولأن الخسارة في عائدات البلدان الأخرى تعني نقص المال في يد الحكومة الذي تنفقه على برامج الرفاه الاجتماعي. ثالثًا، يُقال إن الأقاليم المنخفضة الضرائب خالية من الشفافية وتسهل غسل الأموال إذ تسمح للأفراد والمؤسسات الفاسدة إخفاء الإيرادات الفاسدة. رابعًا، الخوف من أن ازدياد سهولة تنقل الأفراد

[37] لمزيد من التفاصيل انظر مثلًا «ملخصات الضرائب العالمية: الائتمانات الضريبية والحوافز، الولايات المتحدة: الشركات: الائتمانات الضريبية والحوافز»، *PWC*، 8 أغسطس 2023 (https://taxsummaries.pwc.com/united-states/corporate/tax-credits-and-incentives). انظر كذلك أوري دادوش «حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر»، *مجلس الأجندة الدولية لهبة كارنيجي بشأن التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر*، 1 مايو 2013 (https://carnegieendowment.org/2013/05/01/incentives-to-attract-fdi-pub-52270).

والإيرادات ورؤوس الأموال، وعملية إزاحة الأرباح والإيرادات إلى الأقاليم المنخفضة الضريبة، سيفسدان التنافس العالمي.

تكون الشفافية أحيانًا مشكلة، لكن على هذا الأساس، يجب فرض العقوبات على مانهاتن ولندن أيضًا (وهما عاصمتان لبلدين منتميين إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، لأنهما تتيحان للأجانب الاستثمار في أسواقهما دون التصريح عن ذلك لبلدانهم الأصلية. تدعي كثير من الأقاليم المنخفضة الضرائب (وعددها أكثر من سبعين) أن تشريعاتها فعليًّا أشد من التشريعات في لندن ومانهاتن – وهو أمر لازم لجذب المستثمرين من الأسواق الأكبر وللنجاة من التدقيق الدولي. تقول سلطات هذه الأقاليم إن غيسل الأموال مشكلة أصغر فيها منها في الدول ذات الضرائب العالية، وأنها أسوأ ما تكون في الدول ذات الدخل المنخفض والمؤسسات الضعيفة التي تتيح للناس اكتساب الثروة بالفساد.

يقول أنصار الأقاليم المنخفضة الضرائب إن الدول ذات الضرائب العالية تخشى ببساطة منافسة الدول ذات الضرائب المنخفضة. يجبر هذا التنافس هذه الدول على العمل بجد أكبر لإدارة المال العام على نحو فعال، إذ تمنعها من الإنفاق الباذخ على حساب دافعي الضرائب، وإلا انتقلت رؤوس أموال المواطنين إلى الخارج. لكن التنافس الضريبي ينجح فعلاً، في رأي هؤلاء الداعمين، إذ قد دفع وجود الأقاليم المنخفضة الضرائب الحكومات إلى تخفيض ضرائبها المزدوجة على المدخرات وتقليص ضرائب الميراث ورأس المال، وهي من أشد الضرائب ضررًا (وايت 2019).[38]

منافع اقتصادية أخرى. يقول أنصار الملاذات الضريبية كذلك إن هذه الملاذات تشجع الادخار والاستثمار لأنها تتيح للأفراد والمنظمات الحفاظ على مزيد من إيراداتهم – واستثمار هذه

---

[38] انظر دانييل ميتشل «لماذا الملاذات الضريبية قوة نحو الخير»، *فوربس*، 4 سبتمبر 2011 (https://www.forbes.com/sites/beltway/2011/09/04/why-tax-havens-are-a-force-for-good).

الأموال مع العلم بأنها لن تذهب في الضريبة. تعزز الأقاليم المنخفضة الضريبة كذلك الاستعمال الفعال لهذه المدخرات. فجيرسي مثلًا، تلعب دورًا مهمًّا في جمع رأس المال من أجل الاستثمارات الكبيرة في الأسواق العالمية الكبرى.

تعزز سياسات الأقاليم المنخفضة الضرائب أيضًا النمو الاقتصادي – وهو من الأسباب الذي يجعلها أماكن ثرية، رغم قلة الموارد الطبيعية فيها. هذا الأمر، في رأي الداعمين، يعزز النمو عالميًّا لأنه يبيّن أهمية السياسات التي تشجع الادخار والاستثمار وريادة الأعمال.

الحجة الأخلاقية للملاذات الضريبية. للداعمين حجج أخلاقية أيضًا. تقدم الأقاليم المنخفضة الضرائب للناس حماية من السرقة والفساد والاضطهاد من حكوماتهم الأصلية، ومن البنوك غير الموثوقة، ومن التضخم المفرط والمصادرة. من الأمثلة الكلاسيكية التي تبيّن هذا، الدور الذي لعبته سويسرا في تقديم ملاذ آمن لأصول يهود ألمانيا في حين كانت حكومتهم تضطهدهم في ثلاثينيات القرن العشرين.

اليوم، الأقاليم المنخفضة الضرائب مهمة للناس الذين يعيشون في بلدان حكوماتها أقل ديمقراطية، مثل روسيا والصين ودول الخليج العربي – ليس لإخفاء المال الناتج عن فساد، بل لحماية إيراداتهم النزيهة من الحكومات التي قد تصادرها. عندما يدعو الناس الأقاليم المنخفضة الضرائب إلى «مزيد من الشفافية»، فإنهم قد يساعدون بذلك الحكومات ذات السمعة السيئة على ملاحقة وأخذ أموال مواطنيها، الذين لن يبقى لهم مكان آمن من الفساد والاضطهاد، في رأي الداعمين. كذلك فإن الأقاليم المنخفضة الضريبة مهمة لمنتجي الثروة، والذين يديرون الأموال (مثل مديري صناديق التقاعد) في البلدان التي تكون سيئة جدًّا للعمل ورؤوس المال والادخار والاستثمار.

هل يمكن للسياسات الضريبية أن تساعد الحكومة على تحقيق أهدافها مثل العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي؟ ربما، لكن الجدل لم يزل قائمًا بشأن كيفية ذلك.

إدارة الطلب الإجمالي

تعتمد المقاربة السائدة على فكرة كينز (1936) القائلة إن مستوى *الطلب الإجمالي* له تأثير كبير على أداء الاقتصاد، وأن سياسات الضريبة والإنفاق الحكومية لها أثر كبير عليه.[39]

السياسة المالية. في هذا الرأي، العناصر الأكبر في الطلب الإجمالي هي *الإنفاق الاستهلاكي*، والاستثمار، و*الإنفاق الحكومي*، و*توازن الصادرات والواردات* – وكل هذه العناصر تتأثر بالسياسات الضريبية. لذلك كانت السياسة الضريبية والإنفاقية (أي *السياسة المالية*) عاملًا من أكبر العوامل في إدارة الطلب الإجمالي، ومن ثم في إدارة الاستقرار الاقتصادي.

إذا انحدر الاقتصاد، تنصح هذه الرؤية *بسياسة مالية توسعية*. يجب في هذه السياسة على الحكومة أن تقلص الضرائب وتوسع الإنفاق العام. يترك هذا الأمر للأسَر مزيدًا من المال للإنفاق، وهو ما يعزز طلبهم. وهذه الزيادة في طلب المستهلكين تدفع الشركات إلى توسيع الإنتاج وتوظيف مزيد من العمال. هكذا تنحدر البطالة ويؤدي تزايد التنافس على العمال إلى رفع الأسعار، ويعود الاقتصاد إلى عافيته.

إذا ازداد تفاؤل الأفراد والشركات وثقتهم بالاقتصاد فوق الحد المناسب، فأدى ذلك إلى مبالغة في الإنفاق وارتفاع الأسعار، ينبغي على الحكومة اعتماد *سياسة مالية انكماشية*. في هذه السياسة

39 للاطلاع على نظرة عامة، انظر آلفين هانسن (1953) *دليل إلى كينز*. مكغراو هل.

يجب على الحكومة أن ترفع ضرائبها وتقلص إنفاقها العام، لتقلل المال في أيدي الأسَر، «فيخمد» الطلب وتعود الأمور إلى استقرارها.

العجز والاقتراض

لكن النقاد يرون مشكلات في هذه التوصيات السياسية المالية.

سقّاطة التوسّع. على سبيل المثال، كيف يمكن للحكومات أن تقلص الضرائب حتى تحفز النشاط الاقتصادي، إذا كانت أصلًا لا تملك كثيرًا من المال الاحتياطي؟ بالعموم، تحقق الحكومات ذلك *بالإنفاق العجزي* – أي بتقليص إنفاقها من الضرائب، والاقتراض لسدّ الفجوة. لكن النقاد يقولون إن رفع الدين الحكومي سياسة خطرة.

كذلك فإن المزيج التوسعي من تقليص الضرائب وزيادة الإنفاق مزيج يحبه الناس: إذ تزداد الأموال في جيوبهم ويتمتعون بخدمات عامة أفضل. أما رفع الضرائب وخفض الإنفاق العام فيكرهه الناس جدًّا. يقول النقاد إن هذا الفرق يستدعي أن يفضل السياسيون في الواقع السياسة المالية *التوسعية* (حتى لو لم تكن الحاجة إليها شديدة فعلًا) أكثر من السياسة المالية *الانكماشية* (حتى لو كانت ضرورية). فإذا اعتاد الناس الضرائب المنخفضة والإنفاق الحكومي المرتفع، صعُبَ كبح هذه السياسة بعد انقضاء الحاجة إليها. هكذا تصبح هذه السياسة سقّاطة باتجاه واحد تتجه دومًا نحو «التحفيز الزائد»، وهو ما يرفع التضخم والدين العام – وهو ما يفسر تراكم العجز الحكومي وارتفاع واستمرار التضخم في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، عندما كانت هذه السياسات واسعة الانتشار والتطبيق.

> ندّعي أن فرض الضرائب لتحقيق الازدهار أشبه برجُلٍ واقف في دلوٍ يحاول رفع نفسه باستعمال المقبض. رئيس الوزراء في المملكة المتحدة ونستون سبنسر تشرشل (1874–1965).

الإخراج بالمزاحمة. يقول النقاد كذلك إن *الإنفاق العجزي* المزمن لا ينفع، لأنه يُزاحم الاستثمار الخاص بعدة طرق.

أولًا، يمتص الاقتراض الحكومي واسع النطاق رؤوس المال ويرفع معدلات الفائدة، وهو ما يصعّب على الشركات الاقتراض حتى تستثمر في مشاريع تجارية طويلة المدى.

ثانيًا، إذا ارتفع الإنفاق الحكومي على أنشطة الصحة أو التعليم أو الإسكان أو غيرها فهذا يصعّب على مقدمي الخدمات غير الحكوميين منافسة الخدمات الحكومية (التي كثيرًا ما تكون رخيصة التكلفة أو مجانية).

ثالثًا، يقول النقاد إن المشاريع الحكومية نادرًا ما تكون بنفس مقدار حسن الإدارة أو بنفس مقدار الإنتاجية، الذي تحافظ عليه المشاريع في القطاع الخاص. عادةً، تأخذ المشاريع الحكومية وقتًا أطول للتخطيط والبناء؛ وتنجَز متأخرة وبميزانية زائدة؛ ويجعلها تصميمها أكثر اعتمادًا على العمالة وأكبر تكلفة؛ وأحيانًا يكون الدافع الوحيد وراء الشروع فيها هو المنفعة السياسية وليس المنفعة الاجتماعية.

كل آثار المزاحمة هذه تجعل الاقتصاد والمواطنين بالعموم أسوأ حالًا.

فقاعات الأصول. من المشكلات الأخرى *فقاعات الأصول*. تدفع السياسة التوسعية الأفراد ورجال الأعمال إلى الثقة الزائدة، وإلى التفاؤل والقناعة بأن الصعود «العادي الجديد» في الإنفاق والأجور والنمو سيستمر إلى أجل غير مسمى. هكذا تزداد قيمة الأصول مثل الأسهم والسندات والأراضي والأملاك، إذ يتطلع الناس إلى مزيد من المكاسب المستقبلية. ويؤدي ارتفاع أسعار الأصول إلى إشعال المضاربة التي تؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار. من الأمثلة التقليدية سوق الأسهم في الولايات المتحدة في عشرينيات القرن العشرين، عندما تزاحمت أعداد ضخمة من الناس لشراء حصص كانت تزداد قيمتها باستمرار ببساطة.

لكن هذه التجربة، التي انتهت بانهيار وول ستريت عام 1929، تدلّ على أن فقاعات الأصول لا تدوم. في النهاية، يفرض الواقع نفسه وينكشف أن أسعار الأصول أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية. حينئذ يندفع الناس للبيع والخروج من فقاعة المضاربة بكل ما استطاعوا، ليتركوا وراءهم سلسلة من الخسائر – استثمارات مخفقة، وشركات مفلسة، وسلاسل إمداد معطلة وعمال مسرَّحون.

تفسيرات أخرى

يقول نقاد آخرون لمقاربة إدارة الطلب إن السياسة المالية التوسعية قد تؤدي إلى تعزيز للاقتصاد على المدى القصير، لكن ثمارها على المدى الطويل ليست إلا موجة ازدهار زائفة لا يمكن استدامتها، تؤدي بدورها إلى تضخم وفقاعات، ليتلوها انهيار حقيقي مدمر.

يقول النقاد من المدرسة *النقدية* مثل عالم الاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان الحاصل على جائزة نوبل (1912–2006) إن الأداة الأساسية في الحفاظ على استقرار واستدامة النمو ليست هي الضريبة بل *المعروض النقدي* في الاقتصاد – أي كل العملة والأرصدة السائلة، مثل الحسابات المصرفية. يتراوح المعروض النقدي، لأن الحكومات قد تصدر مقادير أكبر أو أقل من العملات المعدنية أو الورقية، ولأن المشرعين الماليين يتحكمون بالمقدار الذي يُسمَح به للمصارف التجارية أن تُقرض عملاءها، ومن ثم يتحكمون بمقدار المال في حساباتهم.

يرى فريدمان أن أفضل سياسة هي جعل المعروض النقدي ينمو بمعدل مستقر يوافق نمو الإنتاج. إذا تحققت هذه السياسة، حافظت الأسعار على استقرارها. أما إذا أنتجت الحكومات كثيرًا من العملة، وسمح المشرعون للمصارف أن تُقرض أكثر من الحد المناسب لعملائها، فسيزداد النقد في أيدي الناس (دون أن توافقه زيادة في المخرَجات الاقتصادية)، وسترتفع

الأسعار، حتى تنتهي إلى التضخم الجامح. بالمقابل، إذا قصّر نمو المعروض النقدي عن نمو المخرجات الاقتصادية، ستنضغط الأسعار، وسينزلق الاقتصاد في دوامة هابطة من الكساد.[40]

يقدم أصحاب *المدرسة النمساوية* في الاقتصاد، مثل الإنجليزي النمساوي الحائز على جائزة نوبل فردريك أوغست هايك (1899–1992)، تفسيراً آخر. يرى هؤلاء أن المشكلة الرئيسة هي أن المصارف المركزية تبقي معدلات الفائدة منخفضة فترة طويلة جدًّا. معدلات الفائدة المنخفضة على الديون تشجع الشركات على الاقتراض للاستثمار في عمليات إنتاجية جديدة، وتشجع الأفراد على الاقتراض للإنفاق. يشعر المستهلكون بتحسن حالهم، فيطلبون مزيدًا من سلع الرفاهية، فتتجه الشركات إلى إنتاج مزيد من المنتجات المتقنة وتعتمد على عمليات إنتاجية أكثر تعقيدًا.[41]

لسوء الحظ، بسبب انخفاض معدلات الفائدة، تكون عائدات المدّخرين أقل، لذلك يقلل المدخرون ادخارهم. هكذا تواجه المصارف مشكلة: الشركات والأفراد يطلبون القروض، لكن ما من مدخرات كافية لتمويل هذه القروض. والنتيجة هي أن تُقلِّص المصارف الائتمان. هكذا تصبح كثير من العمليات الإنتاجية التي استثمرت فيها الشركات غالية جدًّا وتضطر إلى التوقف – وترافقها، مرة أخرى، تسريحات وإغلاقات ومضار أخرى.

التضخم: الضريبة المخفية

تختلف تفسيرات التضخم (بمعنى الارتفاع العام في الأسعار) باختلاف علماء الاقتصاد. لكن كثيرين منهم متفقون على أنه مثل الضريبة، يعزز عائدات الحكومة على حساب الشعب.

---

[40] للاطلاع على التحليل النقدي لميلتون فريدمان، راجع إيمون باتلر (2012) *ميلتون فريدمان: دليل مختصر إلى أفكار وآثار اقتصادي السوق الحر*. هاريمان إكونومكس إسنشالز.

[41] للطلاع على المنهج النمساوي ونظرية دورات الأعمال، راجع إيمون باتلر (2010) *مدخل إلى الاقتصاد النمساوي*. معهد آدم سميث.

على سبيل المثال، إذا اقترضت الحكومة لتغطي عجز ميزانيتها بالطريقة العادية، أي بإصدار السندات الطويلة الأمد، فهي تعرف أنه حين يأتي وقت قضاء هذه الديون، فإنها ستقضيها بعملة ستكون قد خسرت من قيمتها بالتضخم. ستقضي الحكومة نفس عدد الدولارات أو اليوروهات الذي اقترضته، لكن الدولار الواحد أو اليورو الواحد صار أضعف شرائيًّا، وهو ما يقتضي أن المستثمرين الذين أقرضوا الحكومة لم يستردوا قرضهم بالتمام.

إذا *توقع* المستثمرون هذا، فقد يصرون على استرداد مزيد من الدولارات أو اليوروهات عند وقت السداد. قد يطلبون أن يكون السداد *على المؤشر* – أي أن يرتفع ليعكس ارتفاع تكاليف المعيشة. لكن المقرِضين قد يؤتَون من حيث يجهلون: كثيرًا ما يكون التضخم غير متوقع، وكثيرًا ما تؤكد الحكومات أنها ستستعيد السيطرة عليه سريعًا. (تقاوم الحكومات كذلك التأشير إلا إذا اضطرت إليه: لا تربط الدين بالأسعار إلا نسبة معينة من الدول المتطورة).[42]

الكبح المالي. تستفيد الحكومات كذلك من *الكبح المالي*. عندما ترتفع أجور العاملين لتعوض عن ارتفاع تكاليف المعيشة، يجد العمال أنفسهم داخلين في شرائح دخل أعلى تكون فيها الضرائب التقدمية أعلى. قد لا تزداد القيمة الحقيقية لدخلهم – أي ما يمكنهم شراؤه، لكن نسبة أعلى منها أصبحت الآن تؤخذ في ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي. هذه الخدعة نفسها تحدث في الضرائب على المدخرات وأرباح رأس المال. إذا اشترُيت سلعة بسعر 100$ وبيعت بسعر 150$ بعد موجة من التضخم ارتفعت فيها الأسعار 50%، فإن المستثمر يدفع ضريبة على «ربحه» البالغ 50$ رغم أن قيمة السلعة لم ترتفع وأن هذا الربح ليس إلا أثرًا للتضخم.

---

[42] في المملكة المتحدة مثلًا، النسبة 25%، حسب مكتب الرقابة الوطني. «إصدار صحفي: إدارة الدين الحكومي»، *مكتب الرقابة الوطني*، 5 يوليو 2023 (https://www.nao.org.uk/press-releases/managing-government-borrowing/).

من المنطقي جدًّا إذن أن يُعتبَر التضخم ضريبة على الكَسَبة والمدخرين والمستثمرين، الذين يدفعون بسببه مزيدًا للحكومة لمجرد أن قيمة العملة تنخفض.

آثار أوسع. للتضخم آثار أوسع من هذه التشويشات. على سبيل المثال، قد يتجه الأفراد أمام صعود الأسعار إلى شراء منتجات أرخص وأقل جودة – وهو ما يؤثر سلبًا على مقدمي المنتجات عالية الجودة، ويدفعهم إلى تسريح العمال أو الإفلاس. يضر ارتفاع الأسعار كذلك أصحاب الدخل الثابت، مثل المتقاعدين أو العاملين بعقود ثابتة. يضر الأمر كذلك الأسر الأفقَر لأن ارتفاع أسعار الأساسيات يؤثر في ميزانياتهم أكثر من الأسر الأغنى. قد يدفع التضخم المرتفع الناس بالعموم إلى سحب أموالهم من المصارف وجعلها في أصول صعبة تحافظ على قيمها: أكوام من الطعام المعلّب ربما أو حتى الطوب. قد يقدم هذا الاخيار لهم أمانًا، لكنه لا يسهم في النمو الاقتصادي في شيء.

آراء أخرى

بالنظر إلى هذه الانتقادات والمشكلات، هل يمكن سَنّ سياسة ضريبية مثالية؟ سياسة تحافظ على استقرار الاقتصاد وتعزز الرفاه الاجتماعي بأقل خسارة ممكنة في الرفاه؟ يعتقد كثير من النقاد باستحالة ذلك.[43]

مشكلات الرفاه الاجتماعي. أولًا، يتساءل هؤلاء النقاد، كيف يمكن توجيه السياسة الضريبية إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي والناس غير متفقين أصلًا على معنى «الرفاه الاجتماعي»؟ هل يعني الرفاه الاجتماعي تحسين حال الأفقر أم تحسين حال الجميع؟ هل يعني جعل الحال أفضل اليوم، أم الاستثمار لتحسين الازدهار في المستقبل؟ هل للرفاه الاجتماعي جوانب أخرى غير

---

43 للنظر في إنشاء السياسة الضريبية «الأمثل»، راجع نيكولاس غريغوري مانكيو وزملاءه (خريف 2009) الضرائب الأمثلية في النظرية والتطبيق. *مجلة وجهات النظر الاقتصادية*، 23(4): 147–74.

الثروة والدخل، مثل الوصول إلى الكتب والفنون والتعليم والصحة والمساحات المفتوحة ووقت الفراغ والاستمتاع بالعمل؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو الجانب الأهم؟ إذا كانت الآراء مختلفة في هذه القضايا، فما الذي يجب أن يستهدفه صناع السياسات الضريبية؟

تنوع دافعي الضرائب. في تقليل خسارة الرفاه الناتجة عن الضرائب مشكلات أيضًا، لأن مواقف دافعي الضرائب من العمل والضرائب متنوعة. قد يكون الناس *قادرين* على دفع ضرائب أعلى، لكن هل هم *مستعدون* لفعل ذلك؟ اختلاف المواقف هذا يجعل التنبؤ بمقدار خسارة الرفاه صعبًا.

لكن حتى تحديد *قدرة* الناس على الدفع صعب. قد تكون ثروة الثريّ مرتبطة باستثمارات طويلة المدى لا يمكن تسييلها مباشرة لدفع الضريبة. وقد تفقد الشركات قيمتها إذا بيعت عناصر أساسية فيها لدفع الضرائب.

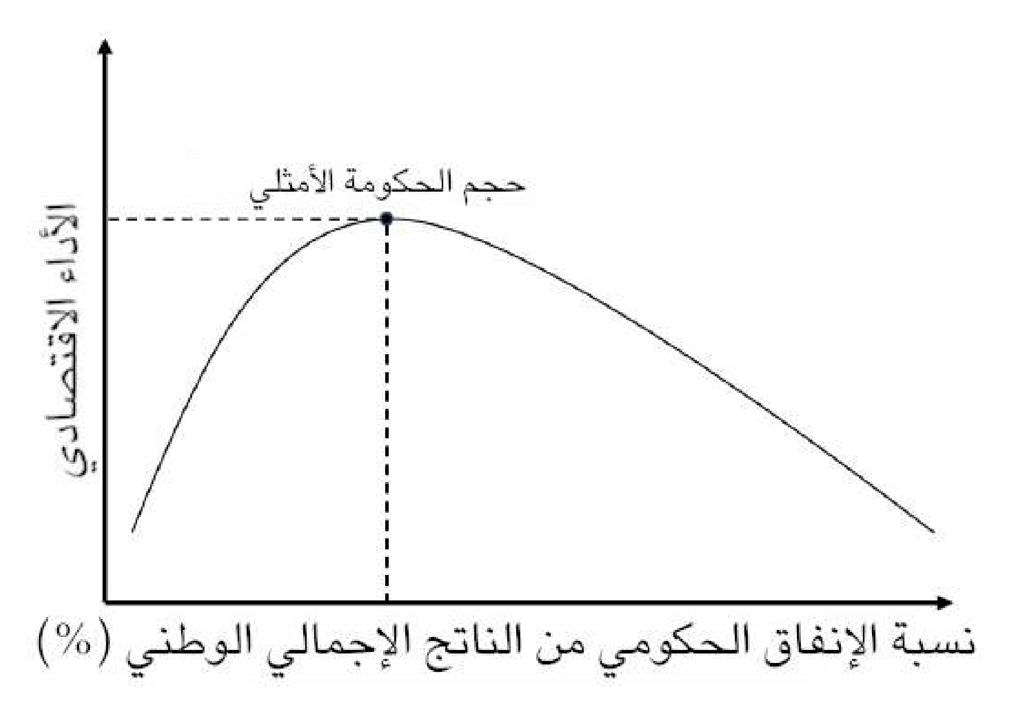
كُن شاكرًا أننا لا نحصل على كل الحكومة التي ندفع لها. الفكاهي الأمريكي ويل روجرز (1879–1935).

اقتصاد جهة العرض. بالنظر إلى هذه المشكلة التي يواجهها مصممو الضرائب، يقول اقتصاديو جهة العرض إنه ينبغي علينا تعزيز النمو بالحفاظ على انخفاض الضرائب وتجنب العجز، بدلًا من محاولة استعمال السياسة المالية للحفاظ على استقرار الاقتصاد. ينبغي كذلك أن نراعي منحنى لافر، وألا نرفع معدلات الضريبة فوق المستوى الذي يأتي بأكبر قدر من العائدات. بل ينبغي للحفاظ على الحوافز وتقليل الضرر أن نجعلها أدنى من هذا المستوى.

من الحجج الأخرى المناصرة لهذا الرادع المالي منحنى راهن، المسمى على اسم عالم الاقتصاد الأمريكي ريتشارد راهن (1942–). يدل هذا المنحنى على أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي تشكّل منحنى ظهر أحدب. قد يكون بعض الإنفاق الحكومي ضروريًّا لتقديم

البنى التحتية والمؤسسات الأساسية (مثل الدفاع والعدل) لجعل الحياة الاقتصادية ممكنة. لكن عندما تنفق الحكومات نسبةً أكبر من الدخل الوطني، يتباطأ النمو الاقتصادي. من أهم أسباب ذلك في رأي أصحاب هذه المدرسة، أن الضرائب المرتفعة تكبت الابتكار – إذ يؤدي رفع ضرائب الدخل والشركات بنسبة 1% إلى انخفاض بنسبة 4% في براءات الاختراع وقحط بنسبة تزيد على 8% في «المخترعين النجوم».[44]

منحنى راهن



الشعب جائع لأن أهل السلطة يلتهمون الضرائب بشراهة. الفيلسوف الصيني لاو تزو (وُلد في 571 قبل الميلاد).

[44] انظر أفوك أكسيجيت، وسالومي بسلاندزي، وستانتشيفا ستيفاني «الضرائب وسهولة التنقل العالمية للمبتكرين»، *المراجعة الاقتصادية الأمريكية* المجلد 106 رقم 10، أكتوبر 2016 (2930-81). راجع كذلك أوفوك أكسيجيت، وجون غريسبي وتوم نيكولاس وستيفاني ستانتشيفا (2019) الضرائب والابتكار في القرن العشرين. الورقة العملية رقم 24982 في المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية، وأفوك أكسيجيت وجون غريسبي وتوم نيكولاس وستيفاني ستانتشيفا «من شأن الضرائب الأثقل أن تكبت الابتكار» مدونة *مدرسة لندن الاقتصادية* 6 يوليو 2019 (https://blogs.lse.ac.uk/usappblog/2019/07/06/higher-taxes-tend-to-suppress-innovation/).

ختام

إذا كان بعض الاقتصاديين إذن يعتقدون أن للضريبة دورًا مهمًّا في إدارة الاقتصاد، فإن غيرهم يعتقد أنها أداة ضعيفة وكلّة جدًّا لهذه المهمة. بل يرى هؤلاء أنها كثيرًا ما تنتج الأثر المعاكس للمطلوب. تؤدي الضرائب إلى تثبيطات تؤدي إلى الركود والبطالة. وتدفع إلى الإنفاق العجزي الذي يوقد التضخم ويلحق بالأسواق ضررًا كبيرًا. تكبت الضرائب كذلك الاستثمار ومن ثم الإيرادات المستقبلية. وكل هذا مضاف إلى حقيقة اختلاف الناس بشأن الأهداف الاقتصادية والرفاهية التي يجب أن تستهدفها السياسة الضريبية الفاعلة.

لذلك كان رأي اقتصاديي جهة العرض أن الضرائب يجب أن تكون على حدها الأدنى الضروري لتمويل الخدمات العامة وتعزيز الازدهار – وأن الحكومات يجب أن تسعى إلى جمع ما تحتاج إليه من العائدات باستعمال أقل الضرائب ضررًا.

7 ضرائب أكثر وأقل ضررًا

تضطر الحكومات الحديثة إلى جباية مقادير معتبَرة من العائدات الضريبية لتمويل أنشطتها العامة الواسعة. ومن هذه الضرائب، يشيع أن يكون الاعتماد الأكبر على ضرائب الدخل وإسهامات الضمان الاجتماعي وضرائب المبيعات والشركات – وعلى ضرائب أخرى لكن بدرجات أقل. لكل ضريبة مساوئها، لكن بالنظر إلى الحاجة إلى جباية العائدات، يجدر النظر إلى تفاضل هذه الضرائب من حيث الضرر: أيها الأشد ضررًا، وأيها الأقل ضررًا.[45]

الضرائب على الشركات ورؤوس المال

قد تأتي الضرائب على الشركات ورؤوس الأموال بعائدات كبيرة للحكومة، لكن يُمكن القول إنها أشد الضرائب ضررًا، لأنها ضريبة على القدرة الإنتاجية للبلد تكبت الاستثمار الذي كان يمكن أن ينتج ازدهارًا في المستقبل.

ضرائب الشركات. تبدو فكرة طبيعية أن الشركات ذات الأرباح الكبيرة أو المبيعات الضخمة يجب أن تدفع ضريبة عليها. ويشيع رأي يقول إن على الشركات وملّاكها لقاء أرباحهم الكبيرة أن «يرُدّوا شيئًا» للمجتمع.

لكن الشركات وملّاكها قد أسهموا في المجتمع فعلًا. وإسهامهم هو الفائدة التي نحصل عليها كلنا من الطيف الواسع من المنتجات النافعة التي ينتجونها. كذلك فإن بعض النقاد يعتقدون أن

---

[45] للاطلاع على بحث عن الآثار الضارة للضرائب المختلفة، راجع ألكس ديورانت «مراجعة الأدلة الحديثة عن أثر الضرائب على النمو الاقتصادي»، مدونة *مؤسسة الضريبة*، 21 مايو 2021 (https://taxfoundation.org/research/all/federal/reviewing-recent-evidence-effect-taxes-economic-growth/).

نحو خُمس ضريبة الشركات يحمل عبئها في النهاية العمال بدلًا من ملّاك الشركات.[46] هذا لأن الضريبة تقلل المال في يد الشركة، المال الذي كان يمكن أن تستثمره لبناء محطات وعدد وعمليات جديدة. في هذه الحالة يبقى العمال على مستوى إنتاجي أدنى مما يمكن تحقيقه، ولا ترتفع أجورهم بالسرعة التي كانت لترتفع بها لولا الضريبة، لأن الأجور تعكس الإنتاجية.

هذا وإن ضرائب الشركات قد يكون حسابها مكلفًا على الشركات، لأنها لا تُفرض دائمًا على المبيعات المنشورة أو الأرباح، بل لها مقاييس مختلفة تحددها السلطات الضريبية. قد تكون هذه المقاييس مصممة لتقليص إمكانية التهرب الضريبي من الشركات، لكنها تتطلب منها إنتاج مجموعة أخرى من الحسابات. كذلك فإن الاستحقاق الضريبي يعتمد على الكيفية التي تضع بها السلطات هذه القواعد – على سبيل المثال، السرعة التي تسمح بها للشركات بـ«إهلاك» تكلفة المعدات الرأسمالية في حساباتها.

قد تكون هذه القواعد اعتباطية، لكنها عنصر أساسي في تحديد مقدار ضرر الضريبة. في بعض الأنظمة الضريبية مثلًا، تفسد هذه القوانين نشاط الشركات إذ تفضل التمويل بالدين على التمويل بالأسهم، أو الشركات المحدودة على الشركات الأسرية. ولما كان النظام الضريبي على الشركات في كل دولة مختلفًا عنه في الدول الأخرى، كان على الشركات العاملة في أكثر من ولاية واحدة مواجهة تكاليف محاسبية إضافية.

تعتمد الحكومات بالعموم على ضرائب الشركات التي تشكل جزءًا كبيرًا من العائدات، لكن دراسة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية صدرت عام 2008 صنفت هذه الضرائب على أنها أكبر الضرائب ضررًا على النمو الاقتصادي (هي وأخواتها من الضرائب التي تأتي بعائدات

---

[46] انظر جيمس نتز (2012) كيف توزع عقود الأطراف الثالثة ضريبة الشركات. تقرير. مركز السياسة الضريبية. (تشكل معهد السياسة الضريبية من معهد أوربان ومؤسسة بروكنغز).

كثيرة، مثل ضرائب الدخل والاستهلاك، التي كانت التالية في مقدار الضرر (جوهانسون وآخرون 2008). وكما ذكرتُ سابقًا، رأس المال سهل التنقل، والضرائب العالية قد تدفع الشركات إلى الانتقال إلى ولايات الضرائب فيها أقل، وهو ما يقلل القاعدة الضريبية والعائدات الضريبية والنمو الاقتصادي في بلدانهم الأصلية (غودسبيد 2022).

ضرائب أرباح رأس المال. لأسباب مشابهة، تعدّ الضرائب على أرباح رأس المال وأرباح الأسهم التي تدفعها الشركات كبيرة الضرر على النمو الاقتصادي. وجد المنمذِجون في مؤسسة الضريبة أن رفع المعدلات في شرائح ضريبة أرباح رأس المال في الولايات المتحدة سيكون أثره في الواقع *تقليص* الناتج الإجمالي الوطني ومن ثم فلن يعود على الحكومة بأي عائدات صافية.[47]

من الأسباب المحتملة أن مقدار رأس المال المنتَج في الاقتصاد مرن جدًّا – أي حساس جدًّا للتغيرات في العائد الذي يتوقع الناس الحصول عليه من رؤوس أموالهم. إن ارتفاعًا صغيرًا في ضرائب أرباح رأس المال يمكن أن يؤدي إلى فرق كبير في قرار الناس بين بناء سلع رأسمالية مثل المصانع والمعدات، وبين تكريس أموالهم للاستهلاك الحاضر.

يولد رأس المال دخلًا وثروةً *في المستقبل*، ويغذي الإنتاجية والتقدم. لذلك فالضرائب على رأس المال تقلل استهلاكنا المستقبلي لأنها مفروضة على ما يولّده. إن كبت الدخول المستقبلية يترك مالًا أقل في أيدي أجيال المستقبل لتستثمره لأجل مزيد من الإنتاج لأجل مستقبل أبعد، وهكذا تتراكم الخسائر مع مرور الزمن.

---

[47] انظر ويليام مكبرايد «ما الدليل بشأن الضرائب والنمو»، *مؤسسة الضريبة*، 18 ديسمبر 2012 (https://taxfoundation.org/research/all/federal/what-evidence-taxes-and-growth/). وللاطلاع على حساب مؤسسة الضريبة لأثر ضريبة أرباح رأس المال على الناتج الإجمالي الوطني في الولايات المتحدة، باستخدام نموذج التوازن العام لمؤسسة الضريبة، راجع غارت واتسون وإيريكا يورك (2021) «سيبلغ متوسط نسب الضرائب العليا مجتمعة 48 بالمئة حسب خطة بايدن الضريبية»، *مؤسسة الضريبة*، 23 أبريل 2021 (https://taxfoundation.org/blog/biden-capital-gains-tax-rates/).

كذلك فإن ضرائب أرباح رأس المال لا تقتصر على تثبيط تشكيل رأس المال، بل لها أثر مفسد كبير على قرارات الناس الاستثمارية. يستمر الناس في استثماراتهم القديمة الأقل إنتاجية، ويترددون في الخروج منها بسبب الضريبة المحتملة. و(كما شرحنا سابقًا، في نقاش التضخم) قد يجد الناس أنفسهم يدفعون ضريبة على الزيادات التضخمية كما يدفعون على المكاسب الحقيقية. النتيجة هي نمط دون المثالي في الاستثمار، وخسارة للاقتصاد بكامله (بريسول ميلنز 1995a).

هذه الإفسادات كافية لجعل ضرائب رأس المال أقل – أو إلغائها. لكن السلطات تجبي عائدات معتبرة من ضرائب رأس المال، وتقلق من أن ضرائب أرباح رأس المال إذا أصبحت نسبتها أقل من نسبة ضرائب الدخل فقد يتجنب بعض الناس الضريبة بجعل إيراداتهم في صيغة أرباح رأسمالية ضرائبها أقل من ضرائب الدخل. لكن حتى إذا كان بعض الناس، من الأثرياء خصوصًا، يستطيعون تجنب الضريبة بتحويل أعمالهم، فإن بعض الاقتصاديين يقولون إن هذا التجنب ليس هاجسًا كبيرًا إذا قورن بالإفسادات الكبيرة التي تسببها ضرائب رأس المال (على سبيل المثال، بريسول ميلنز 1992). يقول نقاد تسوية النسبتين أيضًا إن العادة أن تكون الرواتب أكثر يقينية بكثير من الأرباح الريادية، التي تحمل في جوهرها مخاطر أكبر. إن تسوية نسبة ضريبة الدخل ونسبة ضريبة رأس المال ستثبط الناس عن المخاطرة، التي تشمل إنشاء شركات جديدة.[48]

ضرائب المعاملات. الضرائب على المعاملات، مثل نقل الملكية أو تحويل الأموال، مضرة جدًّا كذلك. ليست هذه الضرائب من أكبر الضرائب تحصيلاً للعائدات الحكومية، لكنها تبطّئ العمل السلس للأسواق وتضر بخطط الناس للادخار والاستثمار والتجارة. يمكن أن يكون الضرر كبيرًا جدًّا: قال أحد الاقتصاديين من المملكة المتحدة إن آثار ضرائب نقل الملكية (مثل رسوم الختم على

[48] لقراءة المزيد عن أثر الضرائب على ريادة الأعمال، راجع إيمون باتلر (2020) *مقدمة إلى ريادة الأعمال*. معهد الشؤون الاقتصادية.

بيع البيوت) تجعل ضرر ضرائب معاملات الملكية أكبر بأربعة مرات من ضرر ضريبة الدخل، وأكبر بثمانية مرات من ضرر ضرائب الاستهلاك (ساوثوود 2017).

كما ذُكر سابقًا، يقترح الاتحاد الأوروبي ضريبة *معاملة مالية* لتمويل بيروقراطيته المركزية. سُمّيت هذه الضريبة «ضريبة روبن هود»، على أساس أن مليارات اليوروهات التي ستحصَّل فيها من المستثمرين الأغنياء والمؤسسات المالية ستوجَّه إلى المجموعات الأشدّ حاجة، دون أن يشعر دافعو الضريبة بألم كبير.[49]

لكن بعيدًا عن التشكيك في كون البيروقراطية ستنفق المليارات فعلًا على أصحاب الحاجة وليس على مشاريعها المفضلة، علينا أن ننظر في محل *العبء* الحقيقي لهذه الضرائب. قد تُجبى هذه الضرائب من المؤسسات الكبيرة، لكن في النهاية من *يدفعها* هو عملاء هذه المؤسسات – الناس العاديون الذين يدخرون لأيام تقاعدهم، أو السياح الذين يشترون عملة أجنبية، أو العملاء اليوميون للمصارف. هذه الضريبة لا تسرق الغني لتدعم الفقير، بل الفقراء هم الذين يحملون عبئها الأكبر (وورستول 2011).

الضرائب على الأفراد

ضريبة الدخل. الضريبة التالية في قائمة أشد الضرائب ضررًا هي ضريبة الدخل – على وجه الخصوص، النسب الأعلى من ضريبة الدخل. قد يكون واضحًا أن كبار الكسبة يستطيعون دفع المزيد من الضريبة، لكن أثر الاستبدال كبير عندهم. يملك كبار الكسبة الرفاهية المالية الكافية ليقللوا عملهم ويزيدوا راحتهم. كذلك فإنهم أسهل تنقّلًا ويستطيعون الانتقال بأنفسهم أو

---

[49] «تاريخ مقترح ضريبة المعاملات المالية»، *اللجنة الأوروبية: المديرية العامة، اتحاد الضرائب والجمارك*، 2013 (https://taxation-customs.ec.europa.eu/system/files/2018-04/history-proposal-financial-transaction-tax_en.pdf). راجع كذلك «العمل والاقتصاد واليورو: اتحاد الضرائب والجمارك: الرئيسة: ضريبة المعاملات المالية: ضرائب القطاع المالي»، *اللجنة الأوروبية*، 2013 (https://taxation-customs.ec.europa.eu/financial-transaction-tax_en).

بشركاتهم إلى ولايات الضرائب فيها أقل. يستطيع كبار الكسبة كذلك توظيف مستشارين يساعدونهم على تجنب الضريبة.

وجدت مؤسسة الضريبة أن رفع النسبة العليا من ضريبة الدخل سيقلّص الناتج الإجمالي الوطني في الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة أضعاف ما ستزيده في العائدات.[50] تؤكد التجربة هذا الأمر: في مناسبات متعددة عندما خُفّضت نسب ضريبة الدخل في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، *ازداد* إسهام كبار الكسبة (كما ذُكر في الفصل الأول) في عائدات ضرائب الدخل (غريكو 2004).

دلّت دراسة أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2008 بعنوان *الضرائب والنمو الاقتصادي* أن أكثر الأنظمة الضريبية تعزيزًا للناتج الإجمالي الوطني هو نظام تكون فيه نسب الضريبة منخفضة واستثناءاتها قليلة حتى يدفعها عدد أكبر من الناس. لا شك أن «النسب المنخفضة، والقاعدة الضريبية الواسعة» تبدو أفضل سياسة لكثير من أنواع الضرائب. النسب المنخفضة –للضرائب بالعموم، وليس لضريبة الدخل تحديدًا– أقل كراهيةً من جهة دافعي الضرائب (وأقل تجنّبًا) وتسبب مقدارًا أقل من الضرر الاقتصادي. كذلك فإن إزالة التعقيدات والإعفاءات من النظام الضريبي تساعد على توزيع العبء الضريبي على عدد أكبر من الناس، وتقلص في الوقت نفسه تكاليف دافعي الضرائب المحاسبية وتلغي الحاجة إلى صناعة «التخطيط الضريبي» الضخمة التي تساعد الناس على تقليص مستحقاتهم الضريبية.

تشير بعض الأدلة إلى أن حكومات العالم، ربما عندما واجهت سهولة انتقال كبار الكسبة، قبلت هذه الحكمة (إلى درجة ما)، لأن التقدمية في نسب ضرائب الدخل انخفضت منذ ستينيات القرن

---

[50] راجع تيموثي فيرمير «أثر ضرائب الدخل الفردية على النمو الاقتصادي»، *مؤسسة الضريبة*، 14 يونيو 2022 (https://taxfoundation.org/research/all/state/income-taxes-affect-economy/).

العشرين: قلة من الدول تفرض اليوم معدلات ضريبية تزيد على 50%.[51] لكن ضريبة الدخل المثالية قد تكون ضريبة ثابتة – أي ذات نسبة ضريبية واحدة لكل شرائح الدخل – دون أي إعفاء، ربما إلا إعفاء أصغر الكسبة تمامًا، وقد اتجه عدد من البلدان بهذا الاتجاه الآن.[52]

ضرائب الرواتب. الضرائب على الرواتب، التي تقدَّم عادة على أنها إسهامات في أنظمة التأمين التي تديرها الحكومة، مثل صناديق التقاعد ومعونة البطالة أو الرعاية الصحية، تُجبى من أرباب العمل، لكن الذي يدفعها في النهاية هو الموظف. النتيجة هي أن هذه الضرائب ترفع تكلفة التوظيف على أرباب العمل. مرة أخرى، يجعل هذا الأمر كل هذه الضرائب حريّة بالتجنّب، وهو ما يزيد من آثار التشويش الاقتصادي لضريبة الدخل.

ضريبة الميراث. الحجّة الناصرة لضرائب الوفاة هي أن الذين يرثون التركات الكبيرة، من أبويهم عادةً، يحصلون عليها دون أدنى جهد منهم. بعد أن يرثوا التركة، يصبحون أفضل حالًا، حتى لو اقتُطع جزء منها في الضريبة. وهذه الضرائب هي وسيلة أخرى لنقل الثروة من الأغنياء إلى الفقراء.

لكن هذه الضريبة تواجه كذلك اعتراضات أخلاقية واقتصادية. أولًا، ضرائب الدخل مناقضة للطبيعة الإنسانية: يشعر معظم الآباء برغبة قوية في ترك أصولهم لأبنائهم. وقد نشأت صناعة ضخمة لـ«تخطيط ضريبة الميراث» لمساعدتهم على تحقيق هذا (بريسول ميلنز 2002).

تعوق تكلفة تخطيط التركة الاقتصاد، كما تدفع هذه الضريبة الناس إلى جعل ثروتهم في الأصول التي لا تفرَض عليها هذه الضريبة، أو التي تفرَض عليها بنسبة أقل، لكن هذا قد لا يحقق

---

[51] إستيبان أورتيز إسبينا، وماكس روزر. الضرائب: «نسب ضرائب الدخل الهامشية من منظور تاريخي»، *عالمنا بالبيانات*، 20 سبتمبر 2016 (https://ourworldindata.org/taxation).

[52] انظر «الحجة لأجل الضرائب الثابتة»، تقرير خاص، *ذا إكونوميست*، 14 أبريل 2005 (https://www.economist.com/special-report/2005/04/14/the-case-for-flat-taxes).

مقدار الإنتاجية نفسه الذي تحققه البدائل الأخرى. في بعض الأماكن مثلًا، تُعفى الأراضي الزراعية من ضريبة الميراث، أو تحقق شروط الإعفاءات، وهو ما يدفع الأثرياء (ولا سيما في تقاعدهم) إلى شراء الأراضي الزراعية – وإن كانوا لا يزرعونها بالضرورة بالكفاءة المطلوبة. كما في ضريبة أرباح رأس المال، النتيجة هي أن رأس المال هذا (المزارع والمعدات) يستعمَل على نحو أقل إنتاجية، ولأجل ذلك يعاني الاقتصاد كله. حسبت مؤسسة الضريبة أن ضرائب الوفاة تقلّص الناتج الإجمالي المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من العائدات التي تحصلها.[53] في المملكة المتحدة، حَسَب المستشار الاقتصادي البريطاني باري بريسول ميلنز (1931–2012) أن ضرائب الوفاة قد أدت إلى عائدات سلبية في البلاد في القرن الذي كانت تُفرَض فيه (بريسول ميلنز 1995b). دفعت قلة شعبية ضرائب الميراث، إلى جانب تاريخها السيئ في جمع العائدات للحكومة، كثيرًا من الحكومات إلى إلغائها.[54]

خيارات أقل ضررًا

ضرائب الاستهلاك. قد تأتي ضرائب الاستهلاك بعائدات كبيرة للحكومة، لكن الاقتصاديين يعتقدون أن ضررها أقل من ضرر بقية الضرائب. لا تثبط هذه الضرائب الناس عن العمل كما تفعل ضرائب الدخل، ولا عن التوظيف كما تفعل ضرائب الشركات وأماكن العمل. ولا تؤدي إلى ضرر هيكلي طويل المدى في الإنتاجية كما تفعل ضرائب رأس المال. بل على النقيض من ذلك، تدفع الضرائب على الاستهلاك الناس إلى تقليل استهلاكهم وزيادة ادخارهم، فتترك معهم مزيدًا من المال متاحًا للاستثمار، ومن ثم تعزز الفعالية الإنتاجية لقطاع الشركات.

---

[53] ألان كول «ضرائب التركة والميراث حول العالم»، *مؤسسة الضريبة*، 17 مارس 2015 (https://taxfoundation.org/research/all/eu/estate-and-inheritance-taxes-around-world/).

[54] القائمة في المرجع السابق.

لكن النقاد يرون أن ضرائب الاستهلاك كثيرًا ما تكون رجعية. هذه الضرائب هي الأقوى أثرًا على الفقراء لأن الأسَر الأفقر أقل قدرة على تحمل الأسعار الأعلى الناتجة عن الضرائب المفروضة على مشترياتهم؛ أما الأثر على الأسَر الأغنى فأقل. كذلك فإن الفقراء ينفقون نسبة أكبر من ميزانيات بيوتهم بالمقارنة مع الأغنياء، لذلك فإن قدرتهم على الادخار أقل. وكما رأينا، ضرائب الاستهلاك التي تكون على شكل رسوم إنتاج تشكل قسمًا أكبر من سعر المنتجات الأرخص، التي من شأن الأسر الفقيرة أن تشتريها. أخيرًا، إذا كانت ضرائب الاستهلاك تدفع الناس إلى تقليل شرائهم، فإن هذا النقص في الطلب سيكون له أثر كساديّ على الإنتاج والنمو الاقتصادي.

يمكن لضرائب الاستهلاك أن تسبب تشوهات أخرى كذلك. بعضها، مثل ضريبة المبيعات العامة (وهي ضريبة على السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون، وتكون نسبة من التكلفة التجزئية المنشورة وتضاف إلى سعر الشراء النهائي الذي يدفعه المستهلك) قد تكون سهلة الحساب على باعة التجزئة، ولكن بعضها الآخر، مثل ضريبة القيمة المضافة، يصعب حسابه. يفرض هذا الأمر تكاليف محاسبية على الشركات – ولا سيما الشركات الصغيرة، التي قد لا تحتوي على اختصاصي في المحاسبة. لكن الشركات الصغيرة مسؤولة عن معظم التجارة والتوظيف – وفرض هذه التكلفة عليها يفرضها على الاقتصاد كله أيضًا.

ضريبة قيمة الأرض. ناصر الاقتصادي الأمريكي هنري جورج (1839–97) ضريبة مفردة على الأرض، والأرض محدودة المعروض (تقريبًا) ولا يمكن لجهد الأفراد إنتاجها. لذلك، لن تؤدي هذه الضريبة إلى تثبيط الإنتاج والنمو الاقتصادي. بل على النقيض، ستدفع إلى استخدام أكثر فعالية لهذا المورد الأساسي وتقدم للحكومات مصدرًا للعائدات مستقرًّا وقابلًا للتنبؤ.

لكن الانتقال إلى هذا النظام صعب سياسيًّا على ما يبدو. ملّاك الأراضي مجموعة مصلحية مهمة، قد تتحدى هذه الضريبة وما تتطلبه من تقويم للأراضي المفردة. قد تؤدي الضريبة كذلك

إلى تغيرات اقتصادية كبيرة، ولا سيما في استخدام الأراضي، تغيرات يمكن أن ترهق البنية التحتية والخدمات العامة الموجودة. وعلى كل حال، يفضل السياسيون أن تكون ضرائبهم متنوعة، بدلًا من الاعتماد على ضريبة واحدة، لأن تعدد الضرائب يقلل وضوح الحجم الحقيقي للعبء الضريبي ويسمح لهم بتفضيل بعض الأنشطة والمجموعات.

توسيع القاعدة. كثيرًا ما تسعى الحكومات إلى تعزيز عائداتها *بتوسيع قاعدة* الضرائب – بعبارة أخرى، بجلب مزيد من الناس أو الأفراد إلى نطاق الضريبة. قد يحمل الأمر آثارًا إيجابية. على سبيل المثال، إلغاء الإعفاءات والاقتطاعات (على ضرائب الدخل أو الشركات أو الاستهلاك) وتبسيط قوانين الضريبة على الاستثمارات (مثل مدخرات التقاعد الشخصية مثلًا)، قد يؤدي إلى أثر إيجابي هو تقليص تكاليف الالتزام التي يدفعها دافعو الضرائب وتكاليف الإدارة التي تدفعها الحكومة.

لكن سياسات توسيع القاعدة حين تجعل الضريبة مستحقّة من عدد أكبر من الأفراد والأنشطة، قد تواجه معارضة كبيرة. الإعفاءات والامتيازات والاقتطاعات الضريبية توجد عادة لأن مجموعة مصلحية ما قد ضغطت باتجاهها، ووجود هذه الاستثناءات يفيد كثيرًا من الناس. إن إزالة مكانة الإعفاء الضريبي من خطط التأمين الصحي في العمل في الولايات المتحدة مثلًا، أو من لباس الأطفال في المملكة المتحدة، أو من المدارس والجمعيات الخيرية في كثير من البلدان الأخرى، قد تثير غضبًا ومعارضة سياسية من المستفيدين من هذه الاستثناءات.

من الأفكار الأخرى لتوسيع القاعدة ضمان أن يدفع الموظفون الحكوميون الضرائب نفسها التي يدفعها الناس. على سبيل المثال، لا يدفع المسؤولون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضريبة الدخل، أما العمال الحكوميون في الولايات المتحدة فلا تُفرَض الضرائب على ما يحصلون عليه من منح وتعويضات عمل. إن إنهاء هذه الأفضليات وجعل موظفي الحكومة خاضعين

للنظام الضريبي نفسه الذي يخضع له الجميع يبدو عادلًا وخاليًا من الآثار السلبية – لكنه، مرة أخرى، سيواجه مقاومة شديدة، وقد لا تكون مكاسب العائدات كبيرة بما يكفي ليقبل السياسيون هذه المعارضة.

أقل الضرائب ضررًا

الإشراك في الدفع للخدمات. من أقل الضرائب ضررًا الضرائب التي هي في حقيقتها *رسم* على خدمة معينة، مثل رسوم جواز السفر، التي تهدف إلى تغطية التكلفة البيروقراطية. لكن خلافًا للضرائب، لا تكون الرسوم إكراهية دائمًا. قد يكون لدخول المتحف أو استخدام الجسر رسم مثلًا، لكن الناس ليسوا مجبرين على زيارة المتاحف أو استخدام طرق معينة: أمامهم خيارات أخرى متاحة.

لكن بعض الرسوم في الواقع إكراهية مثل الضرائب: لا يستطيع الفرد أو الشركة التخلص منها. تشمل هذه الرسوم الإكراهية مثلًا الرسوم التشريعية لتغطية فحص السلامة للمطاعم والمقاهي. من حيث الضرر المحتمل، أمامنا سؤالان جوهريان: هل يعكس الرسم التكلفة البيروقراطية للأمر، وهل له أثر اقتصادي معتبَر، مثل تخلي صاحب المقهى عن بيع المثلجات أو الكحول، التي يجب توفير رخصة لبيعها، أو حتى تخليه عن العمل كله. في الحالة المثالية، تكون هذه الآثار صغيرة، وتكون رسوم المستخدمين محدودة بالتكلفة الفعلية لتقديم السلعة أو الخدمة.

نادرًا ما تجمع الحكومات أي عائدات من رسوم الاستخدام. إن حجة وجود هذه الرسوم هي أنها تحمّل تكلفة السلع العامة للذين يستخدمونها ومن ثم تتجنب أذى الآخرين.

الضرائب البيغوفية. أقل الضرائب ضررًا هي الضرائب البيغوفية، أي الضرائب على الأنشطة التي تولد آثارًا خارجية سلبية. هذه الضرائب ببساطة توفّق بين التكلفة الخاصة للنشاط والتكلفة الاجتماعية له (مثل تلوث الهواء أو الماء) التي يفرضها على الآخرين. هذه الضرائب إذن

هي أقرب للأسعار منها إلى الضرائب، وأشبه بوضع سعر للموارد النادرة (مثل الهواء أو الماء النقي) التي لم يكن لها سعر من قبل. تعزز هذه الضرائب الاستعمال الفعال اقتصاديًّا للموارد. لكن إذا أردنا ألا تكون الضرائب البيغوفية ضارة، فيجب ألّا تعكس إلا التكاليف الفعلية التي تفرضها على الآخرين. لذلك ليس من شأن هذه الضرائب أن تكون مصدرًا معتبرًا لعائدات الحكومة.

8 مشكلات أخلاقية في الضرائب

الحجة الأخلاقية للضريبة

الحجة الأخلاقية لفرض الضرائب معلومة جدًّا. أولًا، الضرائب مهمة لتمويل الهدف الجوهري الذي وُجدت الحكومات من أجله: حماية المواطنين من العدوان الخارجي والجريمة الداخلية. تمول الضرائب الدفاع والشرطة والنظام القضائي، وتقدم الأمان الذي في سياقه يستطيع المواطنون أن يعيشوا بسلام ويتمتعوا بالحياة التي يرونها الأفضل لأنفسهم وأسرهم. والحياة الأخلاقية غير ممكنة في غير هذا الحال. قد تمول الضرائب كذلك الوصول العام للخدمات القانونية حتى يستطيع الجميع الوصول إلى العدل الشخصي، مهما كان وضعهم المادي.

تفيد الضريبة حياة الناس بطرائق أخرى أيضًا. تدفع الضريبة ثمن البنى التحتية مثل الطرق والمرافئ، التي تسهل التجارة وتزيد من فعالية الاقتصاد الخاص، وتوفر بذلك جهدًا إنسانيًّا وتنشر الازدهار في المجتمع. قد تساعد السياسة الضريبية أيضًا على إدارة الاقتصاد وتوجيهه نحو الاستقرار والنمو على المدى الطويل، وتوفر قدرة أكبر على التنبؤ بالحياة اليومية وتزيد من إنتاجية العمل ومكافأته.

تمكّن الضرائب من توفير سلع وخدمات عامة أخرى مثل المنتزهات والمتاحف والأوركسترات والمعارض، وكل هذه الأمور مهمة للثقافة الإنسانية والازدهار. قد تساعد الضرائب كذلك على إصلاح إخفاق السوق –في المواضع التي قد تنتج فيها دوافع السلوك الفردي نتائج غير مفيدة اجتماعيًّا – فتبعد الحوافز مثلًا عن تلويث الهواء والمياه وإنضاب الموارد الطبيعية. تمول الضرائب كذلك البحث والتطوير اللذين يوفران منافع طويلة المدى للمجتمع كله.

وتمضي هذه الحجة لتقول إن الضرائب يمكن أن تشجعنا على اختيار أسلوب حياة ينفعنا وإن لم يكن طبيعيًّا لنا. على سبيل المثال، قد تدفعنا الضرائب إلى توفير دخل لسنوات تقاعدنا، وإلى توفير أنواع أخرى من الأمان مثل مساعدة أهل البطالة والإعاقة، كما تبعدنا عن الاختيارات المضرة في أسلوب الحياة مثل التدخين. قد تساعد الضرائب على ضمان تلقّي الأطفال للتعليم المناسب، الذي يحضّرهم للحياة في المستقبل، كما توفر خدمات اجتماعية لحماية الأطفال الذين يعانون الانتهاك أو الإهمال. تمول الضرائب كذلك خدمات الرفاه الاجتماعي، مثل دعم الدخل والإسكان المجتمعي، حتى يحصل حتى الفقراء على مستوى معيشي كريم؛ لأنهم في هذه الحالة وحدها يستطيعون أن يختاروا ويتصرفوا على نحو يحقق حاجاتهم الأساسية وتطلعاتهم. يمكن استخدام الضرائب كذلك لتوفير ضمان اجتماعي للعاجزين أو العاطلين عن العمل، ولتوفير الرعاية الصحية، حتى لا يضطر أحد إلى معاناة الحرمان والمشقّة دون ذنب منه. كذلك يمكن استعمال الضريبة لجعل المجتمع أقرب إلى المساواة والعدل بإعادة توزيع الدخل والثروة من الأغنياء إلى الفقراء.

على المستوى الأعمق، تجسد الضريبة فكرة العقد الاجتماعي. تسمح الضريبة للخيارات الجمعية بشأن الأولويات العامة أن تنفَّذ لتضمن تلبية حاجات وتفضيلات كل المعنيّين. تذكّر الضرائب كذلك الناس بالتزاماتهم بالآخرين الذين قد يكونون أقل ثراءً، وبأن نجاحهم الشخصي يعتمد في جزء كبير منه على الدعم الجمعي من المجتمع وليس على الجهد الفردي والحظ فقط.

> *ليست الضرائب إلا إسهامات تُطلب من المواطنين بوصفها حصتهم من نفقات الحكومة.*
> الاقتصادي الفرنسي بول ليروي بوليو (1843–1916).

هذه هي الحجة الأخلاقية للضرائب. أما الحجج الأخلاقية *ضد* الضرائب فقلّما نسمع عنها شيئًا، وإن كانت كثيرة وقوية على نحو مفاجئ.[55]

الإكراه والأخلاق

أولًا، قد تكون الضريبة ضرورية، لكنها حتى في هذه الحالة تعتمد على استخدام *القوة*. إن الضرائب اليوم ذات المستويات العالية تاريخيًّا لم تكن لتكون ممكنة لولا أن الممتنعين عن الدفع يواجهون الغرامات أو السجن بسبب امتناعهم. لمنع شرور أكبر (مثل الغزو أو الإرهاب)، قد يكون هذا الإكراه مبررًا. لكن الإكراه في حد نفسه شر أخلاقي: فهل يمكن تبريره لتمويل *كل شيء* يفعله المسؤولون المنتخبون؟

كذلك فإن الضرائب تجبر الناس على دفع ثمن أشياء لهم عليها اعتراضات أخلاقية جوهرية، مثل الإجهاض بتمويل الدولة، والحروب الخارجية، والمدارس المختلطة. رغم هذا، تجبرهم الدولة على التعايش مع الفكرة الموحشة أنهم يمولون أشياء يعتقدون أنها فاسدة، بل وقاتلة.

وكيف نعرف أن المجتمع يستفيد حقًّا من الأنشطة التي تموّلها الضرائب؟ إن منفعة المنتفعين وخسارة الدافعين ليستا إلا شعورين شخصيين *ذاتيين*. لا يمكننا أن نقيسهما *موضوعيًّا*، فكيف يمكن أن نعرف أن التوازن يستحق الإكراه؟

حتى لو قبل الناس أن الإسهام الضريبي هو فعل خير، قد يحملون اعتقاد أن كثيرًا منه يُهدَر على البيروقراطية أو السياسة أو الفساد. هل يمكن أن نبرر *إكراههم* على تمويل نظام يعتقدون أنه خذلهم؟

---

55 هذا الفصل مبني على إيمون باتلر (2020) الحجة الأخلاقي لخفض الضرائب. في *ضريبة الدخل المفردة: التقرير النهائي للجنة الضرائب 2020* (ألستر هيث وآخرون). حلف دافعي الضرائب.

إن إكراه إنسان على الدفع لنشر أفكار يكفر بها ويمقتها خطيئة واستبداد. الرئيس الأمريكي توماس جفرسون (1742–1826).

الدولة والفرد

تقلّص الضرائب قدرة الناس على استعمال مواردهم على النحو الذي يعتقدون بصحته ومناسبته لأنفسهم وأسرهم. يجعل هذا الحال الناس كائنات أخلاقية غير كاملة، تفقد بعضًا من قدرتها على اتخاذ مسؤولية أفعالها. لا يمكن اعتبار الناس أخلاقيين أو غير أخلاقيين إلا إذا كانوا يتحكمون بما يفعلون. تحرم الضرائب الناس من قدر كبير من هذه السلطة الفردية.

لا استبداد أكبر من إكراه إنسان على الدفع لشيء لا يريده لمجرد أنك تعتقد أنه خير له. المؤلف الأمريكي روبرت هينلين (1907–88).

قد تصحّ الحجة بحق الحكومات المنتخبة باتخاذ بعض القرارات بالنيابة عن المواطنين، لكن هذا منحدر زلق. إذا أعطينا الدولة السلطة الأخلاقية على بعض خيارات الناس، فأين تتوقف هذه السلطة؟ يبدو أنه ما من حدٍّ منطقي تتوقف عنده. وتذكر، *الأفراد* وحدهم هم أصحاب القيم، أما *المؤسسات* مثل الدولة فلا تحمل أي قيم. قد يختار الناس التعامل مع مشاريع جمعية مثل الدفاع، لكن تعاملهم ليس كيانًا فوق إنساني يحمل قيمًا يمكن أن تمحو قيم *الأفراد* الذين يشكلونه. الأفراد وحدهم هم أصحاب القيم والأخلاق. لكن الضرائب تحاول أن تجعل أخلاقًا «جمعية» مفترضة فوق أخلاق الأفراد.

المسؤولية الشخصية. ويمضي النقد فيقول إن الضرائب تقوّض المسؤولية الشخصية. قد يودّ الناس الاعتناء بأقربائهم المسنين مثلًا، أو تقديم تعليم أفضل لأطفالهم. لكن الخدمات الممولة بالضرائب تمحو هذه الاختيارات وتضع محلها أولويات ناس آخرين.

كذلك فإن دفع الضرائب قد يُقنع الناس بأنهم لم يعد لديهم أي التزام اجتماعي آخر. دائمًا يُقال للناس إن ضرائبهم تدفع للخدمات الأساسية مثل التعليم والرفاه والشرطة. لذلك فقد لا يشعرون بأي اندفاع أخلاقي للتدخل إذا رأوا إهمال أطفال أو جريمة تخريب متعمد، إذ يعتقدون أن التعامل مع هذه الأمور هو مسؤولية السلطات المتنوعة التي يدفعون الضرائب لها.

الضرائب تزاحم العطاء الخاص

يعتبر العطاء الخيري مهمًا للقضايا الخيرة مثل المدارس والمشافي والمكتبات ومعارض الفن والموسيقا والبحث الطبي وبيوت الرعاية، لكن الضرائب العالية تقلل المال في يد المتبرعين المحتملين لدعم هذه الأنشطة. وعندما يعتقد الناس أن الدولة ستوفر شيئًا ما، فإن دافعهم للإسهام فيه بأنفسهم يقلّ: لماذا ندعم التعليم أو البحث الطبي أو الرعاية الاجتماعية إذا كانت الحكومة قد تولت هذه المسؤوليات؟ ما الفرق الذي سيصنعه فرد واحد أمام موارد الحكومة الضخمة؟[56]

للأمريكيين تاريخ طويل من الإحسان. باع أندرو كارنيجي المولود في إسكتلندا، مثلًا، شركته لصناعة الصلب عام 1901 بثمن 480 مليون دولار واستعمل معظم هذا المال لتمويل البحث العلمي والمدارس والمكتبات والجامعات.[57] واليوم، ينفق بيل وميلندا غيتس معظم ثروتهما من البرمجيات لدعم التعليم والرعاية الصحية والقضاء على الملاريا.[58] إن السبب الذي يجعل

---

[56] من الأمثلة التقليدية مؤسسة قوارب النجاة الوطنية الملكية البريطانية، التي تأسست باستقلال عام 1824، ثم واجهت أوقاتًا صعبة. لذلك في 1854، قبلت المؤسسة 2,000$ في منحة حكومية. لكل كل جنيه وضعته الحكومة خسرت المؤسسة أمامه جنيهًا ونصفًا من التبرعات الطوعية. في 1869، استقلت مرة أخرى وازدهرت على التبرعات الخاصة منذ ذلك الوقت.

[57] انظر «أندرو كارنيجي: الرائد. المستبصر. المبتكر.» شركة كارنيجي في نيويورك، بلا تاريخ (https://www.carnegie.org/interactives/foundersstory/#!/).

[58] «يتعهد بل غيتس بالتبرع ‹بكل ثروته تقريبًا› البالغة 113$ مليار لمؤسسته»، *ذا غارديان*، 15 يوليو 2022 (https://www.theguardian.com/us-news/2022/jul/15/bill-gates-billions-fotune-donate-foundation).

مواطني الولايات المتحدة ينفقون للأهداف الخيرية أكثر من مواطني الدول الأخرى هو أن الولايات المتحدة تقتطع أقل بكثير من أموال مواطنيها في الضرائب، وتحفز الأفراد على العطاء الخاص.[59] في الدول ذات الضرائب الأعلى، يستنزف فرض الضرائب العالية العطاء الخيري.

تضارب المصالح

من المشكلات الأخرى أن دافعي الضرائب لا يملكون كبير قولٍ في تحديد مكان إنفاق أموالهم. والفترة بين كل انتخابات وانتخابات تالية سنوات طويلة. عندما تأتي الانتخابات، يُطلب من الناس أن يصوّتوا، لا على برامج إنفاق مفردة، بل على حزم كاملة من الإنفاق – تتنوع بشدة بين التعليم والرفاه والنقل والدفاع وغيرها. هذا الأمر يعطي المشرّعين فكرة سيئة عن أولويات دافعي الضرائب، وينتهي الحال بالناخبين بأن يصوتوا على حزم فيها أشياء يعترضون عليها أخلاقيًّا.

كذلك فكما يشير اقتصاديو مدرسة الخيار العام، إن المفترض أن تنفَق الضرائب للمصلحة العامة. لكن قرارات السياسة العامة مليئة بالمصالح الشخصية – مثل المصالح الحزبية للسياسيين والمصالح الشخصية للمسؤولين. لا يمكن أن تكون هذه السياسة أساسًا أخلاقيًّا للضرائب (باتلر 2012).

السياسة بين مجموعات المصالح. كلما نما القطاع العام أكثر، ازداد عدد الناس الذين قد ينتفعون بتوسيعه أكثر (مثل العمال في الحكومة والمستفيدين من رواتب التقاعد والمعونات الحكومية). لذلك تنمو الدولة لا بسبب الضرورة ولا المصلحة العامة ولا الداعي الأخلاقي، بل لمجرد المصلحة الخاصة. كلما ازداد حجم الدولة، قلّ تفكير الناس بالمصلحة العامة وازداد تفكيرهم بأن حصتهم من نفقات الدولة يجب أن تكون أكبر.

---

[59] مقارنات عالمية للعطاء الخيري، *مؤسسة دعم الجمعيات الخيرية*، 2006.

وكلما ازداد المال الذي يتدفق في العملية السياسية، ازدادت الفرص أمام السياسيين والمسؤوليين ومجموعات الضغط لتعزيز مصالحهم الخاصة على حساب دافعي الضرائب. تزداد الفرصة لشراء الأصوات، بتوجيه المنح والمساعدات للداعمين، كما تزداد فرص ضغط الصناعات للحصول على معاملة خاصة، لِقاء تمويل حزبي أو حتى رشوة مباشرة. كلما ازداد حجم المال المجبيّ في الضرائب، ازداد الاقتتال عليه بين مجموعات المصالح وابتعد عن القضايا المستحقّة أخلاقيًّا.

الانتخابات مزادات متقدمة على سلع مسروقة. الفكاهي الأمريكي هنري لويس منكن (1880–1956).

كما لاحظ فردريك هايك (1976)، يعزز هذا الأمر النزاع بين المجموعات الاجتماعية.[60] في سوق العمل، يستطيع الناس على اختلافهم اختيار منتجات مختلفة: فشراؤك لجهاز آيفون لا يمنعني من شراء جهاز أندرويد. لكن في السياسة، تجري قرارات السلطة التشريعية *على الجميع* – بشأن مقدار الإنفاق على الدفاع بالمقارنة مع الفنون مثلًا، أو بشأن كون أجور الأطباء أعلى من أجور المعلمين. لذلك، تصبح المجموعات المختلفة صاحبة القيم المختلفة متناحرة فيما بينها حين تتنازع للحصول على التمويل الحكومي. وهذا العداء بين الفئات المختلفة يقوّض أخلاق المجتمع.

نقص الكفاءة في الإنفاق الضريبي

يعتقد معظم الناس أن في مقدورهم أن ينفقوا أموالهم على نحو أفضل من الحكومة. ولعلهم محقون فعلًا. بعبارة ميلتون فريدمان، عندما تشتري شيئًا لتستعمله، فإنك تطلب الجودة الجيدة والسعر الجيد. أما عندما تشتري شيئًا لغيرك (هدية عيد ميلاد مثلًا)، فسيكون تركيزك على السعر أكثر من الجودة. عندما تنفق مال غيرك على نفسك (مثل غداء حساب النفقات)،

60 للاطلاع على تلخيص، انظر إيمون باتلر (2012) أسطورة العدالة الاجتماعية (الفصل 8). في *فردريك هايك: أفكار وآثار الاقتصادي اللبرتاري*. دار هاريمان.

فسيكون تركيزك على الجودة أكثر من السعر. عندما تنفق مال غيرك على غيرك (مثل القطاع العام)، فسيكون تركيزك أقل على السعر أو الجودة.[61]

يمكن للجمعيات الخيرية والتطوعية إنفاق أموال الناس على نحو أفضل من الحكومات (برأي النقاد) لأن هذه الجمعيات أكبر قدرة على معاملة الناس على أنهم أفراد وعلى تكييف الدعم على نحو مبتكر لتلبية احتياجاتهم، أما الموظفون الحكوميون فعليهم الالتزام بقواعد صارمة. لذلك يمكن أن تساعد جمعية خيرية إنسانًا عاطلًا عن العمل بدورة تدريبية عن الحيَل في مقابلات التوظيف، أما الموظف الحكومي فقد يعجز عن فعل أي شيء سوى دفع معونات نقدية.

يقول السياسيون «نحن» لا نستطيع تحمل خفض للضرائب. ربما نحن لا نستطيع تحمل السياسيين. الناشط والناشر الأمريكي ستيف فوربس (1947–).

الشكوكية والصدأ الأخلاقي

كلما ارتفعت الضرائب، ازداد احتمال أن يراها الناس مصادرة ظالمة بدلًا من أن يروها تمويلًا لخدمات، وازداد احتمال أن يروا أنفسهم مستغَلّين لصالح النخب، بدلًا من أن يروا أنفسهم مُسهمين بإرادتهم في توفير الخدمات العامة الأساسية، وازداد اعتقادهم بأن أموالهم تنفَق على أنشطة هامشية أو عبثية أو حتى غير مرغوبة.

تستجيب السلطات عادة لهذه المقاومة من دافعي الضرائب بطريقتين. أولًا، قد تضيّق السلطات القوانين وترفع الغرامات على عدم الالتزام – أي *زيادة* الإكراه. لكن هذا يزيد من الضغينة ويسرّع الدوران في الدوامة الأخلاقية الهابطة.

[61] ميلتون فريدمان، مقابلة *فوكس نيوز*، 15 مايو 2004 (https://www.foxnews.com/story/your-world-interview-with-economist-milton-friedman).

ثانيًا، قد تحاول الحكومات جمع بعض العائدات بطرق أقل وضوحًا – «الضرائب المخفية» المذكورة سابقًا، لكن هذا ليس إلا خداعًا. فأي شركة تجارية تخفي نفقاتها كما تخفيها الحكومات لن تلبث كثيرًا حتى تواجه ملاحقة جنائية. وعلى المستوى الأخلاقي، الأمر ببساطة خداع.

الضريبة والطبيعة الإنسانية

الحجة الأخلاقية لصالح تمتّع الناس المنتجين والناجحين بثمار إبداعهم وعملهم الجاد حجة قوية. يشجّع هذا الأمر الأنشطة المنتجة وينفع المجتمع كله في النهاية.

لكن الضريبة على الدخل والادخار والهدية في رأي النقاد، تناقض طبيعتنا الإنسانية الجوهرية. إن الدافع الإنساني القوي الذي يدفع الإنسان لإعالة أولاده مثلًا، تناقضه ضريبة الميراث – وهي ضريبة تأتي على الأسر في أسوأ أوقات حياتها (بعد وفاة فقيدها)، وهي مكروهة بشدّة إلى درجة أن جهدًا كبيرًا يُستثمر لتجنبها (بريسول ميلنز 1994).

إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار ويتزايد، لحصول الاغتباط بقلة المغرم. الفيلسوف والمؤرخ وعالم الاجتماع العربي ابن خلدون (1332–1406).

هل الضريبة سرقة؟ هل الضريبة إذن شبيهة بالسرقة؟ إن المصطلح مشحون، لذلك فلعلّه غير لائق بالنقاش الأخلاقي. خلافًا للسرقة، يدعم الضريبة تبرير بأنها (على الأقل من حيث المبدأ) مفروضة بقرار الأغلبية، وبعد نقاش عام، ولأهداف عامة وليست خاصة.

مع هذا، يقول النقاد، إنه إذا سرق شخصان المال من ثالث بالقوة وأنفقاه على أنفسهما، فهذه سرقة حتمًا. لكن إذا أخذ 51% بالقوة القضائية المال من البقية الذين يشكلون 49% وأنفقوها كما يرون، فهل الفرق كبير حقًّا؟

جباية الضرائب فوق الحد الضروري بالمطلق سرقة مشرَّعة. الرئيس الأمريكي كالفن كولدج (1872–1933).

ختام

لا ينبغي إذن أن يُنظَر إلى الضرائب على أنها دليل على مجتمع أخلاقي كريم. تقوم الضرائب على الإكراه، وتقوض المسؤولية الشخصية، وتزاحم العمل الخيري، وتزرع النزاعات، وتكافئ السلطة وتثبط العمل والادخار والإبداع. قد يكون بعض الضرائب ضروريًّا للعمل الآمن والسلس للمجتمع، لكن هذا لا ينبغي أن يعفيها من التدقيق الأخلاقي.

9 ضرائب أفضل وأبسط؟

تقصير

تلعب الضرائب دورًا مهمًّا في عمل اقتصادات العالم. ففي معظم الدول المتطورة، تشكل الضرائب ما بين ثلث الدخل الوطني ونصفه. كيف تُجبى هذه المقادير الضخمة وكيف تُنفَق، هذه مسألة لها عواقب كبيرة على العدالة والحوافز والإنتاج والفعالية والازدهار.

لذلك كان للمرء أن يتخيل أن أنظمة الضرائب تصمَّم بعناية، بناء على رؤية ومبدأ، وعلى نحو يقلل أي اضطرابات أو تثبيطات في الاقتصاد. لكن هذا التخيل بعيد عن الواقع. في كثير من الأحيان، وربما في معظمها، لا تكون الأنظمة الضريبية نتيجةً متسقة لعمل العقول المنطقية، بل نتيجة شديدة التنافر لآلاف المبادرات السياسية الطائشة وغير المترابطة، إذ تدفع كل منها باتجاه أو بآخر، على مر السنوات والعقود. هكذا تصبح الأنظمة الضريبية شديدة التعقيد وبالية. قد تسعى هذه الأنظمة إلى تحقيق أهداف العمالة الكاملة والأسعار المستقرة والنمو والتجارة (وإن كانت هذه الأهداف تتعارض فيما بينها أحيانًا). في كثير من الأحيان، تعجز الأنظمة الضريبية عن تحقيق مبادئ آدم سميث الأساسية: العدالة واليقينية والسهولة والفعالية.

العدالة. ليس الظلم نادرًا في الأنظمة الضريبية. لكن هدف العدالة نفسه كثيرًا ما يتعارض مع الأهداف الأخرى. على سبيل المثال، قد تقتضي العدالة أن يدفع كبار الكسبة نسبًا ضريبية أعلى، لكن هذا يعني معاملة الناس على نحو مختلف، وهو أمر غير عادل. قد يبدو من الظلم أن بعض الأطفال يرثون ثروات عظيمة، ومن المحمود أن يدّخر الناس ليُعيلوا أسرهم.

اليقينية. كثيرًا ما تكون الأنظمة الضريبية غامضة أيضًا. إن كثرة الضرائب تصعّب على الناس معرفة ما يدفعونه حقًّا. كثرة الاقتطاعات والإعفاءات تعني أن على الناس أن يوظفوا محاسبين

ليملؤوا نماذجهم الضريبية. إن في النزاعات القانونية على تفسير القوانين المعقدة تكلفة ضخمة ولَبسًا كبيرًا.

السهولة. تحاول الحكومات فعلاً أن تسهّل على الناس دفع الضرائب. ضريبة الدخل والضرائب الاجتماعية تُقتطع من مصدر الدخل، وضرائب المبيعات تضاف إلى أسعار الشراء، وهلمّ جرًّا. لكن مرة أخرى، هذا الأمر يخفي العبء الضريبي الحقيقي، فيسبب تناقضًا بين الشفافية والعدل.

الفعالية. الفعالية في الضرائب هي انخفاض تكلفة جبايتها وعدم تحقيقها لأي تشويش في النشاط الاقتصادي فوق الحد الأدنى. لكن جباية الضرائب في معظم البلدان مكلفة (وتشهد على ذلك بيروقراطيات الضرائب الكبيرة) ومسبّبة لتشويش الأسواق – إذ تفضل بعض الاستثمارات والصناعات على غيرها، مثلاً.

العمالة والأسعار والنمو والتجارة. لم تحمنا السياسة الضريبية الفاعلة من التذبذبات الكبيرة في البطالة أو التضخم. تعاني اقتصادات كبيرة كثيرة انخفاضًا في معدلات النمو. التعرفات الجمركية أخفَض من ذي قبل، لكن أنواعًا أخرى من الحواجز لم تزل موجودة (باتلر 2022b).

كفاية الإيرادات. لم تقِ السياسة الضريبية الحكومات من الغرق في العجز. بل تُمَرَّر تكاليف نفقات اليوم إلى الأجيال المستقبلية بصيغة دَين، وهو أمر يعارض العدالة مرة أخرى.

البساطة. نادرًا ما تكون الأنظمة الضريبية بسيطة. يتألف النظام الضريبي في المملكة المتحدة من أكثر من عشرة ملايين كلمة: تستغرق قراءته فقط بالكامل 50 يومًا (وليلة). أما الأحكام والتشريعات الضريبية في الولايات المتحدة فتشكّل «فقط» أربعة ملايين كلمة، لكن يُضاف إليها مجلدات كثيرة من أحكام المحاكم. أُضيف تقريبًا 99% من هذه الأنظمة بعد 1935، ونصفها

بعد 1990.[62] لكن النظام الضريبي كلما كان أطول، كان أقل بساطة وازداد احتمال تضاربه مع اليقينية والفعالية والعدالة.

تعقيد الضريبة بحد ذاته نوع من الضريبة. السياسي الأمريكي ماكس بوكس (1941–).

الحداثة. تعاني الأنظمة الضريبية من قلة قدرتها على مواكبة حركة الأسواق. قد تحاول السلطات فرض ضرائب على أنواع مختلفة من المنتجات أو الأنشطة، لكن الأسواق سريعًا ما تخلق منتجات وأنشطة جديدة لا تنطبق عليها تعريفات ما فُرضت عليه الضريبة. تستجيب السلطات بالعموم بإضافة مزيد من التشريعات، وهو ما يزيد من التعقيد.

تحقيق الأهداف

يودّ كثير من الناس أن يكون النظام الضريبي أبسط وأعدل. لكن هذين المبدئين قد يعارضان أهدافًا أخرى. تبسيط الضرائب يقلل الوقت والمال والتوتر في تعامل الناس مع النماذج الضريبية، وقد يجعل النظام الضريبي أعدل بالمقارنة مع النظام المعقد الذي يستطيع الواصلون إلى مساعدة الخبراء المكلفة وحدهم التعامل معه على نحو يواتي مصالحهم. لكن التبسيط قد يعارض فكرة تحميل مزيد من العبء للأقدر على تحمله أو فكرة تشجيع الأنشطة النافعة مثل الاستثمار وتثبيط الأنشطة الضارة مثل التلوث.

من شأن السياسة الضريبية العقلانية أن تجعل الضرائب على أبسط صيغة ممكنة بالنظر إلى أهدافها المتضاربة، وأن تضمن أن تكون منافع أي تعقيد أكبر من تكاليفه. لكن السياسة الضريبية ليست مقودة بالعقل وحده: لا بد من أن تتدخل السياسة. بل قد يرحب السياسيون بالتعقيد، إذ يخفي العبء الحقيقي للضرائب ويقلل معارضة الشعب لها. للحصول على مزيد من

---

[62] جوزيف بيشوب هنشمان «كم عدد الكلمات في النظام الضريبي؟»، *مؤسسة الضريبة*، 15 أبريل 2014 (/https://taxfoundation.org/blog/how-many-words-are-tax-code).

الأصوات، قد يبني السياسيون إعفاءات معقدة لمجموعات مفضَّلة. ينبغي على أي خطة لإصلاح الضرائب أن تكون واعية بهذه العقبات.

من النماذج المدروسة للنظام الضريبي الصالح ما نجده في مراجعة مرليز، التي قادها عالم الاقتصاد البريطاني الحائز على جائزة نوبل السير جيمس مرليز (1936–2018)، إذ جمع في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مجموعة من الخبراء العالميين للنظر في المسألة.[63] استنتجت المراجعة أولًا، أن النظام الصالح يجب أن يُبنى على نحو متسق لتحقيق الحاجات التمويلية الإجمالية للحكومة. يجب كذلك أن يكون النظام شفافًا وألّا يخصص الإيرادات لأهداف معينة. يجب كذلك ألا يفرض أن تخدم كل ضريبة كل هدف، ما دام النظام بالإجمال يحقق أهدافه العامة. ثانيًا، يجب أن يحرص النظام على حياديته، وأي انحراف عن هذه الحيادية (مثل الضرائب على الأنشطة الضارة بيئيًّا، أو الإعفاءات الضريبية لدعم البحث والتطوير) يجب أن يكون مسوَّغًا تمامًا. ثالثًا، يجب أن يكون النظام بالإجمال تقدميًّا، إذ يفرض الضرائب على أقدَر الناس على تحملها – لكن على أساس مواردهم التي جمعوها في كل أعمارهم، لا ما يملكونه في أي لحظة من الزمن.[64]

مبادئ الإصلاح

الضرائب تسبب الأذى. أول مبدأ في أي إصلاح ضريبي ناجح هو الإقرار بأن بعض الضرائب (أو حتى معظمها) يسبب الأذى حتمًا. يتعامل الناس تعاملات طوعية، فيتبادلون السلع أو الخدمات لقاء المال، لأن كل أطراف هذه التعاملات يستفيدون. لكن الضرائب تقلص القيمة

63 جُمعت استنتاجات مراجعة مرليز في كتاب ستوارت آدم وزملائه (2011) *الضرائب بالتصميم*. مطبوعات جامعة أوكسفورد.

64 المرجع السابق، الفصل 20.

المنتَجة لأنها تعيق وتحرّف هذه التعاملات. بل وإن الضرائب تأخذ القيمة من الأفراد وتحولها إلى العملية البيروقراطية التي لعلّها ستستعمل هذه الموارد على نحو أقل كفاءة من الأفراد أنفسهم.

عندما يؤخذ من أرزاق الناس ضرائب أكثر من الضروري لتحقيق التزامات الحكومات ونفقات إدارتها الاقتصادية، يصبح هذا الأخذ نهبًا وحشيًّا وانتهاكًا للمبادئ المؤسسة للحكومة الحرة. الرئيس الأمريكي غروفر كليفلاند (1837–1908).

يُستثنى من هذا الضرائب البيغوفية، التي تهدف إلى منع تآكل القيمة بالأنشطة من قبيل التلوث أو الصيد الجائر. بل تهدف هذه الضرائب إلى تعزيز القيمة بإعطاء المتاجرين صورة أقرب إلى العقلانية عن قيمة كل مورد. لكن الضرائب البيغوفية يمكن أن تُرفع أو تخفَض خطأً على نحو يرفع من قيمة هذه الموارد فوق الحد المناسب، أو يخفضها تحت الحد المناسب، وقد يزيد فيها السياسيون لجمع العائدات. لذلك إذا لم تكن هذه الضرائب ذات بنية جيدة، فهي أيضًا تُؤدي إلى نقص في القيمة المنتجة.

تقليل الضرائب إلى حدها الأدنى. لعلّ أن أسهل طريقة لتقليص الأذى الناجم عن الضرائب هو تقليلها إلى الحد الأدنى. وأفضل طريقة لفعل هذا في وجهة نظر اقتصاديي جهة العرض، هو تقليص الحاجة إلى هذه الضرائب – أي تقليص النفقات العامة. في هذه الحالة، تصبح الضرائب أبسط، وتقل الحاجة إلى الإجراءات المتخذة لمنع التجنّب، وتنخفض تكاليف الإلزام كذلك (أي تكاليف الإجراءات ضد التهريب أو التهرب).

إذا ارتفعت الضرائب، فإنها تؤدي أحيانًا إلى تقليص استهلاك السلع المفروضة عليها، وأحيانًا إلى تشجيع التهريب، ولذلك تجمع للحكومة عائدات أقل مما كانت لتجمعه من ضرائب أكثر اعتدالًا. عالم الاقتصاد الإسكتلندي آدم سميث (1723–90).

تقليص النفقات الحكومية

إن ضبط النفقات الحكومية ليس سهلاً: الضغط موجود دائماً من مجموعات المصالح والعموم لتوسيعها. لكن على مر القرون، اقترُحت عدة استراتيجيات.

حدّ الدين. في القرن الثامن عشر، ظهرت في بريطانيا والولايات المتحدة حجج بشأن مخاطر «الدين الوطني».

سيقتضي منع الحكومات من الدين أن عليها أن تعيش في حدود إيرادات الضرائب الموجودة اليوم، دون أن تستطيع إزاحة العبء إلى أجيال المستقبل. لكن الحكومات قد تحتاج إلى الاستدانة لتمويل الحروب أو التعامل مع الجائحات أو غيرها من الطوارئ. حتى في الأوقات العادية، قد يكون من المنطقي أن تستدين الحكومة لتمويل مشاريع بنية تحتية طويلة الأمد مثل الطرق والجسور –كما تستدين الأسر لشراء البيوت والسيارات– لتستفيد منها الآن بدلاً من الانتظار عقوداً من الزمن.

> *لا شيء أحرَى بإنتاج سُبات شبيه بالموت في البلد من نظام ضريبي موسَّع ودين وطني كبير.*
> مؤلف الكتيبات الإنجليزي ويليام كوبت (1763–1835).

بأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، أدّت الحاجة إلى حدّ الاستدانة إلى دعوات إلى *ميزانيات متوازنة*، أي أن تكون ميزانيات الحكومة متوازنة، على مر فترة محددة – سبعة أعوام أو عشرة أعوام مثلاً من *دورات الأعمال*. هكذا، إذا استدانت الحكومة في النصف الهابط من الدورة، فإن عليها أن تنتج فائضًا في النصف الصاعد منها.

لكن دورات الأعمال لا تتصف بالانتظام ولا هي قابلة للتنبؤ. الحكومات التي تستدين لتسوّي أمورها في الأزمنة الصعبة قد تجد أن الأزمنة الصعبة امتدّت أكثر من المتوقع، حتى تبلغ درجة

تمحو فيها أي إمكانية للعودة إلى التوازن. كما أن الصدمات غير المتوقعة، مثل الحصادات السيئة أو اضطراب سلاسل الإمداد، يمكن أن تجعل قاعدة الميزانية المتوازنة صعبة المنال.

إذا أردنا قاعدة أكثر مرونة للحكومات فهي أن يُتاح للحكومات الاستدانة بمقدار نسبة يسيرة من الناتج الإجمالي المحلي، 3٪ مثلًا. لكن المشكلات هنا مشابهة: قد تلتزم الحكومة التزامات طويلة الأمد لتتفاجأ بتداعي الناتج الإجمالي المحلي بسبب صدمة ما (مثل حظر النفط أو الغاز مثلًا)، أو بسبب تدخل طارئ ما (حرب أو جائحة). وإن فكرة أن على الحكومات أن تستدين لتستثمر فقط تعارضها مشكلة ميل السياسيين إلى تسمية أي إنفاق «استثمارًا».

اقتراح آخر هو ألّا تعلن الحكومة عن برامج إنفاقها الجديدة إلا مرفقةً بشرح للصعود اللازم في الضرائب لتمويلها. في الإنفاقات الطويلة الأمد، مثل خطط التقاعد الحكومي، يجب على الحكومة أن توضّح التكاليف الحالية والمستقبلية لتبيّن قدرتها على تحمل هذا الإنفاق. لكن مرة أخرى، يبدو هذا الأمر أملًا خائبًا: حتى لو أُعلن عن الضرائب والنفقات معًا، سيكون من شأن الناخبين الترحيب بالنفقات الحالية وعدم التفكير كثيرًا بدقّة توقعات التمويل في المستقبل.

قد تتبنى الحكومات بدلًا من ذلك *ميزانية صفرية* يجب فيها تبرير كل النفقات تمامًا كل عام، بدلًا من استمرار الميزانيات دون تدقيق من عام إلى عام. يُعتقَد أن هذه الطريقة ستتيح تقويض الأنشطة الحكومية المنخفضة القيمة، وضغط الموظفين الحكوميين لتقديم أكبر قيمة لقاء المال الذي يحصلون عليه. لكن هذا المنهج العقلاني في سياسة الإنفاق تواجهه عقبات الواقع السياسي أيضًا. ليس من السهل تعريف «قيمة» كثير من النفقات العامة – مثل نفقات الرفاه أو البحث أو الرعاية الاجتماعية. لكل برنامج مؤيدوه –ومنهم الذين يعملون فيه أو يستفيدون منه– الذين سيدافعون عنه وعن ميزانيته بشراسة.

من الاقتراحات المشابهة *التشريعات المحددة المدة*، التي يكون فيها لبرامج الحكومات ووكالاتها مدة ثابتة، إما أن يُطيلها الانتخاب من جديد، وإما أن تنقضي. لقد استطاعت بعض البلدان إزالة البرامج والوكالات القليلة الفعالية بهذه الطريقة، لكنها لم تزل تواجه معارضة من مجموعات المصالح. وبالنظر إلى العدد الكبير من الوكالات والبرامج الحكومية القائمة، يجد المشرعون سهولة أكبر في تجديد مدد هذه البرامج بدلًا من قضاء الوقت في البحث عن مقدار القيمة فيها لقاء المال الذي تحصل عليه.

دستور ضريبي. بالاتجاه من النفقات إلى الضرائب، اقترح الاقتصاديان الأمريكيان جوفري برينان (1924–2022) وجيمس بوكانان (1919–2013) *دستورًا ضريبيًّا*، صُمّم للحدّ من حجم وتسييس النظام الضريبي (برينان وبوكانان 1980). مثل الدساتير الأخرى، يكون هذا الدستور مجموعة من القواعد الثابتة بالعموم، ويتطلب اتفاق الأغلبية الكبرى على الضرائب التي يمكن فرضها وكيف يمكن فرضها. يأتي هذا الاقتراح بمزيد من قابلية التنبؤ للأنظمة الحالية، التي تتغير فيها القوانين الضريبية عند إعلان كل ميزانية عام جديد. سيتيح هذا الاقتراح أيضًا للناس بناء خطط مستقبلية أفضل ومن ثم فهو يعزز الإنتاجية. سيجعل المقترح كذلك الضرائب أبسط لأنه لن يتيح فرصة عند كل ميزانية جديدة لفرض ضرائب جديدة أو إزالة ضرائب قديمة. سيحمي الدستور كذلك دافعي الضرائب من مطالب مجموعات المصالح المكلفة لأن الاتفاق سيكون مطلوبًا من الجميع قبل فرض الضرائب.

لكن يصعُب أن نرى سببًا يجعل السياسيين يقبلون بهذا الوضع، بالنظر إلى مرونة النظام الضريبي التي يتمتعون بها اليوم. ومرة أخرى، قد تنشأ طوارئ تكون فيها الحاجة إلى إيرادات أعلى مستعجَلة، قبل القدرة على الاتفاق على أي ملحَق للدستور الضريبي.

بدائل الضرائب

ببساطة أكبر، يمكن للحكومة أن تقلّص الضرائب والضرر الذي تخلفه إلى الحد الأدنى، بأن تسأل بعض الأسئلة بشأن نفقاتها.

أولًا، هل *الحاجة ماسة إلى كل نشاط* حكومي *قائم؟* (على سبيل المثال، هل نحتاج حقًّا إلى مكتبات عامة؟) ثانيًا، إذا كان النشاط ضروريًّا، فهل *يتطلب الحكومة لفعله؟* (مثلًا، ألا يمكن لفاعلي الخير في القطاع الخاص توفير المكتبات؟) ثالثًا إذا كان على الحكومة تولي مسؤولية هذا الأمر، فهل عليها أن تقدم الخدمة *بنفسها*؟ (مثلًا، هل يمكن أن تتعاقد مع غيرها لإدارة المكتبات؟) رابعًا، إذا كان على الحكومات أن تدير الأمر بنفسها، فهل تستطيع أن تديره على نحو *أفضل*؟ (مثلًا، هل لدينا طرق أرخص لتوفير الكتب للناس؟).

في هذه النقطة الأخيرة، لدينا طرق متعددة لتخفيض الضرائب بجعل الأنشطة الحكومية أقرب إلى الجدوى الاقتصادية، أو ممولة بغير الضرائب، منها ما يلي.

التنافس. يمكن خفض كلفة الخدمات الحكومية كثيرًا إذا تعرضت للتنافس.[65] يمكن ببساطة خصخصة المنشآت الحكومية، وتحويلها إلى مقدمي خدمة مستقلين ينافسون في السوق. هذا التنافس سيهبط بالتكاليف ويصعد بالجودة – وهو أمر لا تحسنه الاحتكارات الحكومية. يمكن تقريبًا توفير كل النفقات الحكومية التي كانت تعتمد عليها هذه الأنشطة. بل قد تصبح هذه الجهات مصدر إيرادات ضريبية صافية في المستقبل.[66]

يمكن كذلك التعاقد مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات. نعم، قد تتولى الحكومات المركزية أو المحلية مسؤولية جمع النفايات وإصلاح الطرق وإقامة المدارس وإطفاء الحرائق والمياه والتعقيم

---

[65] تتعدد الأمثلة العالمية عن هذا في كتاب روبرت دبليو بول (1980) *تقليص ساحة المدينة*. يونيفيرس ببلشنغ.

[66] للاطلاع على أمثلة، راجع كتاب مادسن بيري (1988) *الخصخصة: النظرية والتطبيق والخيار*. آفبوري.

مثلاً، لكن توظف في الوقت نفسه شركات خاصة أو مجموعات غير ربحية لتوفير هذه الخدمات. في الوقت نفسه، يمكن إدخال التنافس إلى الأمر، حيث تتنافس مجموعات متعددة على العقد مع الحكومة لتوفير الخدمة، ويمكن كذلك تقسيم الخدمات بين عدة جهات. مرة أخرى، التوقع هو أن تنخفض التكلفة وترتفع الجودة، ويوفر دافعو الضرائب أموالهم.67

رسوم الاستخدام. ليس على الخدمات التي تستمر الحكومات في توفيرها أن تكون ممولة بالضرائب. على سبيل المثال، تموَّل اليوم جسور وأنفاق وأنظمة طرق سريعة كثيرة برسوم الاستخدام. قد ترتفع رسوم الطرق في أوقات الذروة لتثبيط الاكتظاظ، وهو أمر لا تستطيع تحقيقه الضرائب العامة.

سهّلت التقنيات الحديثة هذه البدائل. على سبيل المثال، يمكن إلصاق لصاقة مدفوعات على المركبات تدفع رسم الطريق تلقائيًّا أثناء العبور من البوابة أو في طريق مكتظ. تمكّن تطويرات أخرى مشابهة من دفع رسوم الاستخدام على الممرات المائية أو المنتزهات والمتاحف ومرافق الترفيه الحكومية.

التحزيم. من الطرق الأخرى لإتاحة جمع الرسوم *التحزيم*. كما ذكرت سابقًا، كانت المنارات في أول أمرها دعايةً للمرشدين البحريين. كانت السفن تدفع للمرشدين ليقودوها إلى المرفأ، وتكون تكلفة النار متضمَّنة في السعر. بعد ذلك، أصبحت المرافئ نفسها تأخذ رسوم إرساء تتضمن تكلفة المنارات التي تقود السفن بأمان إلى المرفأ.[68]

---

[67] راجع إيمانيويل سافاس (2000) *الخصخصة والشراكات العامة الخاصة*. منشورات ساج. يرى المؤلف أن توقيع العقود مع الجهات الخاصة يأتي بالعادة بتوفير 15%، وقد يأتي بتوفير يبلغ أضعاف هذه النسبة.

[68] فنسنت غيلوسو. «لم تبرر المنارة يومًا تدخل الدولة»، مدونة *معهد آدم سميث*، 10 يونيو 2019 (https://www.adamsmith.org/blog/the-lighthouse-never-justified-state-intervention-1).

من الأمثلة الحديثة على التحزيم المنتزهات الوطنية، التي يصعب فيها تقييد الدخول. لكن رسوم رَكن السيارات ورسوم النُّزُل والمقاهي والمتاجر والمرافق الأخرى يمكن أن تستعمل لتولّد جزءًا على الأقل من العائدات اللازمة لصيانة المكان.

استعمال الأصول وبيعها. كثيرًا ما تملك الحكومات امتدادات واسعة من الأراضي والأبنية لكنها كثيرًا ما لا تحصّل أفضل فائدة منها. من الحلول إقامة عقود لإدارة الملكيات مع الخبراء، أو بيع الأراضي والمباني ببساطة إذا كانت الحكومة لا تستعملها مطلقًا أو لا تستعملها على نحو جيد. إن إجبار الحكومات على الحفاظ على دفتر ميزانية لأصولها والتزاماتها يساعد على كشف المواضع التي يكون فيها استخدام الموارد المكلفة غير فعال وينبغي التخلص منه.

التمويل الجماعي وفعل الخير. تدل التجربة في التمويل الجماعي على أننا ينبغي ألا نبخس من استعداد الناس بالعموم للدفع تطوعًا للأشياء التي يعتقدون بأهميتها. إن أعدادًا كبيرة من قنوات الإذاعة العامة والمتاحف والمسارح تُموَّل لا من عائدات الضرائب الحكومية، بل من الاشتراكات الخاصة. كذلك فإن فاعلي الخير يدعمون الأوركسترات والمكتبات ومعارض الفن وغيرها من المؤسسات الثقافية على مستوى كبير. هل يمكن لخدمات عامة أخرى –ولا سيما التي ليست «مصلحةً عامة» فعلًا– أن تموَّل بهذه الطريقة، بدلًا من الضرائب؟

ختام

مهما تعددت هذه الخيارات البديلة، يبدو أن الضرائب على الأرجح ستبقى وسيلة ضرورية ولا بد منها للحفاظ على الأنشطة والخدمات الحكومية بحجمها الموجود اليوم. لعل أن من واجب كل حكومة أن تستطلع كل الخيارات قبل أن تصل دون تفكير إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع الضرائب.

كتب القاضي الأمريكي أوليفر وندل هولمز (1841–1935): «الضرائب هي الثمن الذي ندفعه لقاء العيش في مجتمع متحضر». لكن قد يكون لدينا طرق أخرى كثيرة للإسهام في تكلفة هذه الحضارة، طرق أقل ضررًا من الضرائب.

المراجع

Bracewell-Milnes, B. (1992) False Economy: Losses from High Capital Gains Tax Rates. London: Adam Smith Institute.

Bracewell-Milnes, B. (1994) Will to Succeed: Inheritance Without Taxation. London: Adam Smith Institute.

Bracewell-Milnes, B. (1995a) Captive capital: How lower gains taxes unlock wealth. Report. London: Adam Smith Institute.

Bracewell-Milnes, B. (1995b) Free wills: Inheritance without taxes. Paper. London: Adam Smith Institute.

Bracewell-Milnes, B. (2002) Euthanasia for Death Duties. Research Monograph 54. London: Institute of Economic Affairs.

Brennan, G. and Buchanan, J. M. (1980) The Power to Tax: Analytical Foundations of a Fiscal Constitution. Cambridge: Cambridge University Press.

Burman, L. E., Gale, W. G., Gault, S., Kim, B., Nunns, J. and Rosenthal S. (January 2016) Financial transactions taxes: an overview. Tax Policy Center (Urban Institute and Brookings Institution).

Butler, E. (2007) Adam Smith: A Primer. London: Institute of Economic Affairs.

Butler, E. (2010) The problems of socialism. In Ludwig von Mises: A Primer. London: Institute of Economic Affairs.

تُرجم بعنوان *مدخل إلى لودفيج فون ميزس*. بيت الحكمة.

Butler, E. (2012) Public Choice: A Primer. London: Institute of Economic Affairs.

تُرجم بعنوان *مدخل إلى نظرية الخيار العام*. بيت الحكمة .

Butler, E. (2015) Magna Carta: A Primer. London: Adam Smith Institute.

Butler, E. (2020) An Introduction to Entrepreneurship. London: Institute of Economic Affairs, pp. 107–111.

Butler, E. (2021) An Introduction to Trade and Globalisation. London: Institute of Economic Affairs,pp. 63–77.

تُرجم بعنوان *مقدمة إلى التجارة والعولمة*. بيت الحكمة.

Butler, E. (2022a) An Introduction to Economic Inequality. London: Institute of Economic Affairs.

Butler, E. (2022b) An Introduction to Trade and Globalisation. London: Institute of

Economic Affairs, pp. 111–122.

تُرجم بعنوان مقدمة *إلى التجارة والعولمة*. بيت الحكمة.

Coase, R. (1960) The problem of social cost. Journal of Law and Economics 3: 1–44.

Delestre, I., Kopczuk W., Miller, H. and Smith, K. (2022) Top income inequality and tax policy. Report. London: Institute for Fiscal Studies.

Goodspeed, T. (2022) A recipe for growth: the economic effects of corporate tax reform in the UK. Paper. London: Adam Smith Institute.

Grecu, A. (2004) Flat Tax: The British Case. London: Adam Smith Institute, pp.6–9.

Hanson, C. and Sandalow, D. (2006) Greening the tax code. Tax Reform, Energy and the Environment Policy Brief. Washington, DC: Brookings Institution and World Resources Institute.

Hayek, F. A. (1976) The Mirage of Social Justice. Chicago: Chicago University Press.

Johansson, A., Heady, C., Arnold, J. M., Brys, B. and Vartia, L. (2008) Taxation and economic growth. OECD Economics Department Working Paper 620. OECD.

Keynes, J. M. (1936) The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan and Co.

Marshall, A. (1890) Principles of Economics. London: Macmillan and Co.

OECD. (2011) Society at a glance: OECD social indicators, 6.1 Biennial report. (Equity

Indicators; Income Inequality). Paris: OECD Publishing.

OECD. (2022) Revenue statistics 2022 (https://www.oecd-ilibrary.org/taxation/revenue-statistics-2022_8a691b03-en)

Phillips, W. (1967) The origin of income tax. British Tax Review 113: (208-224).

Schneider, F. and Williams, C. C. (2013) The Shadow Economy. London: Institute of Economic Affairs.

Shenfield, A. A. (1968) The Political Economy of Tax Avoidance. London: Institute of Economic Affairs.

Snowdon, C. (2018a) Of Course Sin Taxes are Regressive. London: Institute of Economic Affairs.

Snowdon, C. (2018b) The impact of WHO food and drink taxes on a typical household. London: Institute of Economic Affairs.

Southwood, B. (2017) Beyond the call of duty: Why we should abolish stamp duty land tax. Paper. London: Adam Smith Institute.

Whyte, J. (2019) In defence of tax havens. Economic Affairs 39(2): 264–72.

Worstal, T. (2011) The case against a financial transactions tax. IEA Current Controversies Paper 33. London: Institute of Economic Affairs.

توصيات لقراءة المزيد

كتاب ستوارت آدم وآخرون (2011) *الضرائب بالتصميم*. معهد الدراسات المالية.

يبيّن هذا الكتاب، وهو التقرير النهائي لمراجعة مرليز، اقتراحات الإصلاحات الضريبية التي تشكل نظامًا ضريبيًّا جيدًا لأي اقتصاد متطور مفتوح، ويقارن بين النظام الضريبي في المملكة المتحدة وبين هذا النظام المثالي.

كتاب فيليب بوث (2016) *الضرائب والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي*. معهد الشؤون الاقتصادية.

تستنتج هذه الدراسة أن نسبة الإنفاق الحكومي التي تعزز النمو إلى أقصى درجاته تقع في مجال 18.5–23.5% من الدخل الوطني، والمجال الذي يعزز الرفاه إلى أقصى درجاته هو 26.5–32.5% والمجال الأقرب إلى الاستدامة هو 37–38% من الدخل الوطني.

كتاب باسكال سالين (2021) *الاستبداد الضريبي: تحليل ليبرالي كلاسيكي*. إدوارد إلغار.

يستطلع هذا الكتاب الآثار الاقتصادية للضرائب، وكيف تقلل الحوافز للإنتاج والعمل والادخار والاستثمار. يجب أن نركز لا على العبء الضريبي الإجمالي وحده بل وعلى الآثار الضارة لكل ضريبة.


Bayt al-Hikma 2.0

